



جامعة الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي
د. رياض النقيب

الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات
د. إسماعيل صبري مقلد

الثورة السلوكية في العلوم السياسية
د. أحمد بدر

التكامل الاقتصادي العربي
الدوافع والطموح والتغيرات
مع إشارة خاصة لدول الخليج
د. إبراهيم صقر

تقارير الأداء. وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير
د. علي عبدالرحيم

مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي
في مجتمعات الخليج المعاصرة
د. محمد الرميحي



جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

مجلة
العلوم الاجتماعية
تصدر عن كلية التجارة والأقتصاد والعلوم الإنسانية

مجلة
العلوم الاجتماعية
تسعة ركبت القبة ، ودم القوس ، والعلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

هيئة التحرير :

- د . حسن الإبراهيم
- د . أسعد عبد الرحمن
- سكرتير التحرير
- د . محمد ربيع
- د . فريد الحسيني
- أ . علي توفيق علي
- د . شوقي حسين عبد الله
- عبد الرحمن فايز
- مساعد سكرتير التحرير

توجه جميع المراسلات باسم
سكرتير التحرير على عنوان المجلة

جامعة الكويت
كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية
ص.ب. / ٥٨٦ - الكويت

الاشتراكات

للمؤسسات	للأفراد	
٢٥٠٠٠ دينار	٧٥٠ ر. دينار	في الكويت
	٥٠٠ ر. دينار	للطلاب في الكويت
٢٧٠٠٠ دينار	١٠٠٠ ر. دينار	البلاد العربية
	٧٥٠ ر. دينار	للطلاب في الوطن العربي
٣٠٠٠٠ دينار	٢٠٠٠ ر. دينار	في الخارج
او ما يعادلها	او ما يعادلها	

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ،
ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

أبحاث العَدُو

صفحة	الاختراعية
٧	● بحوث بالعربية
١١	١ - تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي : د. رياض النقيب
٢٢	٢ - الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات : د. اسماعيل صبرى مقلد
٣٥	٣ - الثورة السلوكية فى العلوم السياسية : د. احمد بدر
٥١	٤ - التكامل الاقتصادى العربى : الدوافع .. والطموح والمتغيرات مع اشارة خاصة لدول الخليج : د. ابراهيم صقر
٦١	٥ - تقارير الاداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير : د. على عبد الرحيم
٧٧	٦ - مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج المعاصرة : د. محمد غانم الرميحي
	● مراجعات الكتب
٩١	١ - الحدود الامنة والمعترف بها : عبد الرحمن فايز
٩٧	● ملخصات البحوث بالانجليزية
١٠٣	● بحوث بالانجليزية

للنفاحة

دأبت « مجلة العلوم الاجتماعية » منذ أول أعدادها على تقديم الابحاث والابواب العلمية الجديدة التي يمكن أن تكون في مجموعها اضافات ولو بسيطة الى الموضوعات التي تعالجها المجلة . وبالتالي فقد أسهمت — ضمن حدودها — في إبراز أوجه الترابط بين مختلف العلوم الاجتماعية .

وقد كانت المرحلة السابقة من عمر المجلة محاولة لاعطائها طابعا خاصا يميزها عن سواها من المجلات العلمية المتخصصة ، وقد نجحت في ذلك الى حد معقول ، وكانت آبحاثها وأبوابها المختلفة فرصة لتفاعل والتقاء المفكرين في الوطن العربي وخارجه من المتخصصين في العلوم الاجتماعية . الامر الذي يوضحه ترايد عدد الباحثين الذين ساهموا في مادة المجلة سواء من الوطن العربي أو خارجه ممن استقطبتهم المجلة في المرحلة السابقة . واذا كانت بحوث المجلة — سواء منها العربية أم الانجليزية — قد اعتبرت اسهاما علميا من أجل تطوير «علوم اجتماعية عربية» فان دعوتنا هي تتكرر لتجاوز أدوات التحليل التقليدية في دراسة الواقع العربي ، واعتماد أدوات جديدة تنطلق أساسا من ذلك الواقع .

ومع أن المجلة قد استطاعت أن ترسخ وجودها بين المجلات المتخصصة في الفترة الماضية : الا أننا نطمح أن تكون المرحلة القادمة مرحلة جديدة في حياة هذه المجلة العلمية تؤدي الى مساهمة أكبر عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مادتها ليس في الوطن العربي فحسب ، بل في أجزاء كثيرة من العالم .

« سكرتير التحرير »

بحوث
بالعبرية

تعلیم التخطيط من مفهوم الواقع العربی

د. ریاض النقیب ●

مقدمة

ان ما يعرف الآن بالعلم العربي أو الشرق الأدنى ليس غربيا عن التقاليد العمرانية ولا تنقصه هذه التقاليد . وفي الواقع فان هذه المنطقة الجغرافية هي مهد ليس لأقدم الحضارات مثل الحضارة المصرية ، حضارة ما بين النهرين والحضارة الفينيقية والإسلامية فقط ... بل ان الحضارات الصنة واليونانية والتركية والغربية تركت أثرا لا نحى على معالمها . وقد دعيت هذه المنطقة من قبل العديد من المؤرخين « مهد » الحضارة الإنسانية وهي غنية بالمدن وتقاليد المدن .

وجدير بالذكر ان ابن بطون العربي كان اول عالم اجتماعي يعالج المدينة وبنيتها ومشاكلها الاجتماعية بالإضافة الى نواحيها . السكانية بطريقة علمية . ولعله اول عمراني تطرق لعلم الاجتماع وجغرافية المدن بالمعنى المعاصر . وتعتبر « المقدمة » عملا هاما في التصنيف العمراني والبيئة العمرانية . والمدينة العربية طابعها الخاص كالمدينة الأوروبية في المصور الوسطى ولقد تراجع هذا الطابع اسوة بمدينة القرون الوسطى . أمام قوى التوسع في الثلاثين أو أربعين سنة الماضية .

ولسوء الحظ فان الإنسان العربي اليوم لم يستوح تراثه في توسيع مدينه لامتثالها وهذه وشخصية . ولكن وقوع المدينة العربية عرضة لتأثيرات السياسة والاستعمار والنطف والتجارة فقط أصبحت المدينة العربية ضحية للقوى الأجنبية والاقتصادية المتفرقة بالحضارية والإسفلت من الداخل والطراج وتفتقر أمام المدينة النموذجية للسمات ، بعيدا من الانسجام والتناغم لا يوجد اليوم الا مجموعات وتركبات مختلفة للأبنية والسيارات والناس .

لقد تركت المدينة العربية تنمو وتنتشر بسرعة وذلك على حساب تنمية مظاهرها المميزة الهامة . وتمثل بيروت وبغداد والكويت الأمثلة المعاصرة في مجال التخطيط والهندسة المعمارية والازمة الثقافية التي تواجهها المدينة العربية اليوم . لقد اساء فهم الثقافة بصورة عامة وجمعت تستسلم لمفهوم مفلوط للحضارة . لقد كان يجب أن يتعلم العرب من التجارب الحرة التي تعرضت لها الممرنة الغربية بعض الدروس القيمة لكن هذه التجارب لم تحظ باهتمام بناء الممرنة العربية .

ومن الاسباب الرئيسية التي أثرت على نمو معظم المدن العربية وبالتالي كان لها تأثير عكسي بحيث انها اعاققت نمو المدن الأخرى :

١ - لقد اتت القومية الى استقلال البلاد العربية وكان لا بد من اعداد تطوير المرافق كراكز للحكومة والادارة والتمثيل الدبلوماسي والتجارة ولكن على حساب المدن الأخرى .

٢ - التوسع العمراني بعد اكتشاف الموارد البترولية مما أدى الى توسع عمراني لا مثيل له في السعودية وليبيا والكويت والعراق ومنطقة الخليج ككل .

٣ - سرعة تدفق الأجوال من دول النفط الى الدول العربية الأخرى المستفيدة مما أدى الى تأثير مباشر على سرعة نمو مدن البلدان المستفيدة .

٤ - مشكلة اللاجئين بعد استعمار فلسطين وتشريد أكثر من مليون من سكانها الى المناطق المجاورة .

٥ - أن النمو العمراني في الدول العربية لا يسير وفقا للأنماط المحلية بل وفقا لديناميكية المتفضيات السياسية .

٦ - الهجرة الواسعة من الريف الى المدن وذلك بسبب اجهال الريف والمناطق الزراعية . وإلى آخره من الاسباب .

● عميد كلية الهندسة والبترول - جامعة الكويت

ان شكل وبنية المدينة العربية في المستقبل اذا ما بقي يمسد عن مؤثرات التخطيط العلمي والشامل ليس بالامر المجهول . ولا بد من أن نصحو لنفرد ان مدينة المستقبل العربية تحتاج الى الإبداع الخرف والجراءة والعلم والحن لتوجه بطورها . وهذا النوع من التوجه والإرشاد سوف يصبدي عندئذ للتحديات الجغرافية والطبوغرافية والفلسفية والإيكولوجية .

ان سرعة التطور والتنمية التكنولوجية التي يمر بها الإنسان المعاصر تعوق حدود تخيلاته وإمكاناته لمعالجة المشاكل التي يسج من جراء هذه السرعة وأن الحقيقة الزمنية التي نعيشها الآن معبر بدون جافعة أهم حقيقة في تاريخ البشرية على الإطلاق . ويمكن اظهار ذلك اذا قمنا « الحسن الف » عام الماضي الى أجبال طول كل جبل منها « اثنان وسور عاليا » ستكون مجموعة الإجبال التي عاشت الى حد الآن هي (بنماتة جبل) . عاش منها الإنسان (سبيله وخيمون جبال) في الكهوف . وعقط خلال (سبعين جبال) بعد ذلك استطاع الإنسان أن يجد طريقه للعالم بها (كالكتابة) . وعقط خلال (الستين جبال) الماضي استطاع الإنسان أن يرى (كلمه مطبوعة) وعقط خلال الأربعة أجبال الماضية استطاع الإنسان أن يقبض وقته يدقه وعقط خلال الحظين المعصرين استطاع أن يستخدم الإنسان بها المحرك الكهربائي وكل الاكتشافات والإخراعات الأخرى التي يعرفها اليوم وهدت خلال هذا الجبل المعاصر .

بل ان (٩٠ ٪) سيعين بالملة من جسيم علماء الحضارة الإنسانية لا زالوا على قيد الحياة يحدون التطور والفكر بصورة مذهلة وغنيمة . (١)

ولا بد هنا من التساؤل مره أخرى . هل الإنسان العربي مستعد لمجابهة مثل هذا التطور والتحرك بالمسوى الذي يمتصه الآن ؟ الإجابة مع مزيد الأسف كلا . أن التطور والتحرك لا يسطع شرائه بالثروات الخدمية على هذه النطقة من الدول الإحنية . بل لا بد من إيجاد قاعدة تعليمية لتقبل مثل هذه التطورات التكنولوجية .

وبما أن هذا الإفق سبب الكلام فله فؤاد ان اخصني كلامي عن التطور الديني والعمراني حيث هو مجال اخصاصي .

يهدف التخطيط في كل أشكاله الى زياده رفاهة الامة . ونحن جميعا نقول بأنه يجب أن نخطط للإنسان . لذا فالإنسان يجب أن يكون نقطة الانطلاق وبعض النظر عن نوع التخطيط الذي نمارسه فان كل أنواع التخطيط نشأتك لتكيف سته الإنسان ولتزيد من رفاهته .

هناك سببان هامان يدعوان البلدان العربية لقوة نشاطها في ميدان تخطيط المدن والأقاليم . أولا : ان البلدان العربية تسير نحو التحدث بسرعة مائة موق معرفتها لطريق حركة التخطيط اللازمة . ثانيا : ان معظم البلدان العربية تنفق الكثير على الأساس الهيكلي (Infra Structure) ، وبالرغم من ان التدفق المستمر للخبرة الفنية أمر أساسي لنجاح التخطيط من أجل التنمية . غير أن النحاح المرنجي في هذا المجال لن يحقق الا عندما تدرب المخططون في بيئة وظهرهم التي كمت لتسد حاجات واتعمم الإحصائي - الاقتصادي والقائي والسياسي .

ان التثقف التخطيطي الشامل والمسلم في العالم العربي أمر ملح . فالحاجات العربية لا تكاد تعرف شيئا من هذا المفهوم . ان عالمنا العربي الذي يشتمل على حوالي ١٥٠ مليون نسمة ويقسم مساحة تقارب ٩ ملايين ملامر ميا . يمد من الخليج العربي الى شمال أفريقيا على طول البحر الأبيض المتوسط ، ان هذا العالم مضاج الى أكثر من الطول المؤقتة التي تقديها المستشارون الدولون الذين لا بد لجبرتهم بالمضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الشعب العربي من أن تكون محدودة . أننا نعيش في فرة حاسمة . ان على المؤسسات التعليمية في العالم العربي واجبا هاما في أعداد المخططين من أمثاله كيما وكفا وفي تطوير برنامج تعليمي سليم يتناسب مع واقعهم .

ان الدور الرئيس لتخطيط المدن والأقاليم هو تحسين فعالية عملية التحديث كدافع لتطور الاقتصادي والوصول الى النماة العمرية اللازمة لها . ففي هذا الإطار نجد ان دور اخصائي التخطيط يجب ان يكون مجعدا أكثر من أي وقت آخر في العالم العربي . وهذا يبرر الحاجة الى طريقة تربوية نرى بوضوح الدور الخلال الذي يطلب من اخصائي التخطيط ضمن الإطار العام للبلدان العربية .

! Alvin Toffler, "Future Shock" (New York: Random House Inc., 1970) P. 12-14

من أجل دمارك قلة الفئتين يتوجب على البلدان العربية ان مختار سياسة موازنة من بين عدة استراتيجيات . ان ايجاد طلابهم الى الخارج والاستفادة من هدماب المخططين الاجانب استراتيجيات تكلف كثيرا ، وكثيرا ما يكون غير مجدية اذا ما قوربت باستراتيجيات البلاد القابلية الاخرى التي ثابت بتدريب ابطالها في معاهد محلية للتخطيط . وفي هذا البحث القصير مساحول المؤلف التعريف بشروط التخطيط ، ليس كوظيفة حكومية تحسب ، بل كموضوع للدراسة يبنها الجامعات العربية لاعداد المخططين من ابطالها .

في هذا الاستعراض سنؤكد على تطور مفهوم التخطيط الحضري في الولايات المتحدة الأمريكية . وسبب ذلك بسيط ، اذ ان حوالي ٩٠٪ من مخططي البلدان العربية الكتلان والبلدان الثامنة يتلقون تعليمهم الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية . ان الوضع المثير لهذه المهنة وعملية اعادة النظر المسيرة منها يبدو ان اكثر وضوحا وديناميكية منهما في اي بلد منظور آخر . واخيرا بما ان التخطيط الحضري يكاد لا يكون معروفا في العالم العربي . فان الولايات المتحدة لعبت بالمثل دورا هاما عن طريق ارسال الخبراء وتدريب معظم المخططين من البلاد العربية والبلاد النامية . لهذه الاسباب سنستعرض هذا الموضوع ونناقشه بالتفصيل ، وهيتما نسمح الفرصة ، نجعله يمت الى طوعنا بصفة وثيقة .

تخطيط المدن والإقليم كعلم :

ان تخطيط المدن قديم قدم الحصارا المدنية . ولقد نشأت مهنة التخطيط الحالية استجابة للتوم السريع والتغير المستمر والمشاكل المعقدة الناتجة عن التطور المدني في القرن العشرين . ومن خلال هذه النشأة اكتسب التخطيط مجموعة من الاساليب والطرق المتميزة ، واكتسبت نظريته الشاملة لحياة المدن ومشاكلها واكتسبت أخلاقيته المهنية وأيديولوجية المسيرة له . وبعد ان اصبح تخطيط المدن مؤسسة رسمية في الحكومة المدنية ازداد انشغال مخططي المدن في وظائف الحكومة الواسعة ، مثل تأييد الخدمات الاجتماعية واعداد ميزانيات المواصلات وبرامج الإسكان . وكان من جراء هذا التفاعل ان تغيرت اساليب التخطيط مباشرة ، عن طريق اشراك ممارسي عمل التخطيط في تلك الاعمال . وهكذا فان توطد التخطيط بصورة رسمية وخاصة في الحكومة المحلية اندر على تطور هذا العلم .

وكذلك فان تخطيط المدن ، بدوره ، قد أدى الى تطوير اعمال التخطيط في غروع الحكومة الاخرى وفي المشاريع الخاصة . فالخريجون المختصون ببرامج تخطيط المدن والإقليم يعملون في المدن والجامعات وفي القطاع الخاص .. الخ . ومؤهلاتهم تجعلهم يعملون كمستشارين ومحللين ومندبلين يسهون البرامج والمخططات ويقومون بالاعمال الادارية الحكومية .. الخ . ومن اجل الاعداد للقيام بمثل هذه المهام يتوجب على المخطط ان يستفيد ان يمارس اسلوبا صعبا في استراتيجيته وأن يمارس عملية اطلاق احكام القبية وأن يوسع قدرته المهنية بحيث تتجاوز حل المشكلات الى تحديد القضايا الرئيسية وان تطور قدرته على تصور الامور بالاستناد الى معرفة واسعة .

تعريف مفهوم تخطيط المدن والإقليم :

ان « التخطيط » مصطلح مبهم غارل في المعجميات وخاضع لاداءات مبالغ فيها . ونتيجة لاستعمال هذا المصطلح الى حد بعيد بطريقة نموذجها الدقة فان هذا المصطلح يحاط بالغموض من حيث التخطيط هو نفسه عملية متميزة او كمجرد ناهية او يظهر كل نوع من انواع النشاط . (٢)

بالاستناد الى بعض المفاهيم التي كثيرا ما يستعملها علماء التخطيط النظريون ، يمكن تعديد « التخطيط » بأنه عملية مستمرة وعقلانية تنهض المستقبل وكطريقة لصياغة سياسات عقلانية وتنفيذها بتعدد تعاقيل هدف مخطط له . وبما ان التخطيط لا يجري أبدا في الفراغ فان هذا الفهوم العام ليس له معنى عمليا الا اذا نظر اليه ضمن اطار عملية أو نظام محددين مثل عملية تخطيط المدن والإقليم .

يبدو مفهوم « تخطيط المدن والإقليم » محاطا بشيء من الالتباس ، وكثيرا ما وصفت حالة الالتباس في الكتابات المتخصصة . ويرى البعض الحالة الزاهنة على انها علامة تشير الى ميدان في طور التكون . ويرى

أخرون أنها مهنة مقبذة غير ثابتة ومعقدة الوجود ، حتى أطلق عليها البعض اسم Schizophrenia حاله مقبذة من انقسام الشخصية المتعددة . (٣)

ويمكن تبرير هذا الوضع بأن نقول أن التغيرات التكنولوجية والثقافية لم تصاغ نظريا بالسرعة التي حدثت بها . بالنظر لانعدام وجود أساس نظري مقد نظور التخطيط بطريقة عملية . وكما يرى ميرد وديوك فإن هذا التطور لا يقتصر على التخطيط وهذه :

« هناك وقت يمر فيه تطور كل علم من العلوم بمرحلة ينمو فيها وسطه الطبيعي والمظاهر التي يعالجها المخططون في هذا العلم ، فتتعدد وتزداد مسؤولياتهم وتتكاثر إلى حد يفوق امكانية احتوائها . هذا الوقت يمر به المخططون حاليا . (٤)

والمشكلة تشير إلى الحاجة لزيادة فهم المجموعات البشرية ومعرفة من أجل تعميق الأسس النظرية لتخطيط المدن والإقاليم . ولقد قام عدد من الباحثين في السنوات الأخيرة بدراسة عمليات تخطيط المدن والإقاليم ومنهم ميرد وديوك وفريدمان وينغولد وغيرهم . وبالرغم من ناسر نظريتهم فإن آرائهم مجزأة لدرجة أنها لا يحوي على نظرية مركبة لتطور (تخطيط) المدن والإقاليم ويبقى التعريف الشامل لتخطيط المدن والإقاليم غير موجود .

يبدو أن الاهتمام تركز حديثا على إطلاق المفهوم العام « للتخطيط » على تطوير المدن والإقاليم . وهذا يلجئ الأسئلة التالية : هل التخطيط عملية ميسرة أم هو فكرة سابقة ميسرة تنطلق بأحداث ترمي حدوثها في المستقبل ؟ وهل يحدد المخطط الأهداف أم أنه يتبناها كما هي ؟ وما هو دوره في عملية اتخاذ القرارات ؟ هل يسمى لتحسين البيئة الاجتماعية أم البيئة الطبيعية أم كليهما ؟ وما هو بالضبط مجاله المحصور به ؟ نك هي قضايا الساعة التي يعالجها العاملون في التخطيط . ويبدو في الوقت الحاضر أن التعريف آتف الذكر للتخطيط بحيث يتركز على الناحية الطبيعية . وبالرغم من أن هذا التركيز سدو محددا فإنه يفسق

هذا ولا يعرف معهد التخطيط الأمريكي مخطط المدن والإقاليم . بل يعجل موقفه كما يلي :

« أن التخطيط الذي يهتم به المعهد هو التطوير الموحد بسكان المدن وبناهم

3/ John F. Kain, "Rampant Schizophrenia: A Case of City and Regional Planning," Journal of the American Institute of Planners, 32:1 (January 1966) 3.

4/ Richard L. Meir and Richard D. Duke, "Gaming Simulation for Urban Planning," Journal of the American Institute of Planners, 32:1 (January 1966) 3.

والولاية والإقليم والإمة كما عبر عنه مجيد المريب الشامل لاستعمالات الأرض
وتشكل الأرض وأنظمتها . (e)

أن هذا التخطيط سبق . فهو يتجاهل ما يحدث بالفعل اليوم ضمن إطار التخطيط . فهو يضيّق مجال التخطيط بحيث يتركز بتركز على الناحية الطبيعية . وبالرغم من أن هذا التركيز يبدو محدداً فإنه يخلق في وجه التخطيط الإهتبايات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة .

أن تعريف تخطيط المدن والإقليم بعيد أن يأخذ بعين الاعتبار الإنعاشات الحديثة ، والمشكلات الجديدة التي يتعرض لها المخططون بصورة متزايدة . وبهذا الخصوص قد لاحظ هاريس أن التمييز التقليدي حسب المناطق يخفي تدريجياً ليل مكانه المعالجة المباشرة الشاملة لمجموعات المشاكل (مثل مزيج الدخان والفساب والعقر والبطالة و... الإزدحام) . (٦)

عندما نعرض مهنة ما لنشير مستر فما هي المعايير التي يجب أن توجه اختيار شغريتها في دراسة تمتد عبر مدة من الزمن ؟

أن الإسجام وعدم التناقض الداخلي مطلب أن يبين الوضع الذي كان مثلاً أثناء القسم الاعظم للفترة موضوع الدراسة . من هذه الناحية ، وباستثناء القسم الآخر من السينات التي تميزت بالانتماء بالسياسة الاجتماعية فإن مهنة التخطيط ، على الأقل في أمريكا الشمالية ، تعمل بالاستناد إلى المقالة التي اعترى عليها تعريف معهد التخطيط الأمريكي المذكور آنفاً .

نطور عملية اعداد تخطيط المدن والإقليم في أمريكا الشمالية :

جرت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة دراسة حالة الأعداد المهني للتخطيط وكتب منها الكثير وأهمهم منهم بالذات آرمز وويلفون في الولايات المتحدة الأمريكية وباركر وويلز في كندا وويلج في أمريكا اللاتينية وميل في الهند وشومسر ونرافيس في إنجلترا ودودي والاتحاد الدولي للمعالم ككل (٧) . ولقد أعطت كتابات هؤلاء معلومات قيمة حول نقاط التشابه والاختلاف في طرق الأعداد المهني للتخطيط في مختلف البلدان وحول كثير من القضايا المحيطة بها .

أن المصمم الذي يستند إلى نظرة مقطعية أمر صعب ولكنه يوهي بالشيء الكثير . فإذا نظرنا إلى تطور الأعداد المهني للتخطيط من وجهة نظر التأكيد المتناقص على المظاهر الطبيعية ذات الأبعاد الثلاثة فإن القسم الأكبر من الأعداد المهني للتخطيط في العالم يقع على الجبهة اليسرى في حين أن معظم برامج أمريكا الشمالية يسكن إلى يمين برامج بقية أنحاء العالم . وهذا قد لا يعني أن أمريكا الشمالية في القمة فيما يتعلق بالتأكد على النواحي الاجتماعية - الاقتصادية . وهذا يعني أن التفتيق التخطيطي يتأثر بصورة متزايدة وبدرجات متفاوتة بالحاجة إلى تحسين الشروط الاجتماعية للمجتمع بدلاً من الحاجة إلى تحسين البيئة الطبيعية وهذا .

تأثر التخطيط في كل مكان بمستوى المحدثات والتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة في متروها . هذه العوامل تتغير مع الزمن ولا تزال عملية التفتيق تتبني هذه التغيرات في نظام المخطط والعلم . ويتطور عملية التفتيق من حيث أسسها ومجالاتها والتغيرات في أسلوبها بواسطة عمليات التفتيق تلك . ويمكن توضيح ذلك بأن ربط بين تطور التخطيط في أمريكا الشمالية وبين تطور عملية التفتيق التخطيطي نفسها .

5/ This statement appears on the back cover of each issue of The Journal of the American Institute of Planners.

6/ Britton Harris, "Some Problems in the Theory of Intra-Urban Location," Journal of Operation Research, 9 (September-October, 1961) 695-721.

7/ Francis Violich, "Planning in South America - Status of Educators", Journal of American Institute of Planners, 23:3 (1957) 111-125.

أولا - حركات المدينة الجميلة والمدينة العملية :

في المرة التي نلت الحرب العالمية الأولى مباشرة برز مظاهر مزعجة للتحديث على المسرح الأوروبي والأمريكي . فقد أصبحت البيئة الطبيعية القبيحة من حيث المسطحات الإسكافية العامة من حيث المناطق الصناعية الشغل الشاغل للتنظيم المدني وحصرها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان التركيز على الظاهر الخارجي على جميع المدينة . واستجابة لهذه المشاكل سنت قوانين في العشرينات . وطورت المراكز البلدية والحدائق العامة ومناطق الترفيه . ولقد أبرزت مفهوم موارد المدينة الحدائق (من بريطانيا العظمى) في مجتمع رديون اهتمام الهيئات البلدية بالتواهي الجمالية المرئية للمدينة .

وفي أواخر العشرينات ازداد الطلب على الخدمات العملية وعلى القاعدة الاقتصادية للمدينة . ولقد شعر مجتمع المدينة الجميلة بالحاجة إلى عمل المدينة الفعال . غير أن مهنة تخطيط المدن كان يسيطر عليها المهندسون المعماريون والمهندسون المدنيون والمهندسون (المساحون) . وهم الذين قدموا الإرشادات الأولى وطوروا تخطيط المدن ليصبح ميدانا جديدا .

كانت استجابة المؤسسات للمشاكل خلال مرحلة « المدينة الجميلة والمدينة العملية » استجابة معالة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩١٠ ، ١٩٢٠ أدخلت ٣٢ جامعة ٥٥ مقرا قام بتدريسها ٨ استاذًا . ولقد أدخلت هذه المقررات كجزء من مناهج الهندسة المعمارية والهندسة المدنية . (٨) وكان يفترض أن المهندس المعماري أو المهندس المدني الذي يدرس مقرا في التخطيط يمكنه أن يعمل في المستقبل كمخطط محترف للمدن . ولقد كان لجامعة هارفرد دور رائد في إبعاد هذا النطاق المحدود جدا وكانت أول جامعة تنظم برنامجا مستقلا في تخطيط المدن في عام ١٩٣٣ واعتبرت أيضا بقية مواضيع الميادين الأخرى لأغناء ميدان تخطيط المدن المهني . كانت الفترة بين ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ فترة رائدة بالنظر لارتها الذي تركته على المهنة وعلى عملية الإعداد المهني للتخطيط .

ثانيا - مرحلة ما بعد التدهور الاقتصادي :

لقد نقل التدهور الاقتصادي الذي حدث في الثلاثينات اهتمام الهيئات البلدية من مظاهر المدينة المرئية إلى القضايا الاقتصادية . فقد أخذت الحكومات المحلية تخطط بمدنها وتديرها . فاصبحت المدينة تنظر إليها في إطار إقليمي أوسع . وجاء تشجيع خاص في هذا الاتجاه من مجلس تخطيط الموارد الوطنية الذي شكل عام ١٩٣٢ .

لم يقدم التدهور الاقتصادي والحرب الأسباب لفتح مدارس تخطيط مهنة ولكنها خلقت مواضيع جديدة أتت إلى إعادة النظر في المناهج التالية . وبرز اهتمام جديد بفهمنا السامعة الانتمية والعامة . وهكذا يقول جون م. جاوس بعد أن قام بفراصة لمدارس التخطيط في عام ١٩٤٥ :

« أن تطور مشاكلنا والتغيرات في مؤسساتنا وبيئتنا ورد الفعل الذي حدث بعد فترة التدهور الاقتصادي والحرب - لعل هذه هي الأسباب الرئيسية ولقد كانت العوامل ذاتها نشطة في أنحاء العالم ، ولذا فإن التجارب الأجنبية نشطة في المستقبل . » (٩)

ألا أن هناك تناقض ظاهري ، إذ أنه في حين أن الظروف الاجتماعية كانت مسلما بها في هذه الفترة فإن التخطيط الاجتماعي لم يكن مقرا جامعا حتى السماح برنامج جامعي للتخطيط عام ١٩٤٨ ، حيث أكد تأكيداً كبيراً على الأسس النظرية للتخطيط ومبادئه وطرقه المسبقة من العلوم الاجتماعية .

٨/ Fredrich J Adams and Gerald Hodge, "City Planning Instruction in the United States: The Pioneering Years (1900-193

0)", Journal of the American Institute of Planners, 31:1 (February 1965) 43-51.

9/ John M. Gaus, "Education of Planners: A commentary on Some Projects," Journal of Land Public Utility Economics, 21:4 (November 1945) 307.

ثالثاً - التطور المعاصر :

عندما أدركت حكومة الولايات المتحدة أن برامج الإسكان العام ومصنبت المعاصرة في الإريمنات لم تكن متناسبة إلى حد كاف مع مجموعة المشاكل الحضرية أخذت تتجبع بني التخطيط الشامل ممثلاً جعل مرسوم الإسكان الوطني للولايات المتحدة الصادر في عام ١٩٥٤ يخطط للجماعات « الشامل » شيئاً إجبارياً لكي تستفيد من المرونة القدرية في مشاريع تجديد المدن .

وقد دعمت برامج التطور المراقبة بدراسة اجتماعية - اقتصادية . وحدث ذلك نتيجة للحاجة التي شعر بها المخططون لتنسيق برامج مختلف الوكالات الوظيفية والاجتماعية ... مجلس المدرسه ومجالس الجدرانق ودوائر الطرق ... ضمن إطار للتنمية .

وهكذا فقد وجه الإعداد المهني للتخطيط انتباهه إلى هذا النوع من المعرفة الفنية على البحث العلمي في التطوير المترايط في السنوات الخمس عشرة الأخيرة . غير أن مهمة التخطيط بواجه بعض المشاكل : كيف توجه القوى الاجتماعية - الاقتصادية نحو نموذج واقعي للتطور ؟ هل تعالج القضايا الراهنة المتعلقة بالفقر والندهور العمراني « على البسيط » على حدة ضمن إطار نظام واحد ؟ أم هل يجري ابتداء إطار عام تعالج فيه هذه القضايا ضمن إطار شامل أو اجتماعي ؟ ما هو دور مخططي المدن والاقليم في هذا الإطار الأخير ؟ مثل هذه الأسئلة بوضع أخذ ورد بين المخططين .

هذه التطورات تبين أن مخطيط المدن والاقليم المهني في حالة من البذل الدائم . ومع ذلك تبقى الحاجة إلى التخطيط والمخططين ماسة وملحة . ونحدث الجمعية الأمريكية للمخططين عن وجود ثغرة بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمخططين المختصين .

هناك حركة هامة في العشرين سنة الأخيرة نشأت نتيجة لإضافة البعد الدولي التزايد إلى برامج التخطيط في الكثير من مدارس التخطيط المهنية . وهذا نتيجة لاهتمام كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية في تطوير اقتصاد الدول القائمة في أنحاء العالم . (١٠) وقد ساهم البلدان براس المال والخبرة من أجل هذه الغاية . لقد مضى على المخططين المختصين بعض الوقت وهم يذهبون إلى تلك البلدان ويعودون بالقيمة والمعرفة المستفقتين من بلاد أخرى وأناس آخرين . كذلك فإن أعداداً متزايدة من طلاب تلك البلدان قدمت إلى معاهد أمريكا الشمالية (٢٥٠٠ في ١٩٥٤ إلى ١٠٠٠٠ في ١٩٦٩ في الولايات المتحدة الأمريكية) التي تشمل مدارس التخطيط المهنية . فبسبب هذه الظواهر يزداد مجال الإعداد المهني للتخطيط اتساعاً ويكتسب حتى طابعاً دولياً .

نظام تعليم التخطيط في البلاد النامية :

هناك نقاط تشابه بارزة في البيئة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في البلاد العربية النامية وبما أن جميع البلاد العربية هي بلاد نامية فقد يكون من الأفضل معالجة نظام التعليم هذا على مجال أوسع . والنسب الأخر الذي يدعونا لدراسة نظام تعليم التخطيط على مجال أوسع هو أن الجامعات العربية تكاد تكون تجاهلت هذا الموضوع الحيوي .

إن عدد مدارس التخطيط التي تعد المختصين في التخطيط قليل جداً أقل من ٢ لمة مليون نسمة في البلاد النامية مقابل ٤ في أمريكا الشمالية و٥٥٠٠ نقطة في العالم العربي . ولقد قلقت هذه المدارس القليلة في السنوات الخمس عشرة الماضية بمعدل أخفض بكثير من المطلوب تجاه حركة التحديث الزائدة . إن هذا يدعو إلى قيام جهود فورية لزيادة عدد مدارس التخطيط ، سواء منها الوطنية أو الإقليمية (لتغطي منطقة هامة في العالم) وللك بأسرع من الاتجاهات الحالية .

10/ "The Progress of Urban Renewal in Canada, A Critical Evaluation," Planning School Study of the University of British Columbia, Vancouver, Canada, (December 1965), 12-13.

وإذا كان تقدير الطلب المعال لدارس التخطيط يجب أن يبنى على متطلبات القوى العاملة وطاقة الإحصائي في اقتصاد ما ، فإن التقدير الآتي قد يكون ذا مغزى . أن النسبة الحالية ٢٦ مدرسة تخطيط لثلاثة مليون نسمة في البلاد النامية بقايتها نسبة وسطية قدرها ٢١ مدرسة للبلاد المخطورة . وإذا اعتبرنا الرقم الآخر هدما يجب الوصول اليه ، بمعنى ذلك أن العالم العربي سيكون بحاجة إلى ٢٠ مدرسة تخطيط . ومدل الاتجاهات السابقة أن الوصول إلى نصف هذا الرقم عبارة عن معجزة (ولكن لا بد أن نؤكد أن الحل الذاتي الوحيد لوضع حد لعملية الدهور في المدن العربية أثناء تطورها) ... غير أنه - كما قال أوبرلاند - يمكن أن نحقق الكثير إذا ما حولت الموارد التي تنفق حاليا في الخارج لتدريب مواطني البلاد النامية لدعم التخطيط الوطني . (١١)

لقد رسمت الدراسات التجريبية الحديثة صورة قائمة لما « يصبه » هجرة الإدمية من البلاد النامية إلى البلاد المخطورة . فبالنسبة للمهندسين ، وهم في هذا مثل المخططين إلى حد ما ، وجد ساسكيند وشيل أن ٣١٪ من حملة شهادة الماجستير و ٦٢٪ من حملة شهادة الدكتوراه من الطلاب الأجانب الذين درسوا في جامعة كاليفورنيا لم يعودوا إلى بلادهم (١٢) . ويغض النظر عن الأسباب التي تدعو هذا العدد الكبير من الطلاب إلى الهجرة للبلاد المخطورة ، فإن استراتيجيات التخطيط للبلاد النامية يجب أن تأخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار . وقد مقال بحق أن الدوايب المعالة والواقعية في تعليم التخطيط في البلدان النامية من شأنها أن تحفز إلى حد كبير من الخدمات الممكنة عن طريق تشجيع الطلاب على الدراسة في بلادهم بقلعة منخفضة . أن الأمر يتعلق بالأموال والمواهب والمهارات وهذه لا يمكن تجاهلها بتجاهل فوائد إقامته وزيادة التعليم التخطيطي في العالم العربي .

وإهم من الزيادة الكمية في مدارس التخطيط هو تحسين نوعية هذا النوع من التعليم في البلاد النامية . هذا التحسين يقضي فلسفة عامة متكاملة لتعليم التخطيط تكون مبنية بصورة واضحة على حركة التطور المصري . وكما ذكر « ويتون » وإذا لم يكن تعكسنا مهنتا بعملية التطور المصري كلها فإنا سنقتصر عن بلوغ أية أهداف معقولة في تصورنا . (١٣)

إنه لا وجود للحلول الطبيعية البحتة لمشاكل التطوير وأن الاتجاهات المعاصرة في تخطيط التنمية تجعل من المهم على مدارس التخطيط في البلاد النامية أن تحول اهتمامها للتشديد بنواحي التطور الطبيعية إلى النواحي الاجتماعية الاقتصادية من التخطيط المحلي « المستهلك للموارد » إلى التخطيط الإقليمي « المنتج للموارد » ومن المهارات الروتينية إلى المعرفة المبدعة والطرق المتجددة . هذا الاهتمام والتأكيد عليه من شأنه أن يحقق تبدلات تؤدي إلى التطور المصري .

وعندما نفهم الأساس الفلسفي لتعليم التخطيط فإن القائمين على أعمال التربية والتعليم والأخصائيين في البلاد النامية ممن يشغلون مراكز قيادية لا بد أن يقوموا بتغييرات إيجابية مثل التغييرات التي سبق ذكرها . وبما أن النظم التعليمية ومتطلبات القوى العاملة والموارد المتوفرة تنحرف من بلد إلى آخر ، فإن وضع صيغة محددة لجنية مدارس التخطيط لجميع البلاد النامية عملية غاشلة وكثنا نقتد ببرنامجنا تعليميا من بلد آخر .

11/ H. Peter Obarlander, "Planning Education for Newly Independent Countries", *Journal of the American Institute of Planners*, 28:2 (May 1962) 116-123.

12/ Charles Susskind and Lynn Schell, *Exporting Technical Education*, (New York: Institute of International Education, 1968), 17.

13/ William L. C. Wheaton, "Planning Education for Development," in *Urban Planning in the Developing Countries*, ed. by John D. Alfred and P. Van Huyck (New York: Fredrick A. Praeger, (1918), 113.

الاختيارات الاربعة :

ان الكاتب يتفق مع قول أوبرلندر :

« في العقد الأخير جاء الى مدارس التخطيط في أمريكا الشمالية عدد متزايد من الطلاب الاجانب طلبا لتدريب مهني . ويبدو أن تجربة بعض المدارس تشكل في قيمة مثل هذه العملية أو صواب تطبيق تعليم التخطيط المطبق في أمريكا الشمالية . على الظروف الثقافية والاجتماعية أو الاقتصادية للبلاد التي نالت اقتصادها حديثا . وبالرغم من مختلف الجهود لتكييف البرامج التعليمية الموفرة في الجامعات الأمريكية مع هجرات الطلاب الاجانب ، فإن اقامة برنامج مناسب للتعليم والتدريب « في الوطن لا بد أن يكون افضل للطلاب وسيكون له نتائج جانبية هامة وطويلة المدى . » (١٤)

لقد أكد ما يزيد عن اثني عشر مؤتمرا أقيمت في مختلف أنحاء العالم تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية واللجنة الكاريبية ومؤتمر الاسكان الأفروآسيوي على الحاجة لخبراء في تخطيط التنمية في البلاد النامية . وقد أثارَت هذه الاجتماعات بالإضافة الى توضيح دور المخططين وطرق تدريبهم المختلفة ، اهتمام كثير من حكومات البلاد النامية لهذا الموضوع . فقد أدرك المسؤولون الرسميون في هذه البلدان النقص الفادح في الاختصاصيين الذين يستطيعون ان يصيغوا ، أو يساعدوهم في صياغة سياسات من شأنها أن تجعل أكثر قدر ممكن من الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد النادرة في سبيل المدن والتكليم . فمن أجل تخفيف هذا النقص يتوجب على البلاد النامية أن تدرس وتقيم أربعة طرق للعمل بدرجات متفاوتة :

١ - المعاهد مع مستشارين في التخطيط من البلاد المتطورة على أن يكون لديهم المعرفة والادراك اللازمين للتطبيق في البلاد النامية .

٢ - إعداد الطلاب للحصول على شهادات عالية في تلك البلاد المتطورة التي تتيح الفرص ان هذا الحل يحول للبلاد العربية بالنسبة لعدد محدود من الطلاب الذين يرغبون ان يصحبوا أعضاء في هيئات التدريس ويأهلين مجازئين .

٣ - ويضاف الى ذلك تأسيس مدارس تخطيط وطنية لتقوم بإعداد المخططين . وأن هدف الكاتب الرئيسي في هذا البحث هو التأكيد على حاجة البلاد العربية الى هذا الهد الثالث ودعمه .

٤ - الجمع بين الطرق الثلاثة السابقة .

ان الاختيار الأول ، استخدام الخبراء الاجانب ، هو الاختيار الوحيد ظاهرا أنه لا يوجد خبراء مطلوبون او ظاهرا أنه في معظم الاحيان لم تؤسس المدارس المحلية . ولقد كان ولا زال هذا حال البلاد العربية كلها تقريبا وكذلك الحال بالنسبة للبلاد النامية الأخرى حتى اوائل الستينات وفي معظم البلاد حتى الآن . غير ان هذا الطريق له سيئاته الكامنة . ان مستشار التخطيط يعين ليقدم فترة تتراوح من بضعة أشهر الى بضعة سنين وليقوم بمهام محددة . وفي معظم الاحيان تكون اداة قصيرة بحيث لا تسمح له أن يفهم الإنظمة غير المالومة ويسهم بشكل فعال وبعيد المدى .

قال أحد المخططين الأمريكيين من ذوي الخبرة الدولية الواسعة في تقديم المشورة الفنية « يجب ان يحول المعرفة الفنية الى معرفة عملية متمكنة مع الظروف التي يستخدم فيها » . (١٥) ويشمل هذا على درجة عالية من تعليم المهارة والفن في تقديم المشورة الفنية . ولكن القليل من الخبراء الذين يقيمون في البلاد النامية هم الذين يعملون بها . وبالنظر الى ان مدة انتدابهم قصيرة ولا تمكنهم من الحصول على هذه المعرفة الهامة فان مشورتهم قد لا تكون مفالة . هكذا لاحظ النونسور لوجور :

« ان الصعوبة تكمن في ان الخبرة الاجنبية غالبا ما ينقصه ليس المعلومات فحسب بل ايضا المعرفة الهامة التي يصعب الحصول عليها بالظروف المحلية لذا فهو يقوم باعداد مخطط سهل يتقبل بهما ويتكيف فوراً .. او اسوا من ذلك فانه يشوه نتيجة لسوء الفهم والتأكيد على الاشياء المخفية » . (١٦)

ولكن بالرغم من هذه الصعوبة فان المعلومات والافكار الجديدة تنسرب من المستشار الاجنبي للموظفين المحليين والمكسب بالمكسب . وخلال عملية نقل المعلومات هذه يحصل الطرفان على فوائد هامة في ميدان التخطيط . الا انه بسبب الكلفة الكبيرة فان البلاد النامية لا تستطيع ان تبقى معتمدة على الخبراء الاجانب لفترة غير محدودة .

اما الخبر الثاني بان يجري تدريب ابناء البلاد النامية في البلاد المتطورة التي تملك تسهيلات تعليمية متقدمة ، فانه يؤمن بعض الخبراء الدائمين ولكنه غير كاف من جميع الوجوه لعدة اسباب :

اولا : ان نتيجة مثل هذا التدريب في الخارج بطيئة لان على البلد المود ان ينتظر عودة مبعوثيه .

ثانيا : ان هذا التدريب اذا لم يسهله المساعدات الدولية فانه يبقى باهظ الكلفة .

ثالثا : ان عدد المخططين الذين يرجى اعدادهم في الخارج قليل بالمقارنة مع العدد الكبير من الخبراء اللازمين في المراحل الحاسمة الاولى من تطور بلد ما .

رابعا : قد يختار الكثيرون من موفدي البلاد النامية ان لا يعودوا لاطنائهم .

وأخيرا : وهذا هو اهم الاسباب ، فان التدريب والادوات التي يتلقاها طلبة الدول النامية في البلاد الاخرى غالبا ما تكون غير متناسبة مع الظروف الموضوعية لبيئتهم وذلك بسبب الفوارق الاجتماعية - الثقافية والسياسية . لذا فان ابناء البلاد النامية الذين يعودون من الخارج يجدون صعوبة بالغة في تطبيق ما تعلموه من مهارات على الاوضاع المحلية ويضاف الى ذلك ان كلفة هذه الطريقة ونتائجها الجانبية تجعلها غير واقعية .

لذلك لا بد من حل اقتصادي وبمعد امدى . وهذا يتحقق في الخيار الثالث : تاسيس مدارس وطنية للتخطيط . فمثلا يمكن الاستفادة من الاموال التي تدفع لخبير اجنبي واحد ، او تستطيع حكومة بلد متوسط الحال من البلدان النامية (الدخل الفردي السنوي ١٠٠ دولار) ان تقدم المئوية المائة لكثير من ٢٠ طالبا يدرسون في برنامج تدريبي مدته سنتان . ثم انه يمكن تخرج عدد اكبر من الاختصاصيين في التخطيط يكون تدريبهم مرتبطا ارتباطا مباشرا بالظروف المحلية . وهكذا كما يقول أحد المتخصصين لهذا الخبر يحقق هذه الطريقة « اسهاما حيويا في اقامة هيئة تخطيط وطنية فعالة وتأمين استمرارها ونموها » (١٧)

وبالنظر لفوائد الاقتصاديه والتمرات التي تجني في المدى البعيد نتيجة لتاسيس مدارس التخطيط فان البلاد العربية اتق نمو من البلاد النامية بهذا الضمار لان الكثير من البلدان النامية قد قامت بالخطوات اللازمة في هذا المجال . ولاشك انه حتى عام ١٩٧٥ لا يوجد جامعة عربية واحدة تدرس مقررنا لتعليم التخطيط بوضوح لمواجهة حاجاتها وواقعها .

15/ John. Friedman, Urban and Regional Planning Development in Chile : A Case Study of Innovative Planning; (Santiago: The Ford Foundation Urban and Regional Development Program in Chile, 1969) 79.

16/ W. Alonso and F. W. Ledger, "Education of Town and Regional Planners in Developing Countries," Journal of the American Town Planning Institute, 51:9 (November 1965) 364.

17/ Oberlander, Ibid, footnote (10).

ان التخطيط « عملية مضمرة لتنسيق وتنظيم النشاطات الإنسانية بغض النظر عن نوعها وإبعادها .
عازا طرحها السؤال : من هو المخطط ؟ يكون الجواب واضحا وبسيطا من لا يخطط فلا يوجد مرحلة تنتهي
عندها عملية التخطيط وليس له زبون محدد . لذلك اذا ارادت اية جامعة عربية ان تقيم برنامجا لتعليم
التخطيط فيجب اجراء دراسة جدية للظروف الاجتماعية والاقتصادية لخلق بيئة تواجه حاجات شعبها وواقعها .
ان النظام التعليمي العربي اليوم يحتاج الى التقييم الدقيق لكي يبين اذا كان حقا يعمدس حاجات المجتمع
أو حتى الحاجات الإنسانية الأساسية .

يرى المؤلف أن طلاب الجامعة المهم بالتخطيط كمهنة له يجب عليه أولا ان يحصل على تعليم ليبرالي
(واسع) وأن يعمل اذا امكن في مكتب للتخطيط في اوقات الفراغ وفي فترات الصيف تحت الإشراف المباشر
لأخصائي ناشج في التخطيط . ان الجمع بين التعليم الأكاديمي والعمل التطبيقي يغني التجربتين معا .

يتوجب على الحكومات والجامعات العربية ان توسع مفكرها المدني والاقتصادي وهذا المفكر يجب ان
يقصر على المشاكل اليومية لدينا والسعي لايحاء حلول قصيرة المدى لها مثل استخدام الخبرات الأجنبية
لإيجاد حلول قصيرة المدى لأن هذا النوع من التفكير لا بد ان يفشل إذ ان مشاكل القومية ليست مشاكل
ذات طابع مادي محسب بل هي أيضا ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي وجمالي . هذه كلها عوامل
محتاج الى تفكير عميق لإيجاد الدواء المالحج على المدى البعيد . ان التخطيط الشامل ، وليس فقط تخطيط
المدن « بعد ذاته » سيوجد التوازن المادي والاجتماعي والاقتصادي بين ميادين متشابهة مثل الزراعة
والمواصلات وخدمات المدن وبطون المياه والطاقة والصناعة والصحة العامة وتلوث الجو والمحافظة
على التواهي الجيائية والتاريخية والمناطق الطبيعية . وبالأخصار مان التفكير الاقتصادي يوسع ميدان
رعاية الإنسان العامة الى أبعد الحدود . وبرة أخرى يؤكد المؤلف على فكرة اقامة مدارس وطنية للتخطيط
مع الاستفادة من التجارب الجيدة للبلدان المتطورة . هذا من شأنه ان يقصر الطريق في الوصول الى
الهدف وهو أعداد المخططين كفا وكيفا ونلك لحل المشاكل العديدة التي تصانفها مدننا واقايلنا .

ثم ان تخطيط المدن والاقاليم لا يجب ان ينظر اليه كتخطيط مادي . ولقد كان لهذه الفكرة ما يبررها
تاريخيا ولكنها لم تعد صالحة في وقت أصبح فيه من الضروري ايجاد التكامل بين المعرفة والتكنيك من أجل
المعالجة الفعالة للمشاكل الواسعة التي تعيط بمسكان المدن العرب . ان هذا الموقف المادي في التخطيط
العربي اليوم لا يكتسب قيمة الا حين يرى من حيث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والفنية والتكنولوجية
والجيبالية على مختلف المستندين من التخطيط . ان هذا الموقف من تعليم تخطيط المدن والاقاليم امر ضروري
جدا في عالمنا المتجه نحو التحديث . وأنا بصمى مخطط مخص بهمج جعل الحياة المدنية أكثر جمالا وإبداعا
وعلا ، بصمى هذه لا يوجد لدي الا القليل لاقوله . ان واجبتا هو أعداد جيل من المخططين للمستقبل
بتجاوزنا في قدرته على رسم حياة المدنية في المستقبل .

الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات

د. اسماعيل صبري مقلد *

من الأمور التي أصبحت في حكم المستقرة أن إدارة الأزمات الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بطبيعة أنماط السلوك الدولي المسيطرة ، وما إذا كانت هذه الأنماط تركز في أساسها على مفاهيم التناقض والصراع بما تدفع إليه تلقائيا وبالضرورة من تكثيف لهذه العنف في المواجهات التي تنشب بين القوى الرئيسية الكاتلة في المجتمع الدولي ، أو كانت تركز من الناحية المقابلة على مفاهيم التماثل السلمي أو التناقصي التي ترفض التطرف في الإلتزام إلى العنف — أن لم تكن ترفض مبدأ العنف المسلح أصلا — كدعاة لبعض الأزمات الدولية وتهدئة المناقشات التي تشكل القوى المحركة لها ، ومركز بدلا من ذلك على وسائل التسوية الدبلوماسية السلمية وعلى اعتبار أن ذلك هو بمنطق المخاطرة البديل الأفضل ، أن لم يكن الحتمي ، ككثيرة الحروب التي لم تعد تعنى في ظروف الحرب النووية سوى الدمار الشامل والانتحار المتبادل لكافة أطرافها على اختلاف أنظمتهم وتقاليدهم الأخلاقية . . الخ .

ولقد حظيت دراسة الأزمات الدولية في العصر النووي بقسط وافر من اهتمامات المحللين السياسيين الذين نصبت نظرياتهم حول الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه الأزمات ، وطبيعة الضوابط التي يجب أن تحكم عملية تصعيدها حتى لا يكون في تسببها وتداعياتها ومضاعفاتها مدعاة لفقدان السيطرة عليها وانفجارها بطريقة غير محسوبة وضد إرادة الأطراف المشاركة فيها ، ونوع الأدوات التي يمكن لأطراف الأزمة العمل من خلالها على تطويقها واحتوائها ، وكذلك المستويات المختلفة لهذه الأزمات من حيث درجات الخطورة والتهديد النسبي وما يحنل أن يبركه ذلك على مواقف أطرافها من ميل إلى التطرف والاندفاع والعصبية ورفض التسامح ، أو الميل ، على العكس من ذلك ، إلى التماثل وضبط النفس وإظهار المرونة والرغبة في المهادنة ، ثم هناك الجانب المتصل بعنصر المبادرات الدبلوماسية ، مفرونا بوسائل الردع أو الضغط المتبادل ، الذي يظهر في سياق كل مرحلة من مراحل تطور الأزمة الدولية وبؤثر في محصلة تسويتها النهائية بصورة أو أخرى ، وأخيرا وليس آخرا ، يبحث هذه التحولات السياسية في تائم مواقف الأطراف الثالثة على مدى التحكم في مجريات الأزمة والسيطرة عليها بواسطة أطرافها الأصليين . (1)

وعلى سبيل المثال ، فإن من أبرز الهيئات المهمة بدراسة الأزمات الدولية في الولايات المتحدة : مركز الأبحاث الخاص بتسوية الصراعات الدولية التابع لجامعة ميتشيجان Research on Conflict Solution وغيره من المراكز المتخصصة في العديد من الجامعات ، بالإضافة إلى مؤسسة راند ، وبمهد هدرسون ، ومجموعات البحث التابعة لكل من البناجون ووزارة الخارجية الأمريكية ، ومجلس الأمن القومي الأمريكي ، وبخاصة اللجنة المنبثقة عنه والمعروفة باسم Washington Special Action Group وتقوم هذه الهيئات بتحليل خصائص ومقومات العديد من الأزمات الدولية ، القائمة والمحتلّة ، وحصص كل منها في مختلف أبعادها الاستراتيجية والسياسية والنفسية ، ومحاولة التعرف على مضاعفاتها القريبة والبعيدة على الصالح الأمنة للصوبة للولايات المتحدة وحلفائها ، ثم اقتراح نماذج من

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة أمسيوط .

القرارات البديلة Alternative Decisions التي يمكن للفرنيس الأمريكي وأجهزته المعاونة أن يفاوضوا من بينها من ظروف الإزمات الدولية الحقيقية التي تقع ، وتكون الولايات المتحدة طرفا ماعلا ومهما فيها(٢) . وقد حدث ذلك بالفعل في عدد من الإزمات الدولية التي نشبت في السنوات الأخيرة ومنها : القرار الخاص بالتدخل الأمريكي العسكري في كمبوديا في أبريل سنة ١٩٧٠ ، والقرارات الثلاث أخذاً في مواجهة كل من أراضي الأردن في سبتمبر ١٩٧٠ ، والحرب الهندية الباكستانية في ديسمبر ١٩٧١ .

وشبه حقيقة مدينة جدر النووي بها ، وهي أن إدارة الإزمات الدولية قد اختلف جذريا من حيث الطبيعة والأسلوب في مرحلة الانسحاب والموافق الدولي عنه في مرحلة الحرب الباردة والتغيرات الأساسية التي شاولت مضمون العلاقات الدولية في كل جانب من جوانبها السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية والعسكرية بل وحتى الذخيرة ، بفعل عوامل ومتغيرات عديدة اعطتها مائرا وبلا منازع المتغير التكنولوجي ، هي التي بلورت سياسات الزماني الدولي في إيمانها ومسؤولياتها الراهنة ، وهي التي غيرت بدورها من تصور الكتلات والقوى النووية الكبرى للتحديات التي يخلقها الإزمات الدولية التي تنور بينها من وقت لآخر ، ومن ثم فقد اختلفت التطلقات التي سم من خلالها التعامل مع هذه الإزمات ، وعلى النحو الذي سنبينه بدرجة أكبر من التفصيل والحدود في سباق هذا البعيل .

أولا - في تعريف الأزمة الدولية عموما

هناك عدة تعريفات لازمة الدولة منها تعريف تريسكا Triska الذي يصممها بأنها التكتيف الشديد لثقاب الاحتلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي (٣) . وفي رأي كنيث بولدنج Boulding فإن الأزمة الدولية هي بمثابة نقطة تحول أو حد ملصل بين وضعين (٤) وسعا لويتر Wiener وهي من كان كان فإن الأزمة الدولية تشمل على قدر ضخم من النزاع الدولي ، القاتم أو المحتدل ، والذي قد ينفق إلى أنواع في صورة غير مألوفة ، أو على مستوى أعلى من الخطورة المباشرة وغير المباشرة (٥) . ويصنبر تعريف أوران يونج Young من اشمل هذه التعريفات إذ يظفر إلى الأزمة الدولية على أنها مجموعة من الأحداث التي ينشور صورته بملحقة وبالشكل الذي يضاعف من التأثيرات الاحتلالية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الأنظمة الدولية الفرعة البتقة عنه Subsystems وذلك على نحو غير طبيعي وبما يرفع من احتمال انفجار الموقف بأي درجة من درجات العنف (٦) .

وبلاظ فمما سبق أن الكثير من تعريفات الأزمة الدولية تربط بينها وبين النظام السياسي الدولي القاتم ، ومن الأمور المفق عليها أن النظام الدولي لا يسفر في صميم تكونه عن كونه مجموعة من الأطراف الفاعلة Actors (سواء كانت على شكل دول أو منظمات دولية) التي تتعامل مع بعضها في نطاق أنماط سلوكية مستمرة ومعاصرة عليها ومن خلال كمائنات ومؤسسات تنظيمية أقامتها بعض أرائها لتتحقق هذا الغرض .

وفي داخل كل نظام دولي توجد مجموعة من المتغيرات الاستراتيجية أو المتغيرات الحرجة كما يطلق عليها Critical Variable التي تمنح الإبقاء على تفاعلاتها وتنازعاتها التفاعلية ضمن إطار معين كمتطلب أساسي لإحياء نزعات الاحتلال أو عدم الاستقرار ، وهي النزعات التي قد يؤدي فقدان القدرة على إحتوائها أو مطبقها بما يضمن استمرار التوازن بين مختلف مكونات النظام الدولي القاتم ، إلى انهياره في النهاية موسعا الطريق بذلك أمام انبثاق نظام دولي جديد في نطاق من التكوين والخصائص الكمية المباشرة (٧) . ومن ثم ، فإن الأزمة الدولية تناسم على المفهوم السابق ، هي الموقف الذي يؤدي إلى إنتاج تغيير مفاجيء واحد أو أكثر من هذه المتغيرات الحرجة التي يبرهن استمرار النظام الدولي ، وبلاحه ومكوناته الأساسية القائمة ، بمدى القدرة المتاحة للأطراف الفاعلة فيه على التحكم فيها والحيولة دون خروجها من دائرتها المبرسة في العمل والتأثير .

وإذا أخذنا النظام الدولي الراهن على سبيل المثال ، فإنه يستطيع أن يصور ببلاد الحقيقة السائلة الذكر ، بالعلاقات العسكرية بين القوى العظمى الأطراف في هذا النظام - وهي العلاقات التي تنهي في أساسها على امتلاك أسلحة استراتيجية بالغة الخطورة وكذلك امتلاك القدرة على الردع النووي المتبادل - بشكل واحدة من أخطر المتغيرات الحرجة التكتية في توازن هذا النظام واستقراره . وانطلاقا من ذلك ، فإن أي تغيير مفاجيء من شأنه أن ينقض من القدرة الرادعة لأي من هذه القوى العظمى ، سيحدث لا محالة أزمة في داخل النظام . وإذا كان من غير المفضل من الناحية الفعلية أو الواقعية - أن تؤدي أزمة ردع

طائرة الى الانهيار الفوري والكامل للنظام الدولي بكل مكوناته وخصائصه الحالية ، الا ان ذلك الاحتمال يبقى صحيحا من الناحية النظرية المبحث (A) ، ومن أمثلة ذلك ، ان أزمة جوة الصواريخ Missile Gap التي ظهرت في سياق التسابق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول انتاج الاسلحة الاستراتيجية الهجومية في أواخر الخمسينات ، لم تفسد مقومات الردع الاستراتيجي المتبادل بين الطرفين وبالتالي اندلاع الحرب النووية ، وإنما أمكن تجاوزها عن طريق التصحيح اللاحق لمعادلة التسلح الاستراتيجي بينها وتثبيتها عند نقطة التكتاف النووي Nuclear Parity ومن هنا ، فإن هذا التغير الاستراتيجي أو العرج ظل محصنا بكامل تأثيراته الرادعة ودون أن يسيء الى استقرار النظام الدولي بأي درجة من الاهمية .

على ان مدى قدرة النظام الدولي على مقاومة ضغوط الأزمة المفاجئة التي يتعرض لها بحيث يتجاوزها او يستسلم لها ، إنما يتوقف على طبيعة هيكله العام الذي هو في حقيقة الامر بمثابة موهدة الفكري ، وكذلك بحسب طبيعة الضوابط التي تهيمن على عملياته وتحدد صورة انماطه التفاعلية . فاحيانا تكون الصوابية الدولية لضغوط الأزمة واضحة بدرجة عنيفة وفي حالات أخرى تكون هذه الحساسية محدودة او منخفضة وبالتالي تتوقف التأثيرات النهائية التي تتركها الأزمة على النظام الدولي ككل بحسب هذا التفاوت في معدلات الحساسية الدولية من الأزمة والتي هي في حقيقتها بمثابة قوة ضاغطة في اتجاه الاستجابة على هذه الصورة أو تلك . (٩)

وبدلل بعض اساتذة العلاقات الدولية على صحة الافتراض السابق بقولهم انه اذا قمنا بمقارنة بين نظام القطبية الثنائية Bipolar System والنظام الدولي القائم على تعدد الاقطاب Multipolar System مستندين ان النظام الاول يتميز بوجود ضغوط مستمرة مما يدفع الى حدوث الأزمات على نحو متكرر (قدرها دين راسك وزير خارجية امريكا الاسبق بسيمة واربعين أزمة دولية في الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٦) (١٠) ، وهو ما لا يمكن أن يواجه في النظام الآخر بنفس الصورة ، وهم يملكون ذلك بقولهم ان نظام القطبية الثنائية يقوم من حيث هيكله العام على وجود محورين أو قطبين يناسبان بعضهما البعض المستدير . ومن ثم فإن أي بادرة تصدر عن احد هذين القطبين لدفع الأوضاع القائمة الى نقطة الأزمة سوف تواجه على الفور برد فعل مضاعف من قبل القطب الآخر ، أي ان الحساسيات العدائية المتبادلة في مثل هذا النظام تكون مرتفعة جدا (١١) .

أما في ظل نظام متعدد الاقطاب ، فإن المسك المتشدد لحد الاقطاب في موقف من المواقف قد لا ينتج عنه بالضرورة استتارة الأزمة أو تصعيد النزاع الى نقطة المواجهة الحرجة بين مراكز القوى الدولية المختلفة التي بتشكّل منها النظام الدولي في صورته تلك . (١٢)

هذا عن طبيعة النظام الدولي من حيث هيكله العام ، وارتباط هذا الهيكل بحدوث شيع الازمات الدولية ونكراتها . اما عن التلبية الأخرى المتعلقة بموضوع الضوابط التي تسيطر على الكيفية التي يعمل بها النظام الدولي وكذلك على الانماط التفاعلية التي تجري في نطاقه ، فحسب تكون هذه الضوابط ضعيفة أو غير مستقرة فإن حدوث أزمة دولية واحدة قد يؤدي الى نشوب الحرب . أما حيث تكون هذه الضوابط قوية ومستقرة فإن النظام الدولي يكون في وضع يمكنه من امتصاص ضغوط العديد من الأزمات وتجاوزها دون ان يفلت الأوامر في أي منها ويأخذ الشكل الذي يحول دون تصاعدها الى نقطة الحرب . بل يذهب التقليل الى ما هو أبعد من ذلك فيقول انه حتى لو انفلتت الحرب النووية في طورها المحلي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فإن امتلاك كل منها لقدرة هائلة على الإبادة والدمار ستكون من بين أقوى الضوابط الفاعلة لديها لاسترجاع سيطرتهم على الأزمة والحيلولة دون نقلتها الى نقطة الدمار الكمال والنهائي للنظام الدولي القائم . (١٣)

فإذا انتقلنا الى البحث في الكيفية التي تؤثر بها الأزمة الدولية في أجهزة اتخاذ القرارات داخل الدول التي تعنيها الأزمة فسندرج الآتي :

أ - انه كلما تعاقمت الخطر الناتج من الأزمة في تهديد المصالح القومية كان اتخاذ القرار المتصل بمواجهة الأزمة أو بمعالجتها على أعلى المستويات المسئولة .

ب - أن المعلومات والحقائق التي تبني عليها قرارات مواجهة الأزمة غالبا ما تكون غير مكتملة بسبب ضيق الوقت الذي لا يسمح بتجميع كل ما هو ضروري ومطلوب منها ، يضيف الى ذلك عدم وجود بيسانات عاجزة نتيجة عدم التنبؤ أو التوقع المسبق لحدوث تلك الأزمات .

ج - أن عدم اكتمال صورة الحقائق المطلوب التعرف عليها عن الأزمة ، يدفع باتجاه القرارات

في مثل هذه الاحوال ، الى احراء مقارنات بين الازمة التي يعمين عليها أن يواجهها بقرار ما وبين المواقف الدولية المتماثلة التي حدثت في الماضي ، وقد يتلزم مع هذا الاجراء الاعتماد على الاحكام السابقة عن اطراف الازمة الآخرين من حيث درجة عدائتهم او صداقتهم للدولة صاحبة القرار .

د - أنه بالمقارنة مع الاستجابات التي تحدثت ازاء المواقف الدولية العادية ، فإن استجابة أجهزة اتخاذ القرارات في ظروف الازمة الدولية تبدو لأن تكون أقوى من اللازم او اضعف من اللازم . (١٤)

ثانياً - العلاقات الدولية من الحرب الباردة الى عصر الوفاق الدولي :

الاطار العام

لكي نتعرف على الخصائص المميزة لمرحلة الوفاق الدولي ، والكيفية التي يؤثر بها هذا الوفاق في دبلوماسية الازمات ، فإنه يصبح من الضروري استرجاع خصائص مرحلة الحرب الباردة ولو بشيء من الإيجاز ، وذلك لكي نتيبين مدى التغيير الذي لحق باستراتيجية ادارة الازمات الدولية في الماضي عنه في وقتنا الحاضر .

مقدّمات المراحل الأولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عالمي يمتليء بكل اسباب الصراع المذهبي ، والتورب السياسي ، والتهديد الديبلوماسي ، والحرب النووية والدعائية ، والاضغوط الاقتصادية ، ومساعد احطار سباق السليح بشكل لم يسبق له مثيل ، ونعجز العديد من الحروب المحلية او المحدودة في مناطق عديدة من العالم مثل كوريا والهند الصينية والشرق الاوسط . الخ ، وهي الحروب التي وقف الخوف المشترك لكل من الكتلتين الغربية والسوفيتية من الاخطار التدميرية الهائلة للحرب النووية ، حاللاً بينها وبين المصالح الى مستوى الحرب العامة بين الطرفين .

وقد تخفضت الحرب الباردة ، بكل خصائصها السابقة عن عدد من الاوضاع التي اشرت في البناء العام للملفات الدولية يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - انتهاء النظام الذي عرف بالقطبية الثنائية والذي المينا اليه باختصار فيما سبق ، وبخسبونه وجود مركزين متعوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول التابعة والاقبل كثيرا في امكانات القوة ومقدراتها ، ويكون حق الوجهة ورسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة شبه احتكار للدولة المسيطرة في داخل كل واحد من هذين المحورين الدوليين . وبلاشك أن الاساس في عملية الاستقطاب الثنائي بشكلها السابق ، كان يحدد بمعيار الانتماء الى ايدولوجية اي من الطرفين ثم يكون المحطد لاسراريجه كل من الكتلتين ولماصالحهما في اطار هذا التصور بل هذا الالتزام العقائدي المشترك وقد نبع من هذا الوضع زيادة حدة المصالح في علاقات الكتلتين المتباعدة ، وانتهاء الكثير من المواقف والسياسات المتعارضة التي كان يظن أنها اقتر على دم كيان كل منهما في مواجهة التهديد الذي يمثله نظام الاخرى ومعتقداتها بالنسبة لها . (١٥)

٢ - أن هذه الصراعات المعقائدية وتناقضات المصالح في نطاق نظام القطبية الثنائية أدت الى انعقاد نظام الامن الجماعي الذي نصحت اليه المتحدة مسؤولية تنظيمه ، لكثير من اسباب قوته ومعاقبته حيث بات من المتعذر التوصل الى اساق حول اتخاذ تدابير دولية مشتركة يكون في مقدورها احياء العدوان وتأمين هيكل التوازن القائم ضد اخطار الاختلال ، فضلا عن الاسراف المفاوض في سوء استعمال حق العيون مما شل من سلطة مجلس الامن واظهره بظهر التعاجز في العديد من المواقف عن أن يمارس دوره بالقوة المطلوبة . وقد كانت النتيجة المحنة لذلك التوسع التدريجي في إقامة التحالف العسكرية وبخاصة من جانب الولايات المتحدة التي اتخذتها اداتها الرئيسية في تنفيذ سياسة الانخواء التي طبقتها في مواجهتها الكتلة السوفيتية . (١٦)

٣ - أن السباق العريب في قطاع الاسلحة النووية ، والاسلحة الاستراتيجية الهجومية بالذات ، قد خلق قوما جديدا للتوازن الدولي يقوم على فكرة الردع النووي المتبادل بكل حساباته الامومضمية والمتناحية التمتع ، وكان معنى فشل الردع انهيار التوازن الدولي من أساسه ، وتلك ايضا حقيقة سببت الإشارة اليها . وبذا انتقلت مسؤولية الإبقاء على توازن القوى العالمي بفهمه الجديد ، او ما اطلق عليه توازن الردع النووي ، من الأجهزة والمؤسسات الدولية التي وكل اليها المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب مباشرة مسؤولية تطبيق نظام الامن الجماعي كما نكرنا ، الى القرنين المظليين ، واصبح لهذا الوضع الجديد

محاطه الرهبة التي لا يمكن انكارها فيما يتعلق بفضية الحرب والسلام في المجتمع الدولي .

على ان هذه النزعات المتصلية ، بكل الاضرار والمضاعفات التي انتهت اليها ، بدأت تلين وتدخل طور الاعتدال والواقعية منذ اواخر الخمسينات بمعل العوامل والاسباب الآتية :

(ا) المحورات الاساسية التي طرأت على نظام القطبية الثنائية بدأت نحو النزعات الاستقلالية داخل الكتلتين الغربية والشيوعية ، مما انتهى الى تعدد مراكز القرارات في داخل كل منهما بعد ان كانت هذه السلطة احتكارا للقوة الاعظم فقط ، وبذا انتقلت القطبية الثنائية من الطور التقليدي الجامد الى الطور الهش . كما حقق انشا عن هذا التغير ان اصبح للدول الصغرى والمحايدة صوت مسموع في الشؤون الدولية وبدرجة لم تكن لتتحقق فيما لو لم تكن هذه الهيمنة الثنائية التامة على النظام الدولي .

(ب) تراجع الاتحاد السوفسي عن مبدأ حقبة الحرب وقراره بإمكانية التعاضل السلمي بين النظامين الشيوعي والراسمالي وهو ما كان يعني انتقال العلاقات بين الكتلتين من طور الصراع الى طور التفانس .

(ج) البدور الواضح في اهمية التحالف والتكتلات العسكرية بفعل التطورات التكنولوجية الهائلة التي انصب دور هذه التحالفات كقواعد وسيطة في الحرب ، وبذا أصبحت التحالف العسكرية مجرد رموز أو أدوات يؤكد أكثر ما تؤكد على معنى التضامن السياسي بين الدول الخسمة اليها .

(د) حرص القويين العظمين على المشاركة في تدابير واجراءات مشتركة تستهدف تعجيد عملية الانشراح النووي كضمان نحو تصديق احتمالات وقوع الحرب النووية ، وذلك بالإضافة الى مشاركتها في موضوعات حيوية أخرى مؤثر في نظام الأمن الدولي الى أبعد حد مثل مباحثات الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، ومؤتمر الأمن والاعمان الأوروبي ، ومباحثات خفض التبادل والتوازن للقوات في منطقة وسط أوروبا . الخ .

(هـ) ادراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنه كلما تكثفت الاتصالات بينهما وتعمقت مصالحهما المتبادلة ، كلما كان ذلك في مصلحة السلام العالمي .

(و) التطورات التكنولوجية المتزايدة للاتحاد السوفيتي ، وحث استحوذت عليه في السنوات الأخيرة العربية في الإمادة من الطبقات التكنولوجية المتقدمة في الغرب ، وبخاصة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في قطاع التنمية الصناعية ، وبما يحقق له معدلات اكبر في النمو الاقتصادي والنظر الصناعي .

(ز) يساعد إخطار الصين كقوة نووية ، وادراك القويين العظمين لمضاعفات عدم الاتفاق بينهما في مواجهه هذا البعدي الجند . ولعل هذه الحقيقة بالذات هي التي حدث بالولايات المتحدة الى خلق فرض للحوار والمقار بينها وبين الصين بعد فترة من الخصومة والعداء الشديدين كما أدت من ناحية ثالثة الى إجذاب الصين الى دائرة المشاركة المعاملة في النظام السياسي الدولي بعد ان ظلت معزولة — قسرا — عنه قرابة ربع قرن .

لقد كانت المحصلة الأخيرة لتفاعل العوامل والمتغيرات السابقة هي ظهور تلك المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية التي اصطلح على تسميتها بمرحلة الوفاق الدولي ، هذا الوفاق الذي أصبح يمثل بكل ضئاس قمة القوة على سياسات الحرب الباردة (١٧)

ثالثا — الحرب الباردة والوفاق الدولي ومظاهر الاختلاف في معالم دبلوماسية الالتزامات

إذا حننا الى تحليل السمات البارزة لدبلوماسية الالتزامات في مرحلة الحرب الباردة ، أو بالآخرى في ظل هذا النمط التصارفي للعلاقات الدولية ، نجد انها كانت تتمثل في الآتي :

(١) تصور الالتزامات الدولية من منظور عقائدي : فقد دابت القوى الكبرى الاطراف في الالتزامات الدولية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة على النظر اليها من الزاوية العقائدية وعلى اعتبار أن تلك الالتزامات لم يفرح في صميمها عن كونها تحديات بين عالمين نقيضين ومنقسمين من الجاهدين والاعتقادات القيم ، وان هذا التناقض في الايديولوجيا المتراكمة والراسمالية كان يشكل القوة المحركة الرئيسية للعمليات الدائرة بين النظامين .

وسواء كانت هذه الفرائع الأيديولوجية التي استخدعت في تبرير مصلك كل من الكتلتين إزاء الالتزام التي مع سببها ، حقيقته أو مبالغتها ، فإنها كانت عند هذه المرحلة من تطور العلاقات بينهما تنقل مصدرا أساسيا من مصادر التصلب في تصرفاتهما ، وعاملا مهما من عوامل تسخين الالتزام الدولية ، ومضاعفة هذه الدوران الكائنة فيها .

(٢) الأثر الدعاية : أيضا فانه من العناصر الثابتة والملاحظة بوضوح في استراتيجية إدارة الأزمة الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، التركيز على أسلوب الأثر الدعاية المكثف التي حاولت الأطراف الكبرى في تلك الأزمات أن يحيط بها بحركتها . وتتمثل الخطوة الرئيسية لحل هذا النوع من الأنماط الدعاية في المضغطة في إدارة الأزمات الدولية ، في ما كان يمكن أن يخلقه من انطباعات زائفة أو مشوشة في أذهان أطراف الأزمة المعنيين حول نواياهم ودوافعهم وأهدافهم في مواجهة بعضهم ، وهي كلها أعيان بالغة الأهمية عند اتخاذ قرارات مواجهة الأزمة ، ويكون الناتج النهائي لذلك المناخ المبتلى بكسل عوامل الأثر الدعاية ، هو أضعاف مقدرة أطراف الأزمة الرئيسيين على التحكم في زمامها ، وبالتالي يرمع احتمال اتخاذ قرارات إنمالية لا تعبر بدقة عن تحديات الأزمة كما هي في الحقيقة والواقع .

(٣) التركيز على وسيلة التهديد بما يصاحبها من تضيق دائرة الاختيارات وتصيب مهمة التفاوض الدبلوماسي : لقد تلازم مع الأسلوب السابق ، شيوخ نغمة التهديد الجليد بين أطراف الأزمات الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، وكانت الفكرة المسيطرة هي أن مثل تلك التهديدات كانت أداء معالة ومؤثرة من أدوات الردع Deterrence أو الإيزاز Blackmail ولأنها على حد اعتقادهم كانت هي وحدها القادرة على قتل الانطباع وتعميقه بأن سياسات كل طرف في مواجهة الأزمة كانت تدار من مركز القوة .

ومن هنا ، وينطلق سياسات مراكز القوى ، من التهديدات القابلة ، وكثير منها كان يتم على سبيل التهويش - غالبا ما كانت تؤدي إلى تضيق دائرة الاختيارات المفتوحة أمام أطراف الأزمة المعنيين ، وأفقد مهمة التفاوض الدبلوماسي ذلك القدر الضروري من المرونة اللازمة لإدارة الأزمة والسبب بها في طريق حل ينقل به كل هذه الأطراف . ومن هنا أيضا ، فإن المخرج من ورطة الطرق المسدودة في حل الأزمة ، كان ينحصر في أكثر الحالات إما باتصياح أحد هذه الأطراف للضغط تحت تبرير أنه عمل ذلك طوعية ويحصى إرادته وذلك انقيادا لما الوجه أو تجسيد الأزمة لفترة من الوقت (تبعية الحل) ، مع إدراك أطرافها أنها ستعود إلى العنجر وربما بصورة أعنف في مرحلة لاحقة (من أمثلة ذلك أزمة برلين وأزمة مضائق كيبوي) ، أو ترك الأزمة لتتأذى على شكل صراع محدود مع تجنب كل القوى الرئيسية أطرافا مباشرة فيها دروا لاحتتمالات التصاعد ، ومن أمثلة هذا الموضوع الأخير : الأزمة الكورية وأزمة السويس والأزمة الصينية حيث امتنع الاتحاد السوفيتي من التدخل عسكريا في كل الحروب المحددة التي تعجرت بسبب هذه الأزمات .

(٤) السعي إلى تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بين الكتلتين : فما دام أن أسلوب التهديد والإيزاز كان من أبرز العناصر التي اعتمد عليها مصلك كل من الكتلتين في إدارة الأزمات الدولية الناشئة بينهما ، فقد كان من الطبيعي أن يحاول كل منهما تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بينهما ، طالما أن ثمن هذه المحاولات كان دون الدخول في حرب نووية عامة أو محدودة نظرا لما كانت تعنيه هذه بالنسبة له من مخاطرات كانت بالقسط فوق طاقته على احتلالها .

أذن لم يكن الهدف هو التنسيق المشترك بقصد احتواء الأزمة الدولية والاتفاق حول التدابير المناسبة والمقبولة لتسويتها ، وإنما استغلال الأزمة لحساب طرف على حساب الآخر ، وقد اتضح ذلك بوضوح إبان الأزمة الكورية عندما أرادت الولايات المتحدة أن تستغل وجودها العسكري من خلال الأمم المتحدة هناك لكي تزعج النظام الشيوعي القائم في كوريا الشمالية ، وأزمة السويس حين أرادت بنظرية الفراغ وبمبدأ إيزنهاور أن تبني لها قاعدة أوسع للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، والأزمة اللبنانية سنة ١٩٥٨ حينما أرادت بوسيلة الإنزال البحري الضخم للاستطرد الأمريكي السادس في بيروت أن تحول دون انهيار نظام الحكم الداخلي وبالتالي التمام كيان بتيار التحرر الوطني في أعقاب الوحدة المصرية السورية (فبراير ١٩٥٨) ، وثورة العراق (يوليو ١٩٥٨) والذي كان من الممكن أن يخلق مناخا سياسيا جديدا في المنطقة يسهلته الولايات المتحدة بأنه كان مضادا للمصالح الغربية ، ثم كانت هناك الأزمة اللبنانية التي أرادت الولايات المتحدة بتدخلها العسكري فيها أن تقضي على النظام الشيوعي في هاتوي . ونفس الشيء ينطبق على مصلك الاتحاد السوفيتي خلال أزمة حصار برلين في عام ١٩٤٨ حينما أراد أن ينفذ الوجود الغربي في برلين الغربية ، وفي

ازمة الكاريبي حينما أراد أن يستغل قواعد صواريخه في كوبا لتهديد الامن الامريكى واتخاذ ذلك بالنتائج كاداه للتهديد المباشر ضد الولايات المتحدة وحقق مركز قوة جديد له في نصف العالم الغربى .

(٥) أن الابدأ الذي سيطر على مسلك اطراف تلك الازمات الدولية هو ان الشرعية الدولية كانت شرعة الامر الواقع ، أو بتحديد أكثر مان أي تغيير يحدث في مضمون الامر الدولي القائم لمصلحة أحد الطرفين كان يحاول أن يكسبه توب الشرعية الدولية ، ويحلل الآخرين على التسلم بكافة آثاره ، وعدم مقاومه يدعى أن تلك المقاومة انما كانت تخلق أوضاعا مضادة للتسلم والاستقرار الدوليين .

وينبذ هذه الصورة جليه إبان الازمة الشيشكية الاولى (في سنة ١٩٤٨) التي أدت الى انحلالات تشيكوسلوفاكيا من قائمة الديمقراطيات الليبرالية — بفعل الانقلاب الذي نظمه الاقلية الشيوعية — وتحولها الى المعسكر الشيوعي . فقد قاوم الاتحاد السوفيتي رد الفعل الغربى ، وطلب من الدول الغربية التسلم بشرعة الامر الواقع . ثم تكرر نفس المسلك السعوى خلال أزمة برلين (١٩٥٨ و ١٩٦١) حينما أراد من خلال التعرض لمركز الغرب في برلين الغربية أن يعرض الامر الواقع الذى يخدم مصالحه ، وأن يخلق على هذا المسلك مسحة من الشرعية القانونية (المعطى باتفاقيتي بلانا وبونسداد) ، ومعنى ازما المجر وبوندوا في عام ١٩٥٦ مثالا واضحا آخر لهذه الحقيقة التي اقترنت بإزمات الحرب الباردة .

أما الكتلة الغربية فهناك أمثلة كثيرة تبرز الحقيقة السابقة ، ومنها المسلك الامريكى في الحرب الكورية حيث حاولت أن تفسر وراء الخطة المائلة لكي تبدل جذريا في مضمون الامر الدولي القائم في تلك المنطقة ، وازمة السويس التي أرادت فيها بريطانيا وفرنسا احتلال مصر وتغيير معالم الخريطة السياسية للمنطقة بحجة مقاومة اجراء تاييم قناة السويس ووضع اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) بشأن حرية الملاحة الدولية في القناة موضع التنفيذ ، وهكذا .

(٦) ضعف دور الأمم المتحدة في مواجهة الازمات الدولية وتعدر تنفيذ نرنيات دولية مشتركة لاهتوالها وتطويرها :

كان واضحا إبان مرحلة الحرب الباردة ، أنه فيما عدا الازمات الدولية التي وجدت فيها القوتان المعطيان نسبتهما ، يحكم الظروف أو ضغوط الواقع ، في اسباب واحد ، ملتبس حدث في المراحل النهائية من أزمة السويس (١٩٥٦) وبالتحديد بعد التدخل الإنجليزى المسلح في مصر ، مان الأمم المتحدة كانت تهاجم أن تعدد معالمتها كوسيط دولي في تلك الازمات ، وبالتالي فإن الحلول كانت تنقرر دائما خارج نطاق المنظمة المالية .

وبالطبع ، فإنه ليس من الصعب نفسى اسباب هذا الوضع غير الطبيعي ، وبخاصة مع منظمة عالمية أقامها كل الدول وأعطتها اعترافا شرعا دوليا إجماعا وأوكلت اليها سلطة حل نزاعاتها ونسبونها بما ينفق ومبادئه وأحكام القانون الدولي وربما يصون السلم الدولي ضد ما يهدد من أخطار . فالأمم المتحدة كانت قد تحولت الى ساحة واسمة بصراعات القوى الكبرى وضغوطها ومناوراتها ، وهى كلها هواجز قسمت المنظمة العالمية على نفسها وهالت تماما بينها وبين تنفيذ دأبى دولة معالمة في مواجهة الاكثية الساحقة من الازمات الدولية التي وقعت خلال المرحلة التي بسلطها التحليل . ومن هنا ، مان حلول الازمات الدولية بقررت بطريقة اونوراطية في إطار الهيئة الأمريكية السوفيتية شبه الكاملة على النظام الدولي ، وما يبعد بها تماما من روح المشاركة الدولية الواسعة والمسئولة في نفس الوقت .

(٧) أن عملية الاستقطاب الثنائي التي مارستها الكتلتان المتصارعتان أدت الى ارتفاع تأثير الاطراف الفائزة على الاطراف الرئسين في الازمات الدولية ، والمقصود بالاطراف الثالثة ليس الاطراف المحايدة وانما الاطراف المتحازة لاي من الجانبين . هذا التأثير الجانبى كان يمدد من الكيفية التي تدار بها الازمات الدولية وعائقا في طرق تسويتها بطريقة مقبولة وفي نفس الوقت فإنه كان يضعاف من احتمالات اتخاذ قرارات غير معيرة عن القاعات الذاتية للقوى الكبرى ، وذلك على سبيل ارضاء نزعات هذه الاطراف الثالثة وتلبية توقعاتها ، وإبقاء على الانسباط داخل الخلافات التي تنظم الدول الفائزة لكل من الجانبين .

وهناك العدد من الأمثلة التي تصور الوضع السابق : فمسلك الولايات المتحدة من أزمة مضائق كموري التي نشبت بينها وبين الصين الشعبية في عام ١٩٥٨ ، لا يمكن عزله عن تأثير دولة صغرى مثل مرموزا التي كانت لها ادعاءات سيادة على الأراضي الصينية كلها وبما يتعارض والسلطة الشرعية لنظام

الحكم العام في بكين . ونفس الشيء حدث بالنسبة لثلاث كوريا الجنوبية على الولايات المتحدة طيلة الفترة التي استغرقتها أزمة الحرب الكورية في أوائل الخمسينات كما نطبق ذات الوضع على ثلاث دولة صغرى مثل اليابان في أزمة العلاقات الصينية السوفيتية في مطلع الستينيات . « وهكذا (18)

ملك كنت إجمالاً أهم بلامح دبلوماسية الالتزامات في مرحلة الحرب الباردة ، التي احتلت كثيراً في مرحلة الوفاق الدولي وبحورت على النحو التالي :

(1) استحالة مواجهه الأزمة الدولية بواسطة الحرب النووية الحالية : فمن أبرز جواب الاتفاق المشترك التي بلورها سياسات الوفاق ، وبخاصة بين القوتين العظميين ، إقرارهما بإسحاله الانجاء الى وسيلة الحرب النووية الحالية في مواجهة الالتزامات الدولية التي تقع ، أياماً كانت درجة خطورة هذه الالتزامات ، أو ما تواجه به أطرافها من نكد أو تهديد .

ويستند هذه القناعة المسبكرة على مفهوم محدد مؤداه أنه طالما أن موازن الرعب النووي هو الذي يحكم العلاقة بين القوى النووية الرئيسية في المجتمع الدولي ، فإنه يصعب من غير الواقعية بالمرّة تصور أن الأهداف التي تستهدف عليها صراعات تلك القوى النووية — بأنها ما كانت أعيبها — يمكن أن يبرر الإثارة القصدية أو المخبرة للحرب النووية لدى المستوى الاستراتيجي العام ، ذلك أن المفجأة أو المأخري الاختلال بين غلب التهرب النووي وبين أي هدف للسياسة الخارجية ، هو من الانساع بحيث أن دفع الصراع الى نقطة الانجرار النووي يعد عملاً من أعمال الجنون (Irrational) . فالردع يعتمد أساساً ليس فقط على كيدة الغمار التي تستطيع الدولة النووية المخيرة للحرب إصصاها ، ولكن أيضاً على ما يتوقع الحصول عليه من عوائد أو مزايا بالقابل . ولما كانت الحرب النووية الاستراتيجية هي حرب دمار عنيف لحظف أطرافها وبالشكل الذي تفصل أمياه كثيراً أبة مزايا يمكن أن نحقق لهذا الطرف أو ذاك ، لذا فإن التهديد بأثارة الحرب النووية الحالية لإرغام إحدى القوى النووية الكبرى على الاعلان لفصط الطرف الأخر وأجابه — بطالبه ، لا يمكن أن يكون موفع بمصدق (19) ، وهذه الحقيقة مطلق عليها هي «مان كاهن Nuclear Incredulity (20)»

لقد أصبحت وظيفة القوات الاستراتيجية النووية لكل من الدولتين العظميين ، تمثل أساساً في الردع ، وليس الدخول في حرب نووية استراتيجية مخبرة من قبل أي منهما .

وبالإضافة ، وكما يقال ، فإن التقدم المسير والمعظم لقدرات هذه القوات الاستراتيجية النووية على كلا الجانبين ، يثير شكوكاً كثيفة حول ما يتخيله البعض نظرياً بإمكانية خوض القوى النووية الكبرى لحروب محدودة دون أن تستخدم فيها قواتهما الاستراتيجية الثارية Retalintery Forces Strategic

فأى حرب محدودة من هذا القبيل حتى ولو كتبت بالأسلحة التقليدية ، يعمل في طياتها احتمالات تصاعدها الى المستوى الاستراتيجي ، وفي ظل موازن الرعب النووي ، فإن المحصلة الأخيرة لكل هذه الحرب المحدودة ستكون سهلة بالنسبة لكل من الطرفين ، ويزيد من خطورة ذلك الوضع أن التصاعد حتى وإن لم يكن متعمدا Deliberate — فإنه قد يأتي بطريقة غير محسوبة أو لا ارادية . Inadvertent . (21)

وهذه الخطوات الانتحارية للتصاعد بالصراعات والحروب المحدودة الى مستوى الصروب النووية الاستراتيجية أو العامة ، وسواء كان هذا التصاعد محسوباً أو غير محسوب ، هي التي تجعل من البدء بالخططرة — مهما كانت محدودة — أمراً بالغ الخطورة والتهديد ، وهذا هو ما يسمى بالردع الذاتي Self-Deterrence الكامن في الردع المتبادل Mutual Deterrence بين القوى النووية الكبرى . (22)

وهذا الإطار العام للنحل لم يتغير حتى مع إقدام كل من الدولتين العظميين على إقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة ABM ، إذ لا يزال موازن الرعب النووي بينهما متركزاً في الأساس على احتلال كل منهما لإمكانات هجومه نووية جبارة قادرة على تمكنه من إلحاق الدمار بخصمه حتى وإن لم يكن هو المبادي بالهزيمة النووية الأولى ، ويعرف هذا الوضع بـ قابوس التوازن الاستراتيجي أو الردع النووي المتبادل التوازن بين الطرفين بالمقدرة على التفجير بالهزيمة الثانية Second Strike Capability . (23)

ولا يبدو أن أيًا من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة بمسد امتلاك دعامات بحكمة وشاملة ضد خطر الهجوم عليها بالأسلحة النووية ، ويرجع ذلك إما الى تصور تكنولوجي في وسائل الدفاع ضد الحرب النووية

الهجومه ، أو الى المكاييل الخيالية لتنفيذ مثل تلك النظم الجماعية ، ثم أن الضوابط التي تحاول الدولتان فرضها على سياسهما في قطاع التسليح الاسرائيلي من خلال المفاوضات المعروفة بوسلوت التي انتهت مرحلتها الاولى بالتوقيع على اتفاقية نوسكو في مايو ١٩٧٢ ، ولا تزال مرحلتها الثانية مستمرة وان كانت ثمة بوادر كثيرة تشير الى قرب انتهائها(٢٢) .

ولعل ما سبق هو السبب في أن القوميين العظميين في مواجهةهما للالتزامات التي تثسب بينهما بتوجيهان منهي الحذر ، وهما يتطلعان من المجهوم الذي يقول ان رد العمل اللين Underretainment أفضل على أي حال من رد فعل انتقامي مبالغ فيه Overretaliation (٢٥)

ويجلس البعض من ذلك الى قولهم أنه حين تصبح محاطر الحرب انتهازية أو قريبة من ذلك ، فإن الحرب أو التهديد بالحرب يصبح حلاً مرموضاً من كافة الأطراف ، ومن ثم يتجه التركيز الى الحصول الوسط . (٢٦)

هذه هي أولى عناصر امبراسيحية ادارة الازمة الدولية في مرحلة الوفاق . وعلى الحرب النووية بحسم كيناطل للحل ، والبحث عن الطول الوسيط التي يقبلها مختلف الأطراف المعنية كمبرج من الموقف الذي تجد نفسها كلها مورطه فيه .

(ب) ناسسا على ما سبق فإن الطول لم نعد يفرض من مراكز القوة Positions of Strength كما لم تراجع نهائيا عن منهاج سياسات الجافة (Brinkmanship) في مواجهة الالتزامات الدولية ومن ثم فقد أصبحت هذه الحلول ناسي وهي أكثر انصياعا لقضبات الواقع الدولي بكل أبعاده ودلالاته ، أو بتحديد أدق مان حلول الازمة لم نعد تخرج عن كونها الصعيح المباشر عن مختلف الحقائق الاستراتيجية والسياسية التي تحكم هي التوازن العام للتظام الدولي القائم .

لم نعد المسألة إلى مسألة التصعيد المتبادل لأخطار الازمة الدولية الى نقطة قريبة من الانفجار واتخاذ ذلك كمؤشر لقوة اطراف الازمة وصلابة مواقفهم في مواجهة بعضهم ، كما كان يحدث في مرحلة الحرب الباردة ، وإنما تجاوزت التوازن العظميان هذا النمط الاستنزائي وغير المنضبط والذي يتميز بالهصبية الزائدة في ظروف الازمة ، الى نمط أكثر عقلًا وأكثر تشبهاً بروح المسؤولية الدولية ، وايضا أكثر تسبيرا عن التزامهما المشترك تجاه قضية السلم والأمن الدوليين في عصر هروب الدمار النووي المتبادل .

(ج) بكل المعنى السابق ويتكلم معه ، ان إجراءات مجابهة الازمة الدولية لم نعد بعيدة بهال من مستوى توقعات الراي العام العالمي ، وبذا أصبحت النزعة الانوتقراطية القديمة التي حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الأطراف من تلك الالتزامات بغض النظر عما كانت خلفه هذه التصرفات من ردود فعل دولية .

المواجهة الامريكية السوفيتية في الكاريبي في عام ١٩٦٢ ، والمعروفة بأزمة الصواريخ الكوبية ، قامت على محاولة فرض حل امريكي للآزمة وارغام الاتحاد السوفيتي على الانعاز له ، وهو ما كاد فعلا ان يصل بئلك المواجهة الى نقطة الانفجار على شكل حرب نووية عامة بين الكتلتين ، وعندما خطت الولايات المتحدة اسلكها الصنف هذا ، فانها لم تقم وزنا ذا بال لرد الفعل الذي سيثيره تصرفها على المستوى العالمي .

ولكن ذلك كله تغير فيما بعد ، ولم يحدث في أي أزمة دولية لاحقة أن نكرر مثل هذا المسلك العدواني الخطرف من جانب أي من الطرفين ، وتشهد على ذلك أزمة الشرق الأوسط في عام ١٩٦٧ ، والازمة الهندية الباكستانية في عام ١٩٧١ ، والحرب العرسية الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ الخ .

(د) أن الشرعية الدولية لم نعد شرعة الامر الواقع ، كما كان الحال في فترة الحرب الباردة ، ويمكن المبرر المنطقي لهذا التحول في أنه طالما أن سلوك القوى النووية الكبرى لم يعد انكاسا لسياسات القوى في صورها العجبة القديمة ، وما دام أن الدوازن بينها أصبح مركزا على عدد من الحقائق والقوى الأساسية المستقرة ، وما دام أن قوة الردع النووي المتبادل هي التي تحمي المصالح المشروعة لكل الأطراف في مواجهة بعضهم ، وما دام أن النمط الدفاري القديم في علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره المنيغة السابقة ، وحل محله نمط في التعامل ينهني على العدوان والتتنسق ، مانه لم يعد يتبولا بحال أن سنبر المنطق القديم الذي يؤم على النظر الى الشرعية الدولية على أنها شرعة الامر الواقع ، إذ أن استمراره لم يكن يعني سوى بخرطب الكان العام المنطوق لعلاقات الكتلتين وتحويلها من جديد الى صراعات قوى مجردة ، وذلك

مضلا عن انه غير ممكن في ظل توازن الرعب النووي ، فان الرغبة المتسركة في الاعداء من نبار المعاون الذي وسعت امامه سياسات الوفاق ، أصبحت برمى هذا الخطى الذي لم يعد سلاما وحشائى عصر المفترات الكبرى في السياسة الدولية .

ولتصوير هذا الوصف بالتشاهد والاثبات العملية يمكن الرجوع الى الزميتين دوليين بارزين حصلا في اواخر الستينات ، وهما أزمة الشرق الاوسط في سنة ١٩٦٧ والأزمة الصينية في سنة ١٩٦٨ .

معى الأزمة الاولى ، وبالعزم من علامات التحالف والارتباطات المصلحية الكليته بين الولايات المتحدة وامرائيل ، فان الولايات المتحدة لم تعترف بشرعية الإنثار التي ربيت على احتلال اسرائيل للأرض العربية كمنجزة لحرب يونيو ١٩٦٧ ، وبميت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، كما ظلمت فيها بعد يومسطة ديبلوماسية ايجابيه لنفس هذا القرار ، واذا قارنا هذا الاتجاه بالإجراء الأمريكى فى سنة ١٩٤٨ عندما اغضبت الصهيونية المناهله فلسطين واشتت موقها الكيان الاسرائيلي ، لنبين لما يوصرح كيف تحولت الولايات المتحدة عن المبدأ السابق الذي يقول بأن الشرعية الدولية هي شرعية الامر الواقع . واذا كان الاتحاد السوفيى قد أبدى هم الاخر ايجابها يوم على الاعتراف بشرعية الامر الواقع من نفس المشكله في سنة ١٩٤٠ فانه ندد بقوه بعدم سرعه الانثار الدويله المناهله عن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربيه في سنة ١٩٦٧ ، ونفى بقله كايلا وراء مجلس الأمن المذكور .

اما عن الأزمة الثانية التي منخلت فيها قوات دول حلف وارسو لاسرهاج الامور الى نصائها ، فان الولايات المتحدة لم تنسأ - ومن ورأها دول حلف الاطلمطي أن يسفل الوضع السياسى المتدهور هناك ويندخل في الأزمة لمعرض من جديد شرعية الامر الواقع الذي يناسب مصالحها . ومن ثم سويت الأزمة التشكيكية بما يحفظ للاتحاد السوفيى مصالحه في هذه الدولة الشيوعية بعيدا عن التهديد .

(هـ) بمضال بانظر الاطراف الثالثة على بسلك القوى الكبرى في تعاملها مع الأزمات الدولية ، ويرجع السبب الرئيسى في ذلك الى التناقض الواضح في الحسابات التي سبق ان افترت بمعطيات الاستقطاب المناهلي في مرحلة الحرب الباردة ، ومن ثم ، فان استجابة القوى الكبرى للضغط الجانبى التي تتعرض لها من اطراف ثالثة مجازة لها ، لم تعد تتم على نفس المستوى السابق من القوة ، أو بعبارة اخرى ، فان استغلال القوى الكبرى في اتخاذ قرارات مواجهة الأزمة الدولية - من واقع ادراكها الكامل لكل الحقائق والمفترات التي تحيط بالعلاقات الدولية في مرحلة الوفاق - أصبح بالمقارنة أكبر منه فيما مضى .

والحق أن ذلك يعبر من بين عناصر المنفى الإيجابي في أسفرائجية ادارة الأزمة الدولية ، وذلك لانه مركز في القوى الكبرى الانحساس بمسئوليتها الدولية ، وعزل تصوراتها وامراضها والتقييمات التي تجربها عن دناخل الفاترات السلبيه أو الإنتمالية لهذه الاطراف الثالثة ، وهو ما يجعلها بالتالى أقدر على اتخاذ القرارات الأكثر انصافا وطبيعة الأزمة .

ولعل من أبرز الأمثلة التي تصور هذا التحول ، المملك الأمريكى ازاء الباكستان خلال الحرب الهندية الباكستانية التي انتهت باتمصال الاقليم الشرقى من باكستان وقدم دولة بنجلاديش الجديدة فى ديسمبر سنة ١٩٧١ . فعلى الرغم من أن الباكستان تربط مع الولايات المتحدة برباط تحالف وثيق في حلفى جنوب شرقي آسيا وينظمة المعاهدة المركزية ، الا انها لم تدخل على أي نحو عمال الى جانب حليفنا لانقاذها من الخطر المحقق الذي كان يفرش له كيانها الإقليمي تحت ضغط التفوق العسكري للهند التي كانت تربط هي الأخرى مع الاتحاد السوفييتي بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء (أغسطس ١٩٧١) .

وكذلك فانه على الرغم من ارتباط الاتحاد السوفييتي مع مصر بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء منذ مايو ١٩٧١ ، ملنه امتنع عن تزويدها بالسلاح الذي تحتاجه للفخول في حرب هجومية ضد اسرائيل ، واستمر هذا الخطر قبل وبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وكان تصور أن مثل هذا السلاح الهجومي كان سيميل على مصعد الأزمة الى مستوى اعلى من الخطورة والتهديد ، وهو الشيء الذي كان يعارضه ويقف ضده ثقوفا من مضاعفاته الحالية .

(و) أن تفاعل الاعتبارات السابقة كلها يتلور عنه ما يمكن أن نسميه بالأسفرائجية الجديدة لتطويق الأزمات الدولية بوسيلة الإنفاق بين القوى الكبرى المسئولة . ففى كل الأزمات الدولية التي وقعت في مرحلة الوفاق ، نلاحظ انه كان هناك باستتوار عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق في موضوع التدابير والإجراءات

الدولية المضادة للارزعة ، سواء مع ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها ، وهي ظاهرة لم نعرها بالمره
دبلوماسية الالتزامات في مرحلة الحرب الباردة .

والانملة على ذلك كثره منها انه حين اندلعت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط سارع البكسي
كوسيجين رئيس الوزراء السوييني بالسعر الى الولايات المتحدة حيث رأس الوفد السوييني في اجتماعات
الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انمقت لمناقشة أزمة الشرق الأوسط كما عقد مع الرئيس
الامريكي ليندون جونسون لقاء القمة المعروف في جلاسبره بنيوجرسي للتباحث في كيفية مواجهة الأزمة ، كما
اجرى كوسيجين اتصالات شخصية مماثلة مع الرئيس الفرنسي شارل ديغول حول نفس الموضوع وذلك بعد
ايام قليلة من وقوع الحرب .

وايضا فانه حين وقعت حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، سافر هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى
الاتحاد السوييني لاجراء مباحثات مباشرة مع ليونيد بريجنيف السكرير العام للحزب النسوعي السوييني ،
واليكسي كوسيجين رئيس الوزراء ، واندويه جروميكو وزير الخارجية ، مسهدف وضع حد للحرب في الشرق
الأوسط .

ولا شك في ان تكيف عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق على مستوى القمة بين القوى الدولية
الكبرى ، ونسب قنوات الاتصال التي تربط بين مختلف مراكز صنع القرارات المبره في سائر تلك الالتزامات
الدولية ، ليسهل هو الاخر واحدا من أبرز واهم معالم التغيير في دبلوماسية الالتزامات في عصر الوفائق
الدولي . فالتصالات القبة تنقل من اهمالات الوقوع في خطأ تقسم نوابا هذه الاطراف الكبرى ازاء الأزمة
وبالتالي يكون تحليل الموقف على مستوى اعلى من الثقة والواقعية . والتشاور بدوره يخفف كثيرا من
الحساسيات التي يخلقها الانطباع الخاطيء بأن بعض اطراف الأزمة يحاولون استغلالها وتوجيه مسارها بما
يقدم مصالحهم وحدهم على حساب غيرهم ، وقد يكون ذلك من دواعي عقيد الأزمة وعرقلة حلها بلا مبرر .
اما التنسيق فتحتل قيمة الاساسية في انه متى انضمت القوى الكبرى على طبيعة التدابير والجراءات
الاستثنائية التي تتطلبها في مواجهة الأزمة ، فان ذلك سيدعم بها على ارجح الاحتمالات الى ان تضع وراها
كل نظما لاصحابها كل ما هو مطلوب لها من معالية وتأيير . وبذلك كلها امور على اكبر قدر من الاهمية لانها
تزيد من احكام الضوابط التي توجه ادارة الأزمة ، وبالتالي فانها تشكل ضمانة اساسية من ضمانات السير
بها في طريق الامان .

رابعا — ادارة الالتزامات الدولية في عصر الوفائق : استنتاجات اخرة

بعد ان حللنا قوى وعوامل التغيير التي وصلت بدبلوماسية الالتزامات الدولية في عصر الوفائق ، من هت
الخصائص والاساليب ، الى ما وصلت اليه ، تبقى لنا عدة ملاحظات اخرة نوجها في الاتي :

(١) ان انتهاء الالتزامات ونطويفها بالاجراءات والتدابير المشتركة التي سوسل لها القوى الدولية
الكبرى في سياق عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق التي يتم بينها في ظروف الأزمة ، انها يساعد على
تأصيل المسابك كما يقف لهذه القوى الدولية بوجهات مهيمنة يمكن ان يسترشد بها سلوكها خلال الالتزامات
الدولية المماثلة ، او اذا شئنا الثقة اكثر ، تبالاكتان القول بان الحصيلة القانجة من تجارب القوى الكبرى
في ادارة الالتزامات الدولية في ظل متغيرات أوفائق ، تجعل هناك باستمرار منطقتان اولية جاهزة للتفاعل مع
الالتزامات التي تنشعب في المستقبل ، ويوفر ذلك قدرا مهما من الجهد او الوقت الذي يضع في البداية الى ان
تصل هذه القوى الدولية الى تحديد نقطة البدء المناسبة في معالجة الأزمة ، وقد يكون انقاذ هذا الوقت او
الجهد الضائع مبدعة الى حل الأزمة على نحو افضل .

وربما يلور اعترافى على هذا النطق من واقع ما برده بعض خبراء العلاقات الدولية من ان موافق
الالتزامات الدولية لا تنتكر او هي غير قليلة للتكرار ، استنادا على ان لكل أزمة خواصها المميزة التي تفردها
بها الى غيرها (Element of Uniqueness) . ولكن رندا على ذلك والذي ننفق فيه مع شارلس هيرمان
Hermann الغير البارز في دراسة الالتزامات الدولية ، هو ان موافق الالتزامات يمكن تصنفها عموما على
شكل مجموعات متميزة وذلك بقتاس الخصائص والاهمية والنطاق ... الخ ، ثم حين يقع أزمة فانه يصعب
بالاتكان تناولها بالتحليل والمعالجة من قبل كافة اطرافها المعنيين في ضوء انتمائها الى هذه الفئة أو تلك .

ويرتكز هذا ، الرأي الآخر على افتراض واقعي مؤداه أن أجهزة اتخاذ القرارات المسئولة في داخل هذه القوى الدولية الكبرى لا تخطط لقراراتها في فراغ ، وإنما على ضوء الخبرة الفنية المتخصصة التي يبذلها لها أجهزة ومجموعات البحث والدراسة المعاونة . (٢٨) .

(٢) أنه فضلا عن النتيجة الإيجابية السابقة ، فإن دبلوماسية الأزمات في عصر الروما بكل الدروس المستفادة منها ، إنما هي بمثابة أنصاج لسلوك القوى الكبرى وتمييق لمجاريها ودعم لخبراتها في واحد من أخطر قطاعات السلوك الدولي على الإطلاق ، ألا وهو القطاع المعلق بكيفية كبح جماح الأزمات الدولية وامتصاص توتراتها وتصميم الحلول المتوازنة والمقبولة لها .

(٣) وأخيرا ، فإن نجاح هذه القوى الكبرى في معالجة الأزمات بنمط دبلوماسي انتقالي ، إنما يساعد على توسيع آفاق التعاون بينها وإنجاح أهدافه في مختلف مجالات التعامل العادي والهميد عن جو الأزمة بمفهومها السابق .

مراجع البحث

Herman Kahn, On Thermonuclear War, (The Free Press, New York, 1969, PP 290-295.

Jerome D. Frank, Sanity & Survival: Psychological Aspects of War and Peace, (Vintage Books, New York, 1967), PP. 165-191.

E. Pasternak, US Concepts of Crisis Diplomacy, *International Affairs*, (Moscow), June 1972, PP. 96-98.

J. F. Triska, and D. D. Finely, Soviet Foreign Policy, (The Macmillan Company, New York, 1969), P. 317.

K. E. Boulding, Conflict and Defense, (Harper & Row, New York, 1963), P. 250.

A. J. Wiener and H. Kahn (eds), Crisis and Arms Control, Hudson Institute, Advanced Research Projects, No. SD-105, 1963, P. 12.

O. R. Young, The Intermediaries: Third Parties in International Crises, (Princeton University Press, Princeton, 1967), P. 10.

R. N. Rosencrance, Action and Reaction in World Politics, (Little & Brown, Boston, 1963).

Charles F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, in, James Rosenau, (ed), *International Politics and Foreign Policy*, (The Free Press, New York, 1969), P. 411.

ibid, P. 412

ibid, P. 410

K. N. Waltz, The Stability of A Bipolar World, *Daedalus*, XCIII, 3 (1964) P 883.

Ibid

Charles Mc Clelland, The Acute International Crisis *World Politics*, XIV, 1 (1961), PP. 187-188.

Raymond Aron, Peace and War, translated by R. Howard and A. B. Fox, (Doubleday and Company, Inc., Garden City, 1966), P. 565.

C F Hermann, The International Crisis as a Situational Variable, *op cit*, PP 416-417

John H Herz, International Politics in the Atomic Age, (Columbia University Press, New York, 1959), PP. 111-167.

Policy Patterns. Alliances and Collective Security, in Charles P. Schleicher. International Relations. Co-operation and Conflict, (Prentice Hall of India, New Delhi, 1963), P. 304.

Klaus Knorr, on the Uses of Military Power in the Nuclear Age, (Princeton University Press, New Jersey, 1966), P. 89.

Herman Kahn, On Escalation: Metaphors and Scenarios, (Praeger, New York, 1965) P 89

Klaus Knorr *op. cit*, P 90

Ibid, P 90

Ibid, PP 102-103

Karl Deutsch. The Nerves of Government, (The Free Press, New York, 1963), P 194

Klaus Knorr, *op. cit*, P 114

Raymond Aron, What Is A Theory of International Relations? *Journal of International Affairs*, XXI, 2 (1967), P 188

C F Hermann, International Crisis as a Situational Variable, *op. cit*, P 411

الثورة السلوكية في العلوم السياسية

دكتور أحمد بدر *

تقديم :

لقد تعرضت العلوم السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر ، لتورتين أساسيتين أولهما الثورة السلوكية التي اهتمت باستخدام المنهج العلمي في البحث ودراسة السلوك الإنساني بالطريقة العلمية وثانيهما تلك الثورة التي جاءت في أواخر الستينيات ، مع زيادة أزمات العصر في المجالات السياسية والإجتماعية ، ومع الحاجة لجعل علم السياسة أكثر ارتباطاً بهذه الأزمات وأكثر انصافاً بالسلوك السياسي العملي Relevance and Action وهي ما يطلق عليها بالثورة ما بعد السلوكية . (١) Post-Behavioral Revolution

وسنركز في دراستنا هذه ، على الثورة أو الاتجاه السلوكي في العلوم السياسية ، ناركين دراسة الثورة ما بعد السلوكية لبحث قائم بإذن الله .

ويمكن أن نقاول دراسة نالغ الثورة السلوكية في العلوم السياسية في النقاط التالية :

أولاً : طبيعة المعارف السياسية ونطائها ومصطلحاتها .

ثانياً : المنهجية السياسية وتأثيرها الحديث بالدراسات الاجتماعية والنفسية .

ثالثاً : الاتجاه السلوكي ومقوماته وأرتباطه بالمنهج العلمي في البحث .

رابعاً : تقييم ومسير الحركة السلوكية .

خامساً : بعض أمثلة من الدراسات والإعمال التي تبنت الاتجاه السلوكي .

أولاً — طبيعة المعارف السياسية ونطائها ومصطلحاتها :

هل دراسة السياسة تدخل ضمن « العلم » أم ضمن « الفلسفة » . ؟؟ أم أن طبيعة هذه الدراسة تشغل كلا من العلم والفلسفة ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تنصل بمشكلة التعريف ذاتها للعلم أولاً ، كما أن طبيعة المعارف السياسية نفسها تشغل إلى أنها تحتوي على « الابتكار » فضلاً عن « العقائلي » .

الإجابة إذن تعتمد على التعريف للعلم بصفة أساسية فإذا عرفناه بأنه « الجسد المترابط للمبرمة المنظمة المنهجية المبنية على العقائلي والتي يتم الوصول إليها بالمتاحج الإمبريقية » ، ويتم التعبير عنها بالقياسات على قدر المسطاع » ، فإن علم السياسة هو علم حقا شأنه في ذلك شأن بقية العلوم الإيجابية الأخرى

أما إذا حدد معرفتنا للعلم بإمكانية تحكم الباحث في المواد التي يتم دراستها وإمكانية إجراء التجارب عليها ، بحيث يستطيع الآخرون تكرار هذه التجارب تحت نفس الظروف بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بنتائجها فإن مصطلح العلم في هذه الحالة سوف لا يكون التعبير الدقيق .

وعلى كل حال فهناك فريق من العلماء السياسيين — خصوصاً أولئك الذين يعتقدون بإمكانية الوصول إلى علم للسياسة لا إرتباط له بالقيم Value-Free Science يصرون على أن الحدود بين الفلسفة

* د. أحمد بدر ، أستاذ بجامعة القاهرة ، أستاذ بمندوب لتدريس مبادئ طرق البحث العلمي والرأي العام والإعلام بكلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية — جامعة الكويت سابقاً .

السياسية وعلم السياسة هي حدود واضسحة الى حد كبير ذلك لان الفلسفة السياسية نهم بصمة أساسية بالامكار السياسية غير المصور ويضع هي دراسها النهج التاملي الاسسنباطي الحظي بيننا يعنيد علم السياسة في دراسه على الحفاني الموضوعية والدليل الذي يركز على التنبير الكمي لا الكيفي كما أن علم السياسة ينهم بالتعرف على الانتظامات Regularities في السلوك السياسي واستخلاص النتائج « السلبية » من المعلومات والبيانات المجمعة ...»

ولكن هذه الجهود العلمية السلوكية قد لقيت معارضة جديفة في اواخر السنينيات ، فقد رمى العديد من العلماء والفلاسفة السياسيين هذا الاتجاه ، اذ انسوا زيادة خضوع الاخيرانية والقيم الإنسانية للضغيات في كل وجه من وجوه الحياة ، وعلى الرغم من أن علم السياسة قد طور اساليب دقيقة للقياس الكمي للمعلومات السياسية ، وليس هناك اتفاق مسلم به على نطاق علم السياسة . وبالتالي فإن النتائج التي تبنى على فروض أساسية ليؤرة علم السياسة تختلف اختلافا كبيرا . أي أن هذه النتائج سحطف ، اذا افترضنا أن بؤرة علم السياسة هي القوة ، الحكومة ، الدولة ، النظام ، العملية ، اتخاذ القرارات ، وضع السياسة وبالتالي فإن عدم تحديد هوية علم السياسة قد ساعد على اكتشاف طرق عديدة للبحث ، ولكن الوصول الى نظرية عامة موحدة تشرح لنا السلوك السياسي ، وينفق عليه. معظم الباحثون ما زال اأما منهاها للدراسة والبحث .

أن مشكلة البحوث والمعارف السياسية لا يعود الى طبيعة تلك المعارف من حيث كونها تدخل ضمن العلم أو الفلسفة فحسب ، ولا تعود هذه المشكلة الى عدم تحديد هوية علم السياسة ونطلقه فحسب ، ولكن هذه المشكلة تتصل أيضا بعدم دقة المفاهيم الأساسية في علم السياسة .

وإذا كان صحيحا أن قوة العلم من قوة مناهجه ، فإن كثيرا من المفاهيم السياسية ما زالت غامضة .. فالديكتاتورية ، والطبقة ، والسيادة والمسؤولية ، وغيرها من المصطلحات تحمل معاني عريضة مما قد يؤدي بكثير من دراسي السياسة الى استخدامها لشرح الظاهرة الاجتماعية نفسها أو في الواقع لشرح اشياء مختلفة عن بعضها اختلافا كبيرا .

ومن ناحية أخرى فهناك مصطلحات مثل الحرية والمساواة والحقوق الديمقراطية وغيرها . وهذه المصطلحات -نصف مسموعة جديدة لانها تحمل معاني بعضها واقعي وحقيقي وبعضها الآخر تقييبي Evaluative وان كان بعض الباحثين يربون انضاعها للبحث الاميريقي .

أن عدم دقة المفاهيم يشرح لنا الى حد كبير — أسباب الاختلافات الواضحة في المصميمات السياسية . فهذه التعميمات نفسها تصبح عريضة جدا ومضاعفة بطريقة غامضة . فقد يذهب بعض علماء السياسة مثلا الى أن التخطيط والديكتاتورية ملازمان ويمكن أن يدلل بعض علماء السياسة الآخرين على عكس ذلك . وقد يذهب البعض الى أن الفصل بين السلطات من شأنه أن يؤدي الى وجود الضوابط على استخدام السلطة السياسية ، بينما يستطيع آخرون أن يثبتوا أن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي الى الممارسة غير المسؤولة للسلطة ... وهكذا .

ثانيا — المنهجية السياسية وتأثيرها الحديث بالدراسات الاجتماعية والنفسية :

هناك ارتباط وثيق بين الدراسات التاريخية والسياسية ... ذلك لان التاريخ يزود علم السياسة بالمواد والاشخاص والأحداث التي يفسهمها للتحليل ، وعلم السياسة بصورته التحليلية هذه يتميز عن مجرد الوصف التاريخي للظواهر والأحداث . هذا ويغيد علم السياسة من النهج الوتائقي أو التاريخي ، الا أنه في تطوره الحديث يعتمد على كل من الاستنباط والاستقراء ، بل هو يميل الى المناهج الاستقرائية كالمشرح ودراسه الحالة بل والتجارب ، وهناك محاولات أيضا للتصميم عن دراساته بالطرق الاحصائية والرماضسية المتطورة .

كما كان لعلم السياسة ارتباط بالحقن ، ذلك لان هناك ومنذ القرن السادس عشر ارتباط وثيق بين الدولة والقانون على يد الفيلسوف الفرنسي جين بوبين Jean Boin وذلك في نظريته عن السيادة والتي اغضرت الوجود الشروري في كل دولة لسلطة تصنع اقوانين ولقد سادت النظريات القانونية عن الدولة في فرنسا بسبب تدرس علم السياسة في كليات القانون تحت اسم « القانون الدستوري » .

ولكن بؤرة الدراسات السياسية ، قد انتقلت - خصوصاً منذ القرن التاسع عشر - من مجرد الوصف القانوني للؤسسات وتطورها التاريخي ، إلى الدراسة الموضوعية للحقائق الاجتماعية .. وتأثرت الدراسات السياسية بعلم الاجتماع وعلم النفس أكثر من غيرها من العلوم (١)

ولعل انتقال بؤرة الدراسة في علم السياسة ، من مجرد الدراسات الاستاتيكية إلى دراسة الحقائق الاجتماعية ، يرجع إلى كتابات الكثيرين ومنهم اثر بنتلي Bentley-Arthur ، الذي ألف كتابه عن عمليات الحكومة عام (١٩٠٨) Government-Process ، وأصر في كتابه التي كان لها اعظم التأثير في الثلاثينيات والخمسينيات من هذا القرن ، أصر على ان الدراسة الصحيحة للسياسة ، هي في دراسة الحقائق التي يمكن ملاحظتها ، وفي تقليد العلوم الطبيعية ..

وعلى الرغم من جهود بنتلي في تطوير الدراسة السياسية بطريقة موضوعية (تعتمد على التحليل البعبد عن المقيم) ، إلا ان حركات أخرى في نفس الاتجاه ، كانت أكثر نجاحاً ، وأهم تلك الحركات جاءت من مدرسة شيكاغو في أمريكا ، في منتصف العشرينيات وما بعدها .. وبقيادة شارل ميريام Charls Meriam الذي نشر عام (١٩٢٥) كتابه بعنوان « الجوانب المحددة في السياسة » New Aspects of Politics تحت اتمه في كتابه هذا إلى الدعوة إلى إعادة بناء منهج وطريقة البحث في التحليل السياسي .. كما دعى إلى استخدام الإحصاء استخداماً أكبر ، وذلك كمساعد للملاحظات التجريبية والقياس .. كما كانت فكرة (الاتجاه) Attitude مسيطرة على منهجه .. وبالتالي فقد اعتمد على بعد نظر علم النفس في فهم السياسة (٢)

وإذا كانت مدرسة شيكاغو مسالفة الذكر ، قد اعلنت باصرار اهتمامها بتطوير علم للسياسة يكون متحرراً من المقيم Value-Free فان أعمال هذه المدرسة ، كانت تنبئ بالانحدام « بقيم » النظام الديمقراطي الأمريكي ، ومعالولتها الحديثة لتحسينه عن طريق المؤلفات والدراسات التي وضعها كتاب تلك المدرسة .

ثالثاً - الاتجاه السلوكي ومقوماته وارتباطه بالمنهج العلمي في البحث :

يمكن ان نعتبر الاتجاه السلوكي تاريخياً كحركة تهرد او اعتراض داخل علم السياسة فقد ارتبطت دراسات السلوك السياسي واتجاه السلوكي بالعديد من علماء السياسة الذين كانوا غير راضين بما حققه علم السياسة التقليدي عن طريق الاتجاهات التاريخية والفلسفية والوصفية للؤسسات ، وبذبح العلماء السلوكيون إلى أنه من الممكن تطوير وتبني مناهج واتجاهات جديدة ، تزود علم السياسة بدروس تجريبية ونظريات نسقية يمكن اختبارها بطريقة مباشرة تكون أكثر دقة مع إمكانية الوصول إلى مرحلة متقدمة من الملاحظات الحكومية للأحداث السياسية .

واقول ما يمكن ان يجمع السلوكيون هو شكهم في الإنجازات الفكرية الحارية لعلم السياسة وبجمعهم أيضاً تعاطفهم مع أساليب البحث والتحليل « العلمية » . (٣)

ولكن هل هناك اتفاق على تعريف الاتجاه السلوكي ؟ وما هي العوامل التي ساعدت على نموه وهل نستطيع ان نميز بين السلوكية في علم النفس وعلم السياسة ؟ وما هو الفرق بين الاتجاه السلوكي والسلوك السياسي ؟ وأخيراً فما هي مقومات الاتجاه السلوكي وقواعده الفكرية خصوصاً فيما يتعلق بالوحدات الأساسية في التحليل وفي نظريته للقيمة ؟ يمكن ان نتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل فيما يلي :

١ - عن تعريف الاتجاه السلوكي :

هو اجراء يهدف إلى تحليل وشرح الظواهر السياسية وقد يطلق على هذا الاتجاه أحياناً السلوكية Behavioralism وعلى الرغم من ان هذا المصطلح قد استخدم بعرضة في كتابات علم السياسة إلا ان هناك غموضاً بل وتناقضاً في بعض الأحيان عند استخدامه فقد يستخدمه البعض على أنه مجال للدراسة او على أنه منهج للبحث او على أنه اتجاه Approach كما ان مصطلح السلوكية قد انسحب على دراسات ذات اتجاهات متباينة كدراسات نالكوت بارسونز Talcott Parsons وداويد ترومان David Truman وكارل درتش Karl Deutsch وغيرهم .

ويمكن ان نشر في هذا المجال إلى ان هانز ايلو Heinz Eulau في كتابه عن الاستمثالة السلوكية في السياسة (١٩٦٣) قد قال ان الاستمثالة السلوكية تهتم بالأفعال السياسية للإنسان وتهتم بالمعاني والفاهيم

التي يفسحها الإنسان لوصف هذه السلوك .

أما روبرت داهل Robert Dahi فقد قال إن السلوكية هي « مزاج » Mood أو حتى نظرة علمية Scientific Outlook فالمصطلح الوصفي « السلوكي » إذن يمكن أن يعبر مجرد اصطلاح له خواصه المميزة وله وزنه وقيمه لفرد معينة فقط وذلك نظرا لأن هذا المصطلح يشير بالدرجة الأولى الى مرحلة السنوات الخمس والعشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث كان هناك اهتمام واضح بالدراسات الامبيريقية في السياسة .. وكانت هذه الحركة السلوكية حركة قوية احدثت مكانها الى جوار الاتجاهات التقليدية وان كان بعض المحسنيين للاتجاه السلوكي قد ذهبوا بعيدا الى القول بأن علمهم هذا قد جعل الاتجاهات التقليدية اتجاهات عفى عليها الزمن .

وخلاصة هذا كله أن الاتجاه السلوكي يعبر عن رفض الصيغيات والمناهج التي تتبعها المدارس الفلسفية والقانونية والتي سيطرت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية . كما أن هذا الاتجاه يرفض أي تعريف لعلم السياسة يحصره في مجرد دراسة « الدولة » .

وليس معنى ذلك أن الاتجاه السلوكي يرفض إمكانية وضع النظريات الشاملة التي تتصل بشرح الظواهر السياسية ولكن المشتغلين بالاتجاه السلوكي يرون أن هذه النظريات يجب أن تؤسس على الشرح الموثوق به ، والذي لا يتصل بالدرجة العالية للمعمومية ، وما يزيد مشكلة التعريف تعقيدا أن مثلي الحرس السلوكية البارزين مثل روبرت داهل ودانيد ايسون وهانز أيلو وغيرهم يفضلون عادة — عندما يسألون عن طبيعة الاتجاه السلوكي — أن يوضحوا الجوانب التي لا يشملها هذا الاتجاه . مثل التماثل الفلسفي والدراسات التاريخية والقانونية والاعتبارات الإطلاعية ولكنهم لا يحددون بصفة مباشرة نطاق الاتجاه السلوكي .

وعلى كل حال فالاتجاه السلوكي ذو طبيعة رافضة للاتجاه الكلاسيكي القديم وإن كانت طبيعة تعريف الاتجاه السلوكي فيه محددة وغير دقيقة في صيغاتها مما أدى بعض الباحثين الى القول بأن هذه الصيغيات الرافضة والتفدية غير الدقيقة يمكن استخدامها كذلك للتعبير عما قام به العديد من الفلاسفة السياسيين المحدثين من ميكائيلي الى كارل ماركس ، ذلك لأن هؤلاء قد أرادوا أيضا أن يكونوا أكثر (واقعية) Realistic من سبقهم .

٢ — عن الأسباب التي أدت الى النمو السريع للاتجاه السلوكي ؛
يمكن اجمالها فيما يلي :

١ — الجهود العلمية لدراسة شيكاغو السياسية .

٢ — هجرة عدد كبير من العلماء الألمان والأوروبيين للولايات المتحدة في الثلاثينيات وقد كانت لهؤلاء العلماء خلفات في علم الاجتماع الأوروبي وهم الذين ركزوا على ارتباط الاجتماع بالسياسة .

٣ — انتقال وحركة كثير من علماء السياسة الى المناصب الإدارية والسياسية في الحكومة خلال الحرب العالمية الثانية .

٤ — تأثير مؤسسة نورد وتويلها للبحوث في مجال السلوك السياسي .

٥ — زيادة تطور منهج المسح في دراسات سياسية عديدة مثل سلوك الناخبين .

٦ — جهود مجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي والذي كانت قيادته تبيل للسلوكية .

٣ — هل مصطلح الاتجاه السلوكي مرادف للسلوك السياسي ؟

الواقع أن الاتجاه السلوكي يدلنا على مجموعة من الإجراءات وطرق التحليل ، والاتجاه السلوكي بذلك غير محدد فقط بموضوعات السلوك السياسي . ولكن ما هي هذه الموضوعات ؟ يمكن أن نقول بأن دراسات السلوك السياسي تهتم بنظرة الجوانب من السلوك الإنساني التي تتم داخل التركيب السياسي (أي داخل الدولة أو غيرها من المجتمعات السياسية) وذلك بهدف أو مدافع سياسي . وبصورة الدراسة السياسية السلوكية هي الإنسان الفرد — كخائب أو قائد أو كثوري أو كمضو أو حزب أو قائد رأي .. الخ ولمست بؤرة الدراسة هنا تتركز في الجماعة أو النظام السياسي .. ولكن من ألتحق عليه والمفروري كذلك

أخذ هذه المؤسسات (أي الجامعة أو النظام السياسي) في الاعتبار كدراسة تأثيرها على السلوك الفردي .. ودراسة أساليبها في إتاحة الفرصة له في المشاركة السياسية والفعل السياسي . كما تهتم الدراسة أيضاً بدراسة آثار الثقافة السياسية على اتجاهات الفرد وعاداته السلوكية .

ولقد اهتم علماء السياسة في دراساتهم للسلوك السياسي بتأثيرات النفسية والاجتماعية على السلوك ، وبالتالي جعلت المجالات التالية أهمية وأولوية في دراساتهم : النفس الاجتماعية (السياسية ، الاندولوجيا السياسية ، اتجاهات وآراء الأفراد ، العلاقة بين الأفراد - كجمليين سياسيين - والجهات التي ينتمون إليها ، النشاط السياسي كالصوت وانتقال المشاركة السياسية الأخرى ، القيادة ، اتخاذ القرارات ، العنف السياسي ... الخ ، وكذلك طرق الاتصال السياسي التي يستخدمها الأفراد وعلاقة السلوك الفردي بالنظام السياسي وبالمجتمع به ... وكثير من هذه الدراسات تقتصر بمجالات علمية بعيد بعضها على معنى أو تحتاج لقطاع يستعصى من علوم جديدة .

Inter disciplinary and cross disciplinary Research

١ - العلاقة بين النظرية السلوكية و علم النفس Behaviorism واتجاه السلوكي السياسي Behavioral Approach

الواقع أن العلماء المصنفين السلوكيين يحاولون التمييز بين الإيجابيين على اعتبار أن مدرسة النظرية السلوكية في علم النفس قد قام بتأسيسها جيمس واتسون ورفاقه الذين حاولوا حل النزاع الخاص بمحتوى وتركيب وعيانات الوعي الإنساني Human Consciousness عن طريق تجنب جميع المسائل المتعلقة بمحتوى الصندوق الأسود للصغير (الذي يشمل الروح والوعي الباطن .. ويشمل أيضاً الغرائز والجهاز العصبي) وبدلاً من ذلك ما علم النفس قد قيل بأنه يعتمد ببساطة على العلاقة بين الخبرات والدوافع عندما تؤثر على الصندوق الأسود ، والصندوق الأسود كما يتفاعل مع تلك الخبرات والدوافع . (٥)

أما اليوم فإن أحد العلماء السياسيين البارزين وهو هاينز أمو Heinz Eulan يؤكد - على خلاف علم النفس المعتمد على الصندوق الأسود - أن النظرية السلوكية في علم السياسة Behavioralism تهتم بالمعطيات الخارجية وبالشعور بتقييم الوعي الإنساني . وإن كان ذلك لا يوضح الصفات الإنسانية للانجاعات السلوكية كذلك ، ولعل ما يقوله هاينز أمو يكون مقبلاً إذا افترضنا أن معايير ومفاهيم علم النفس وعلم السياسة متشابهة . وعلى كل حال فإن العلاقة بين النظرية السلوكية في علم النفس ، والنظرية السلوكية في علم السياسة ليست بمعقدة عن الأخرى كل البعد .

٥ . بعض مقومات الاتجاه السلوكي وقواعده الفكرية ؟

يمكن أن نعين لذلك في طبيعة الافتراضات ، والأهداف التالية والتي تميزه عن الاتجاهات التقليدية القديمة :

١ - دراسة السلوك السياسي للأفراد :

ما يميز المدرسة السلوكية عن غيرها من الاتجاهات التقليدية هو بعدها عن الدراسات المؤسسية Institutions ومحاولة التعرف على السلوك السياسي للأفراد .

وكما يتفق رواد السلوكية (داهل وإيستون وإيلو) على ذلك ويعتبر أمو أن المؤسسات « نظم للسلوك السياسي » فهو يقول في كتابه عن الانتحالية السلوكية Behavioral persuasion تعتبر المؤسسات السلوكية نظاماً سلوكياً أو نظم اتخاذ القرار والفعل وكما أن هذه المؤسسات لا تعيش معزولة عن الأشخاص الذين يكونون هذه المؤسسات ذاتها ، فإن السلوك السياسي لا يعيش منعزلاً عن شبكة العلاقات الشخصية المتداخلة وهي التي يمكن أن نسميها المؤسسات السياسية . (٧)

ومع ذلك فلا بد لنا أن نوضح رؤية علماء السياسة السلوكيين إلى المؤسسات ذاتها فهم يهتمون بهمومهم في هذا المجال بالسلوك التشريعي والسلوك القضائي والسلوك الانتخابي والسلوك الإداري كالتنظيمات موضوعية للسلوك السياسي داخل إطار مؤسسة معينة أي أن السلوكية تركز على اعتبار الفرد كوحدة التحليل الإمبريقية ، ولكن ليس هناك اتفاق على الوحدة النظرية الأساسية Basic Theoretical Unit

ولقد برز خلال السنوات الماضية اتجاهان على الأثر هما :

الاتجاه الأول يشير الى الطبيعة الاجتماعية الاساسية للانسان ، وبالتالي هذا الاتجاه يرى مجموعة العلاقات والتفاعلات بين الافراد - والتي يعبّر عنها باصطلاح او مفهوم الدور Role كنقطة الانطلاق النظرية ..

اما الاتجاه الثاني - المائل بالانتماء الكلاسيكي - فهو لا يرى الفرد كوحدة للتحليل الامبريقي فحسب ، لكنه يراه ايضا كوحدة للتحليل النظري كذلك على اعتبار أنه يمثل النموذج العقلاني ، صاحب المصلحة والمفهمة .

والاتجاه الأول - الاجتماعي - يرى السياسة كمجموعة من العلاقات المنظمة بين الناس ، بينما يرى الاتجاه الثاني - الاقتصادي - أن السياسة هي مجموعة قواعد أو استراتيجيات يستطيع بها الأفراد أن ينظموا علاقاتهم ... ومن الواضح أن الاتجاهين ليسا منفصلين بعضهما عن بعض .

ب - الوصول الى نظريات امبيريقية نسقية : Empirical Systematic Theories

والآن ماذا هن النظريات التي ينبغي على علم السياسة أن يتضمنها من أجل تقديمه ؟ وهل هناك امكانية للقاء مختلف الاتجاهات والنظريات لتشكيل مختلف وجهات النظر ؟ يقول هانز ابو Heinz Eulau أن البحث عن نظام شامل في العلم السلوكي السياسي هو محاولة للبحث عن شبح "Phanto" لا وجود له . كما أنه يضيف الى ذلك شكه في امكانية تطور علم للسياسة عن طريق الحوار - القائم على أسس نظرية بحثة - ليعبى « الامكار المنظمة المحورية » كالتنظيم System، والقوة Power، والاتصال Communication وصناعة القرارات Decision-making وأنه من المصير دمج هذه الاتجاهات الجزئية في كيان بحثي واحد ملموس ذلك لأن العلم يتقدم بالاكتشافات البهيمية المحسوسة وليس بالاطر الفكرية والنماذج والنظريات وحدها . وهذه الاشياء اذا اضيفت الى المناهج والادوات تعتبر أساليب للبحث العلمي فحسب ، وتظهر صحتها العلمية في البحوث الواقعية الامبيريقية .

وليس معنى ذلك أن البحث الامبريقي على مستوى السلوك الفردي يجب أن يتقدم دون توجهات نظرية ذات علاقة بالانتماءات الماكروكوسمية Macro Concerns العلم السياسية بل على العكس من ذلك ، فالبحث السلوكي على مستوى الميكرو ، اذا لم يوضع في اطار معين نظري ، له علاقة بالعمليات والمواقف ذات النطاق الواسع ، فانه لن يسهم في حل المشاكل ذات الدلالة السياسية . وهناك أعمال وبعوث تطبق عليها تلك الاوصاف مثل البحوث التالية :

Arnold, Gabriel, A. et al The Civic Culture.
Agger, Robert E. The Rulers and The Ruled.
Key, V. C. Public Opinion and American Democracy.
Dahl, R. Who Governs?
Lame, R. Political Ideology.
Campbell, Angus. The American Voter.
Wahlke, John. The Legislative System.
Eldersveld, Samuel. Political Parties. A Behavioral Analysis.

وعلى الرغم من التفتيش في درامة السياسة خلال العشرين سنة الماضية فان الإنتاج الفكري للاعمال الامبيريقية الخلاقة ما زال شحيحا وخصوصا في مجالات السياسة الدولية والمقارنة ...

وعلى ذلك فما سيسجل دراسة السياسة « علمية » ليس مجرد النظرية ولكن التمسك بقواعد المنهج العلمي في جميع الدليل والتهكم بعد ذلك نحو الاستدلال والاستنتاج « السلم » Inference ويرى هانز ابو أن النزاع بين التقليد والتحديث يظهر في التحليل الوظيفي النفسي وذلك على مستوى الظواهر الماكروكوسمية ... ولا كان العمل الانساني هائلا ومحدد الفرض عادة ، فان امكانية وجود علم سياسي سلوكي اجابى بصفة كلية يصير امرا مشكوكا فيه . كما اننا اذا قمنا برد او ربط الاهداف والانغراض الى النظم والكلتات Systems or Wholes فان معنى ذلك - من وجهة النظر السلوكية - تجاهل الصفة التحليلية للبحث لهذه المفاهيم .

ولعل مفهوم النظام ككل . System as Whole يستحوذ على اهتمام الدارسين في مجالات السياسة الدولية والمقاربة .. ذلك لأن الدولة القومية Nation-state تستقل وحدة التعامل الرئيسية .

وخلاصة هذا كله أنه ينبغي الوصول إلى بحث نسقي ، حيث يتلاقى البحث والنظرية ضمن جسد المعارف الإنسانية .. فاليبحث الذي لا يتضمن النظرية ربما يفت أنه بحث هابشي ، والنظرية التي لا تدعمها البيانات تصبح نظرية لا جدوى من ورائها ، أي أنه لا بد من وجود التفاعل وال اتصال المتبادل بين البحوث الواقعية الأيمبريقية والتطوير المنهجي .

ج - المنهجية العلمية : (A)

أي أن الاتجاه السلوكي يتضمن خطوات المنهج العلمي في البحث وهي خطوات تكاد تكون آلية من تحديد للمشكلة وجميع للمعلومات ووضع للفروض ثم اختبارها بالدليل الذي يعتمد على الحقائق ثم استخلاص النتائج .. والمنهجية بذلك تتضمن الجوانب التالية :

الاستدلالات Regularities

هناك أنظلمات في السلوك السياسي يمكن اكتشافها والتعرف عليها . وهذه الانظلمات يمكن التعبير عنها في تعميمات أو نظريات لها قيمة تنبؤية أو توضيحية .

التحقق Verification

أن صحة هذه التعميمات يجب أن نخضع للاختبار - من ناحية المبدأ - وذلك بالرجوع إلى السلوك الممثل ، فضلا عن الاهتمام بالتحقيق العلمي المقارن .

الأساليب الفنية

وهذه تتضمن الوسائل والأدوات التي يمكن الحصول بها على البيانات وتفسيرها ويحرص الاتجاه السلوكي على التدقيق في اختيار هذه الأدوات وذلك للملاحظة الدقيقة للسلوك السياسي وتسجيله وتحليله .

القياس الكمي Quantification

أن الثقة في تسجيل البيانات والتدليل على القياس والتعبير الكمي ، كلما كان ذلك ممكنا وتمثلنا بالظواهر السياسية موضع الدراسة .. والدراسة السلوكية هي - إلى حد كبير - جهود التعبير الكمي في البحوث السياسية ولكنها تتطلب التمييز الواضح بين البحوث الأساسية والتطبيقات العملية للسياسة اليومية ..

د - الاتجاه والمؤيد مع العلوم الاجتماعية الأخرى :

لما كانت العلوم الاجتماعية تناول المواقف الإنسانية مصفة متكاملة فإن إهمال هذه العلوم سيضعف من صحة نتائج البحث السياسي وتعميماته .. إن الاعتراف بالعلاقات المترابطة للعلوم الاجتماعية بين شأنه أن يرد علم السياسة إلى المجرى الرئيسي للعلوم الاجتماعية ومن هنا كان تركيز الاتجاه السلوكي على المشاركة في البحوث التي تناول وتحتاج إلى العلوم المختلفة اللازمة لفهم السلوك الإنساني .

هـ - القيم :

أن التقييم الأخلاقي والشرع الأيمبريقي يتضمنان نوعين مختلفين من الإضرافات ويجب أن يكون هذان النوعين مميزين حتى تتضح أغراض التحليل في كل منهما .. ومع ذلك فليس هناك ما يمنع الباحث في مجال السلوك السياسي من أن يصح إضرافاته في أي نوع من هذه الأنواع على حدة أو أن يجمعها سويا ما دامت جهودها واضحة .

وعلى كل حال فهناك مثل لدى السلوكيين نحو خلق علم للسياسة يكون محفورا من القيمة Value free وفي الواقع فإن « الصاد الأخلاقي » يعتبر بالنسبة لبعض العلماء الاجتماعيين أمرا مكررا مرغوبا منه ، ويرد هؤلاء مؤمنهم إلى الاستحالة لمنطقة لاستخلاص القيم من الحقائق ، وليس لأنهم لا يميلون بالقيم والأهداف .

أما لو سنروا - وهو من مؤيدي الفلسفة السياسية - فإنه يرى أن « الصاد الأخلاقي » يعكس غيبة الفكر الكاثق وعدم انهم السلام ، ومع ذلك فنعتقد كثير من الدارسين على أن اهتمام العلماء الاجتماعيين

بالصدفة مرة وبالتواضع والندابة مرة أخرى لا يبدو مقبلا .

لقد فشل سبرائوس في الحقيقة في اتقاء الكثيرين خارج دائرة مريدبه واتباعه — بالنسبة لمواجهة ومعارضة السلوكية في علم السياسة .. لقد فشل في ذلك نظرا لأن طريقته في التوصل إلى الحقيقة لا تعترف بالحقائق الواقعية الأبيقورية .

ولقد عبر جبرائيل المود Gabriel Almond عن الموقف السابق بقوله « إذا كانت هناك حقيقة نقول بان العلم لا يستطيع أن يخلق قيمة » فإن ذلك لا يستتبع بالضرورة عدم استطاعة العلماء البحث في مجال القيم إذا أرادوا ذلك ، كما أنه لا يستتبع بالضرورة أن يبعد العلماء عن الاهتمام بالبدائل والاحتمالات السياسية وأنه لا يسمح بالضرورة أيضا أن يصبح هؤلاء العلماء مشاركين في لعبة (أو كعاج) السياسة (٩) وهناك — على ما يبدو — اتفاق بين السلوكيين بالنسبة للقيمة على ما يأتي :

— على السؤال الذي يقول : هل يمكن أو هل يجب دراسة القيم بطرق العلم ، والإجابة على ذلك بدون تحفظ هي نعم . وذلك هي الإجابة أيضا على السؤال الذي يدور حول مقدرة العلم السلوكي على تقسيم نتائج أبحاثه بدائل السياسة .

— على السؤال الذي يقول هل يمكن أن تكون هناك علم اجتماعي منحر من القيمة ؟ Value free والإجابة على ذلك هي لا .. وذلك على الرغم من وجوب استبعاد الاعتبارات القسرية — أو التحيزات — وهي التي تشوه البحث العلمي المرغوب ..

— على السؤال الذي يطرح بشأن إمكانية وصول العلم السلوكي إلى أحكام Judgement بشأن الخير والشر فإن الإجابة على ذلك بأنه لا يستطيع .. وإن هذه الأحكام هي هي الواقع مهمة الأخلاق كتنشيط أو كجاذب مستقل .

رابعا — تقييم ومصر الحركة السلوكية :

يسكن أن يسأل ملك في النقاط التالية :

١ — الإصرار المشتركة بين الاتجاه السلوكي واتجاه المؤسسات :

لقد اكتشف كل من دعاة السلوكية Behaviorialists ودعاة المؤسسات Institutionalists ، وهم اللذين يوصفون أحيانا بالثقلين القانونيين (اكتشفوا أن هناك التزاما مشتركا بينهما وهو البحث الأبيقوري الواقعي للظواهر السياسية .. وأن المؤسسات لمست شيئا مستقلا عن السلوك كما أن السلوك ليس شيئا مستقلا عن المؤسسات وبركبياتها .. واهمال أي واحد منهما سيشوهد الفهم العلمي للحقائق السياسية . (١٠)

ويمكن أن نشير إلى اتفاق الاتجاهين (السلوكي والمؤسسات) في التحليل السياسي بالرجوع إلى دراسيتين هامتين في هذا المضمار ففي الدراسة الأولى وهي : التلاعب الأمريكي (١٩٦٠) The American Voter

أعمر كاتيل Angus Campbell وهو القائم بهذه الدراسة أن الناخب المرء هو وحده التحليل ولكنه ورمائه استخدموا هذه البيانات الجمجمة على مستوى الفرد لاقرأح نظرية عن الانتخابات على مستوى النظام System في التحليل ومن هه أخرى هي الدراسة الثانية وهي : النظام التشريعي The Legislative system (١٩٦٢) بدا جون واهك John Wahlke ورمائه بالترييب المؤسسي التشريعي واستطلعوا مختلف الاتجاهات والآدوار ومختلف المعايير والعلاقات الخاصة بالشرعين كفراد . ثم وصلوا إلى نتيجة نصف المؤسسة كنظام System على درجة عالية من السلوك النموذجي أو النمطي . (١١)

وإذا قارنا أي واحد من هاتين الدراستين بالدراسات السابقة (سلوكية أو تقليدية) للملوك الانتخابي أو للمؤسسات التشريعية فإن التركيز على النظرة العلمية سيكون ملحوظا على كل حال .

وإذا كان السلوكيون يركزون على استخدام منهج المسح مثلا لتجميع الحقائق فإنهم يعتبرون أن العمق التاريخي للمشكلة أو المظاهرة يزودهم بقلصة خفية تجعل النتائج التي يصلون إليها أكثر ثقة .. ومعنى ذلك أنه ليس هناك من نزاع ضروري بين الطريقتين أو الاتجاهين السلوكي والتاريخي بل هما طريقتان متكاملتان .

٢ - العالم السلوكي وانسراكه في الارباب والقضايا اليومية الملحة :

يخالف العلماء السلوكيون بالنسبة لضرورة انسراك العالم السلوكي في القضايا الملحة ، أو عدم انسراكه بها . ويصدر هذا الاختلاف العنصر عن طريقتهم لطرق تعلمهم فهم يرون انه ليس هناك من منطق العلم ما يجبر العلم على الانضمام بهدف معين من الاهداف العلمية المتعددة المتعارضة .. وليس هناك أيضا في هذا المنطق ما يحول دون إلزام العالم بهدف معين .. بالانضمام أو عدمه يدخل ضمن المواقف الإيجابية أو السلبية ، وهذه المواقف عكس المسئولية الشخصية للعالم سنة وبين ضيقه .. والعلم والمصلحة لا يشترعان له يحتاج العمل الذي ينبغي له أن يتبناه .

وإذا كانت المناقشة السابقة تعمل بطريقته إلزام العالم بمشاكل المجتمع فإن واقع الأمر يشير إلى أن معظم العلماء السياسيين في بلاد معين (بما فيهم السلوكيين) يشركون في مشاكل مجتمعاتهم السياسية وذلك عن طريق تركيز حياتهم للانضمام في برية مواطنين أكثر وعيًا ، وفي سنه الأجيال تنشئة اجتماعية سياسية أفضل ، وبالتالي من الصعب ألا يكون هؤلاء العلماء أربابا بضم وتقاليد المجتمع الذين يعيشون فيه . (١٢) وعلى الرغم من أننا نرى أن انسراك العالم السياسي في مشاكل بلاده السياسية أو عدم انسراكه بها ، أمر مرتبط بجزء الحرية الذي يمنحهم ، وسنرى بشخصية ومعاريفه الإيجابية التي تلزم بها بينه وبين نفسه ، إلا أن بعض الباحثين قد رأوا في استولوجية الاتجاه السلوكي نهجًا للربط المقدسة للمجتمع ، فقد يعني سيطرة العلوم السلوكية بحكم علم السياسة ذاته ، لأن هذا الاتجاه قد يعني أن العلماء الاجتماعيين . وعلماء السياسة على وجه الخصوص - سوف لا يصبحون مثقلين للنظام العام الذي يمولهم ويمدهم بالمال والمنوي والمادي .

٣ - الانسداد المحسوس للوراء السلوكية في علم السياسة (١٣)

في صياح الحب وأدواته :

يمكن أن يحدث المسح مكانًا متميزًا في أساليب البحث الفنية المتعلقة بالاتجاه السلوكي ولا يعود ذلك إلى كونه منهجًا أساسيًا من مناهج البحث الاجتماعي مصعب ، بل لأن هذا الاتجاه قد تطور وحقق نجاحات محسوسة في اتجاه تشييد نظرية شائعة قائمة بذاتها .

كما يعتبر تحليل محتوى الاتصال من بين الأساليب والأدوات الفنية المهمة أيضًا مع الاتجاه السلوكي الكمي وعلى الرغم من أن بدايات تحليل المحتوى تعود إلى أكثر من أربعين عامًا ، إلا أن أساليبه قد تطورت إلى درجة تسمح بفهم كبير من الثقة والمصداقية في نتائجها .

في النظرية

إن مهمة تقييم تأثير البؤرة السلوكية على العلوم السياسية في مجال وضع النظرية التي تعتمد على قدر من التحليل الإمبريقي ، تعتبر مهمة صعبة . ولا يعود إلى تعدد النظريات في العلوم السلوكية مصعب ، ولكنه يعود كذلك إلى قلة البحوث السياسية ذاتها في هذا المجال . وبالتالي فإن التطبيق على هذه النقطة يبدو أنه متعلق سطحي ومعرض للتحدي .. لقد أسهمت البحوث السلوكية في بناء النظريات وارتبطت بالنماذج والنظم وبرامج الكمبيوتر . ويمكن أن نشير إلى أن هذه البحوث السلوكية قد أنتجت في مجال النظرية نوعين مختلفين من الانعزاضات أحدهما ضيق بهم بالسلوك الفردي وبالصرعات في الجماعات الصغيرة أما الآخر في الثاني فيهدف إلى شرح أكثر اتساعًا وشمولًا ، دون ارتباط بمؤسسات معينة .

ويبدو أن التطورات في العلوم السلوكية قد أحرزت تقدمًا ثوريًا في مجال أساليب البحث أكثر من تقدمها في مجال « النظرية » الصحيحة ومن أمثلة هذا التطور الأخير دراسة السلوك الانتخابي باستخدام أساليب المسح ومن هنا كان الاهتمام بالسلوك السياسي « كدراسة حديثة وتميزها عن المدرسة التقليدية التي تهتم بدراسة « المؤسسات » بوصفها وتطورها والتي استمرت أيضًا جنبًا إلى جنب مع المدرسة السلوكية » .

وعلى كل حال فمدرسة البحث العلمي باتجاهاته ومناهجه وأدواته تستثمر في التطور وسيتم الإمبريقيون الجدد ، رواد السلوكية في الأجيال القريب ، بأنهم كانوا تطبيقيين ضيق الاتفاق بينما يتوقع هؤلاء الجدد نفس العصر .

٤ - محور الحركة السلوكية والتطورات التجارية :

ما هو مصير الحركة السلوكية باعتبارها حركة رمض المديم ؟ يجب روبرت داهل على ذلك بقوله انني اظن ان هذه الحركة سوف تخفي مدرجيا (١٤) ولكنه لا يعني بذلك انها ستفرض كنظرة مميزة في الدراسات السياسية .. ولكنه يعني انها ستصبح جزءا لا يتجزأ من الجسد الرئيسي لعلم السياسة .. اي انها سوف تدمج في سبب شلها بل بسبب نجاحها . فقد كان من بين نتائج الحركة السلوكية هو استعادة بعض الوحدة داخل العلوم الاجتماعية واقترب الدراسات السياسية من النظريات والمناهج العلمية ، وكذلك اقتربا من الدراسات النفسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة .

واذا كانت الحركة السلوكية في علم السياسة قد ساعدت على استعادة بعض الوحدة .. فقد أدت كذلك الى تقسيم ومنعت الخطوط القديمة للتفكير والدراسة .. وفيما يلي اجزاء خمسة - على سبيل المثال - في حاجة الى الوحدة من جديد وهي : علم السياسة الاميريكي ، مقننات القيم ، التاريخ ، النظرية العامة ، والقابل .

معالم السياسة الاميريكي يهتم بما هو كائن وليس بما ينبغي ان يكون .. وبالتالي فهو يجد من المصير عليه ان يجعل العيب التاريخي للفيلسوف السياسي الذي يحاول تقرير وتشخيص واستخدام المقننات الاخلاقية والقيم ، في حكمه على التصرعات والنظم السياسية .

اما دارس السياسة السلوكي فهو يقوم بوصف القيم كميانات اميريكية . وهو يتجنب البحث عن اصول الاحكام القيمية ..

والى من يمكننا ان نجه وان نلق بما يقول بالنسبة لفيينا واهكامنا السياسية .. للمدرسة الاولى او الثانية ؟ ويرى الكاتب انه ليس هناك جماعة مهيمنة واحدة مؤهلة للبحث بحكمه عن جميع البدائل السياسية الهامة .. وكل ما يمكننا ان نؤكد عليه ان الحركة السلوكية خطوة الى الامام في الدراسات السياسية وهي تعيد من الجهود التاريخية والفلسفية التي سبقتها . فالاهتمام ببناء النظرية لدى السلوكيين يضيف البعد العلمي للاتجاه التاريخي كما ان اهتمام السلوكيين بتقليد مناهج البحث في العلوم الطبيعية لا ينبغي ان يصرهم عن استخدام الناب الفسفي ، ذلك لانهم بذلك انما ينيحون لانفسهم التعرف على مزيد من البدائل السياسية التي يمكن ان ننفذها الدراسة اميريكية .

ومن المؤكد ان التصور والخيال يعتبر علامة مميزة لكفاء العلماء الكبار .. ولعل هذا الخيال كان يسبق التطورات العلمية الهائلة في النظرية العلمية .. ومع ذلك فمن العدل ان نؤكد انشا على ان الضال والتصور في حياة كل من جاليلو وكبلر Kepler ونيوتن وانشتاين كان مسبوقا ومكمولا بفهم عميق للحقائق الاميريكية الصلبة التي اتجاها العلم حتى عصرهم .

التطورات الجارية :

ان الجهود الحقيقية لتأسيس علم موضوعي للسياسة - بعيد عن النقد الباطنية - قد أحزمت نجاحا ' ومكانا دائما في الدراسة العلمية للسياسة وقد تركزت هذه الجهود في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية .. ولكن هذه الجهود نفسها قد أدت الى ردود فعل نقدية لهذا الاتجاه .

ذلك لان معارضي « العلمية » Scientism في اواخر الستينات قد رفضوا ما أحصوا به من زيادة ضوضاء الاختبارية والقيم الانسانية للتحقيقات في كل وجه من وجوه الحياة . وذهبوا الى ان علم السياسة كان احد امثلة شمولية التكنولوجيا ومحاولة الوصول للمكانة في تركيب اجنماعي مضطرب . وهذا التركيب ذاته قد يوصف باللامعقلانية او عدم امكانية التحكم فيه .

وعلى الرغم مع ان علم السياسة قد طور اساليب دقيقة للبحث ، فما زالت هناك جوانب ومشاكل عديدة في حاجة الى مزيد من الدراسة ومن بين هذه الجوانب ، الافتقار للاطار النظري الذي يمدنا بفهم المعلومات والبيانات مهما مرتبطا بالحياة السياسية . وهناك مشكلة مكان وكيفية البحث والتصنيف على مواقع القوة وتناوبها Locs of Power وهناك مشكلة منطقية المنهج العلمي او الطريقة العلمية ومعايير اختيار المنهج الملائم ومشكلة المصطلحات الغامضة ، ومشكلة تبني اساليب فنية جديدة مع الوعي العميق بضرورة

محايدة الظواهر السياسية التي يقوم بشرحها .. وهناك مشكلة الانزعاج عن الانراضات القلبية value Premises للنظام السياسي الذي يرفضه الباحثون السياسيون كمواطنين ، وهناك مع هذا كله مشكلة تحديد الاهداف التي تعبر اساسه للبحث (الأفراد ، الجماعات الصغيرة ، المجموعات ، الصموة ، الحركات الجماهيرية أو الأمم بأكملها) .

خامساً - بعض أمثلة من الدراسات والبحوث التي تبنت الاتجاه السلوكي

هناك في الإنتاج الفكري السياسي الحديث ، العديد من البحوث والدراسات الرامية إلى إنشاء علم للسياسة غير مرتبط « بالقيمة » (Value-Free) ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلي :
Rice, Stuart A. Quantitative methods in Polics. (1928 reprinted 1969).

وهو كتاب يعنى الأول من نوعه في استخدام المناهج الإحصائية لدراسة السياسة
Catlin, George, E. G. The Science and the method of Politics. (1927)
وقد ذهب كاتلين إلى أنه من الممكن وضع بعض القوانين في السياسة .

UNESCO. Contemporary Political Science in 1950. Truman, David. The Government Process: Political Interests and Public Opinion. (1951)

ولعل أحد الأعمال التي تعكس طرق التفكير النموذجية للمدرسة السلوكية مؤلف روبرت داهل بعنوان « مقدمة للنظرية الديمقراطية »

Dahl, Robert. A Preface to Democratic Theory. Chicago, University of Chicago Press, 1956.

حيث تضمن هذا المؤلف نظريات عديدة عن الديمقراطية في شكل يتلاءم مع المنطق العلمي والتحقيق التجريبي .

ولعل إيلو Eulau (وهو من رواد السلوكية) قد بدأ كذلك بأفكار مماثلة عن الصياغة التجريبية لبعض النظريات السياسية الكلاسيكية . ويشعر إيلو على كل حال أن المدرسة السلوكية هي استمرار للمدرسة الكلاسيكية ، وليست مجرد رد فعل نقدي لها .

فالبحوث السياسية كما يراها إيلو - تهتم بدراسة الاشكال والصور المميزة للسلوك على المستوى الماكروكوزمي للثقافة الكلية ، وذلك قبل محاولة اكتشاف الميكروكوزم للسلوك الفردي .

وعلى سبيل المثال ، فالمسلوك التسلطي ، يمكن أن نجده في سلوك الأطفال وفي مواقف العمل المختلفة ، وفي المسجد والكنيسة ، كما نجد هذا السلوك التسلطي في السياسة الماكروكوزمية Macropolitics أيضاً .

وعلى كل حال فالإتجاه الغالب لدى السلوكين ، هو الإفادة من التجاوزات الناجمة السابقة ، التي قام بها التلاميذ السياسيون بل أن جرعة صحية من فلسفة الطم تعطي ضرورة للإتجاه السلوكي ومن الدراسات الهامة التي تعكس هذا الإتجاه ما يلي :

Knolan, Abraham. The Conduct of Inquiry: Methodology for Behavioral Science. San Francisco, Chandler Publishing Co., 1964.

Deutsch, Karl W. The Nerves of Government: Methods of Political Communication and Control. New York, The Free Press, 1963 (Ch. 3).

١ - في السلوك الانتخابي

ودور ممثلي الشعب :

يمكن أن نعرف على السلوك الانتخابي وأهمية منهج المسح في الدراسة التالية :

Lazarsfeld, Paul F., Bernard Berelson & Hazel Gaudet. The People's Choice. How the Voter makes up his mind in Presidential Campaign. (194)

وقد نشرت هذه الدراسة عام ١٩٤٤ وتناولت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٠ في أمريكا ، وبلغا الدراسة ونشرت هذه The American Voter القيمة عن انتخابات ١٩٥٦ ، والتي ظهرت بحسب عنوان الناخب الأمريكي The American Voter ونشرت هذه الدراسة عام ١٩٦٠ وقام بها أنجوس كامبل Angus Campbell ورفاقه .. وهناك دراسة موسعة لنفس الباحثين ونفس الموضوع ويمكن الاطلاع عليها في المرجع التالي :

Stability and Change in 1960. A Reinstating Election. American Political Science Review. 55, 1961, 269-80.

وليس من المبالغة في شيء أن نؤكد بأن هذه السلسلة من الدراسات قد عيرت وعقبت مهسا لسلوك المواطنين في الديمقراطية ، وتقرير كيفية اختيارهم للمرشحين ، بل تقرير رغبتهم في الانسحاب أو الامتناع عن التصويت .. وذلك بالنسبة للانتخابات التناوبية .

ودراسة ايلو Eulau الثالفة عن الممثلين في المجالس التشريعية للولايات الأمريكية بمدير دراسته معيرة عن هذا الاتجاه السلوكي :

Eulau, Heinz et al. The Role of the Representative: Some Empirical observations on the theory of EdmundBurke. Am. Pol. Sci. Review, 53, (Sept 1959 742-56.

وتد قام ايلو بوضع نماذج عديدة للمجتمع ، ومن أمثلة هذه النماذج المصفوفة الاجتماعية Social Matrix. للعلاقات بين الأشخاص حيث مدير الوحدة الاميريكية الاساسية هي دور الفرد ..

وبحوث المراهي العام يمكن ان نعرف فيها على صور مختلفة للدوار الذاتية للمواطنين ، او المشرعين او اعضاء الحزب او الناهجين ... الخ .

وفي مشروع البحث الذي قام به ايلو عن الممثلين في المجالس التشريعية فقد واجه الممثلين بنماذج الانوار المعروفة جيدا ، لكل من ادومند بيرت وروسو .. ثم سألهم عن كيفية رؤيتهم لانوارهم كممثلين .. ومن الانوار القريبة تقدم ايلو في بحثه للتعرف على الجماعات الراسية Vertical groups ونماذج ولايات الافراد لهذه الجماعات بالإضافة الى تأثر هذه الجماعات على اعضائها .

لقد قام ايلو بالدراسة على البعد الراسي ، ثم اتبعها بالدراسة على البعد الانفي (وهي التي تكون طبقات Layers المجتمع) والتي توضع بدورها للبحث الجبريقي والدراستين التاليتين تتناولان نفس الموضوع .

Eulau, Heinz. Class & Party in the Eisenhower Years. New York, The Free Press, 1962.

Marvick, Dwayne (ed). Political Decision Makers: Recruitment and Performance. New York, The Free Press, 1961.

٢ - المشاركة السياسية :

وهناك مجال آخر اعتمد على النظرة الطبقية وادت الدراسة فيه الى نتائج مبنونق فيها وذات اهمية كبيرة في فهم السياسة .. وهذا المجال العام هو المشاركة السياسية Political participation ويمكن ان يشي الى بعض الاسئلة التي طرحها / روبرت لين / في دراسته عن الحياة السياسية Robert lane on Political Life. 1959

وكانت اجابته عليها تتميز ببعض الثقة التي نطعن فيها ، عندما نقارن معلوماتنا عن نفس هذه الاسئلة منذ سنوات قليلة مضت ، ومن امثلة هذه الاسئلة ما يلي :

- من الذين يشتركون في الانتخابات وماذا يفعلون ؟

- من الذين يحاولون التأثير على المسئولين في الحكومة ، وكيف يفعلون ذلك .

- من الذي يشترك في المناقشات السياسية ومن نهضت الى من .. ؟

- لماذا يكون اشترك الطبقات الدنيا في العملية الانتخابية اقل من اشترك الطبقات العليا . ؟

٢ - الدراسات التي مهمت بالجوانب النسبية :

وهذه الدراسات تركز على التعرف على الاتجاهات والمعتقدات وميولها وعلى أهم خصائص الشخصية وبمناهج الدراسات في هذا المجال مسلحة واسعة . وقد قام بهذه الدراسات علماء في السياسة وفي الاجتماع وفي علم النفس وغيرهم أي أن هذه الدراسات لا تدرج تحت علم السياسة وهذه .

ومما يلي أمثلة لهذه الدراسات :

Adorno et al. Authoritarian Personality.

Almond. The Appeals of Communism.

Stouffer Communism, Conformity and Civil Liberties.

Lipset Political Man. (Ch. on Working Class Authoritarianism).

وعد يذهب البعض إلى أن التفراك علماء من تخصصات متعددة في هذه الدراسات من شأنه أن يهدم الصفات المميزة لعلم السياسة ، ولكن آخرين يرون ذلك علامة على اهتمام العلماء السلوكيين بخطى الإختلاط ذات الأصول المهنية .

١ - النظم السياسية :

أما بالنسبة لمبادئ النظرية العلمية على دراسة النظم السياسية Political systems فما زال ذلك في مراحله الأولى . ومن أمثلة هذه الدراسات التي يعكس الاتجاه السلوكي ما قام به كارل دونثي في دراسته عن النظم السياسية الدولية :

Deutsch, Kari Nationalism and Social Communication.

كما أن هناك دراسات هامة في هذا الاتجاه وتطبق المناهج السببية في السياسة المقارنة ، وذلك مثل الدراسة التي قام بها هيراثيل الموند عن التنشئة الاجتماعية السياسية والقيم السياسية في خمس دول هي Almond, Gabriel and Verba. The Civic Culture. Princeton, Princeton University Press, 1963.

كما يمكن أن نشير إلى نظرية النظام في مؤلفات دافيد ايسنن

A Frame work for Political Analysis. Englewood, Cliffs, N. J. Prentice-Hall 1965

والى جانب اعمستال ايسنن ودونثي هناك الدراسات التي قام بها الموند عن الدول النامية

Almond, Gabriel & James Coleman (eds). The Politics of the Developing Areas, (1960).

ونسها تحليل مركبي وظيبي .

وهناك علاوة على هذا كله ، دراسات اتخاذ القرارات والقوى الداخلية في صنع القرار المحلي مثل

الدراسة التالية :

Dahl, Robert Who Governs? Democracy and Power in an American City. (1961)

وأخيرا فيمكننا أن نتعرف على الدراسات التي تنقد السلوكية فيما يلي :

Crick, I. The American Science of Politics. (1959)

Storing. Herbert (ed.). Essays on the Scientific Study of Politics. (1962)

REFERENCES

1. Susser, Bernard. "The Behavioral Ideology": A Review and a Retrospect. *Political Studies*, Vol. 22, No. 3, Sept., 1974 pp. 271-288
 2. "Ea., L. "Political Science", *Encyclopedia Britannica*, Chicago, University of Chicago Press, 1974.
 3. Charlesworth, James, C., *Contemporary Political Analysis*, New York, The Free Press, 1967, pp. 2-3.
 4. Dahl, Robert A. The Behavioral Approach in Political Science. Epitaph for a monument to a successful protest. In *Behavioralism in Political Science*, by Heinz Eulau (ed.) New York, Atherton Press, 1969, p. 76-82.
 5. Kerkl, Peter H. "Behavioristic Tendencies in American Political Science", In *Behavioralism in Political Science* by Heinz Eulau (ed.), *op. cit.*, pp. 142-3.
 6. Heinz, Eulau "Segments of Political Science Most Susceptible to Behavioristic Treatment", In Charlesworth (ed.), *The Limits of Behaviorism in Political Science . . .*
- See Also:
- Lasswell, Harold, D. & Abraham Kaplan. *Power and Society*. A Framework for political inquiry., New Haven, Yale University Press, 1950.
7. Kirkpatrick, Evron, M. "The Impact of the Behavioral Approach on Traditional Political Science," In Austin Ranney Ed., *Essays On the Behavioral Study of Politics.*, Urbane, University of Illinois Press, 1962, p. 12.
 8. Eastern, David, "The Current Meaning of Behaviorism", In *Contemporary Political Analysis*, *op. cit.*, p. 16-17.
 9. Almond, Gabriel, A. "Politics, Science and Ethics", *American Political Science Review*, 40 (1946), 283-93.
 10. Eulau, Heinz (ed.) *Behavioralism in Political Science*, pp. 5, 11-12.
 11. Wahlke, John, C., Heinz Eulau, William Buchanan & Le Roy, C. Ferguson. *The Legislative System.*, Explorations in Legislative Behavior., New York., John Wiley, 1962.
 12. Kirk, Russell, "Segments of Political Science not Amenable to Behavioristic Treatment," In Charlesworth (ed.), *op. cit.*, pp. 49-67
 13. Truman, David, B. "The Impact on Political Science of the Revolution in the Behavioral Science", In *Behavioralism in Political Science* by Heinz Eulau (ed.), pp. 38-67.
 14. Dahl, Robert, *op. cit.*, p. 85.

SUPPLEMENTARY READINGS

- Charlesworth, James C. **A Design for Political Science: Scope, Objectives, & Method.** Philadelphia: American Academy of Political & Social Science, 1962.
- Crick, Bernard S. **The Study of Politics.** Urbana: University of Illinois Press, 1959.
- Erohock, Fred. **The Nature of Political Inquiry.** Homewood, Illinois: Dorsey Press, 1967.
- Gibson, Quentin. **The Logis of Social Inquiry.** New York: Humanities Press, Inc., 1960.
- Kaplan, Abraham. **The Conduct of Inquiry.** San Francisco: Chandler Publishing Company, 1964.
- Kemeny, John G. "A Philosopher Looks at Political Science," *Journal of Conflict Resolution*, 4 (1960), pp. 292-302.
- Lasswell, Harold. **The Future of Political Science.** New York: Atherton Press, Ind., 1964.
- Meehan, Eugene J. **The Theory and Method of Political Analysis.** Homewood Illinois: Dorsey Press, 1965.
- Pool, Ithiel De Sola. **Contemporary Political Science: Toward Empirical Theory.** New York: McGraw-Hill Book Company, 1967.
- Repoport, Anatol. **Operational Philosophy: Integrating Knowledge and Action.** New York: Harper & Row, Publishers, 1953.
- Somit, Albert and Tanenhaus, Joseph. **The Development of American Political Science: From Burgess to Behaviorism.** Boston: Allyn and Bacon Inc., 1967.
- Toulmin, Stephen. **The Philosophy of Science.** New York: Harper & Row, Publishers, 1960.
- Van Dyke, Vernon. **Political Science: A Philosophical Analysis.** Stanford: Stanford University Press, 1960.
- Wasby, Stephen L. **Political Science: The Discipline and Its Dimensions** New York: Charles Scribner's Sons, 1970.
- Ziegenhagen, Eduard A. **Techniques for Political Analysis. A Laboratory Manual.** Hallbrook, 1971.

التكامل الاقتصادي العربي :
الدوافع ... والطموح ... والمنغيزت
مع إشارة خاصة لدول الخليج

د. ابراهيم صقر *

بحث مقدم إلى ندوة

امكانات دول الخليج في التنمية وفي دعم الاقتصاد العربي التي يقيمها مركز دراسات

الخليج العربي بجامعة البصرة - العراق

٢٩ - ٣١ آذار / ١٩٧٥

* خبير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واسفلا الملاحظات السياسية الدولية بكليمة
الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

السياسة والاقتصاد اولاد عم . انهما عادة وجهان لعملة واحدة ومربطان بئرا وتائرا ، وليس من المسببول في كثير من الاحوال ان ندرس المفاهيم اقتصاديا دون ان نأخذ في اعتبارنا جوانبها السياسية او ندرس موضوعا سياسيا دون ان نتناول في دراستنا ما يفضل بالموضوع من الجوانب الاقتصادية .

والكثير من الاهداف السياسية المربوطة بالمشاعر القومية مثل تحقيق الوحدة القومية في منطقة معينة يمكن ان نرى القوى والذراع الاقتصادي في الدعم نحو تحقيقها وفي الشكل الذي سنفذه وفي الاتجاهات التي نسورها .

والاطار السياسي الذي يحرك في نطاقه الاشياء ، بما فيها الاقتصادي منها ، عامل خطير الاهمية هي بوجه حركة الدشطلطات الاقتصادية دفعا او موقفا .

ويؤلف الكثير والكثير جدا على الظروف والاتجاهات السائدة ، كما سوف الكثير والكثير جدا على الارادات السياسية صاحبة السلطة في اتخاذ القرارات السياسية الملزمة . وهي الارادات التي تعبر عن اتجاهات سياسيه معينة ففهمها وتدعيمها . وهذا يظهر بوضوح في دي نشاط تناول العلاقات بين اكثر من دولة او هذه سياسيه . وبرز بشكل اكبر حين يكون الهدف من الحركة تحقيق ارتباط اكبر وأوثق ولمسده طويله ومسمره . الامر الذي يكون له اثر عميق ويعد على الاوضاع — السياسية والاقتصادية — عسي الوحدات السامعة الداخلة في مثل هذا الارتباط .

وهناك الكثير من الظروف يحدث الحركة بين الدول بها او على اساسها او في اطرافها .. هذه الظروف قد تكون منسجه ، او داعمة الى انهاء او آخر ، تتحقق به في الظروف الجديدة — مصلحه اكبر ، او تتحقق به — في الظروف الجديدة — قفوة اكبر على مواجهة التحديات .. او على تحقيق الاهداف .

ومن الاتجاهات الصاعدة التي يزداد ظهورها وبروزها كل يوم الاتجاه العام نحو الوحدات السياسية الاكبر .

فلقد ادى ما حدث ولا زال يحدث من تطور ثوري في وسائل النقل والمواصلات بل وما حدث ولا زال يحدث من تقدم تكنولوجيا على وجه الصوم .. ادى الى زيادة وسط الوحدات السياسية بعضها ببعض الاخر ، كما ادى الى زيادة القفوة التنظيمية على ادارة الوحدات الاكبر ومعالجة شئونها بكفاءة . والى زيادة ربط هذه الوحدات السياسية مع الخارج عمقا واتساعا والى زيادة التفاعل بين الداخل والخارج في عالم اليوم الذي نمشي فيه .

هذه التطورات جعلت قيام الوحدات السياسية الاكبر والاندرا والاكفا امر ممكنا . وقد برزت للعيان الزامات الواضحة التي يمكن ان تتحقق من قيام الوحدات الكبيرة بقيام البعض منها مملا .. الامر الذي زاد من قفوة الدفع في هذا الاتجاه .

ومن الجدير بالملاحظة والذكر — هنا ان التطورات السائدة والمسمره ، وبشكل متزايد ، في ظروفنا الراهنه تزيد من قفوة الدفع للحركة نحو الوحدات الاكبر .

ولا نلقنا بحاجة الى ان نؤكد ما يمكن ان يتحقق من خير بقيام الوحدات السياسية الاكبر عن طريق وجود سوق اكبر وقبيل انتاج اكبر واكثر تنوعا ومن ثم تقسيم المجتمع على قاعدة اوسع واسهل .

كذلك يمكن ان نشير الى ما يمكن ان يتحقق على هذا الاساس من تخصص اذق واكثر كفاءة مع الانداه من التركيز وما يمكن ان يتحقق من التوفورات .. كل هذا يحقق كفاءة أعلى وتكلفة اقل تكون امد على الصوبوبحرك اصحاب المصالح التي تعد بدرجة اكبر منها الى الدعم في نفس الاتجاه لتحقيق أقصى مصلحه لها .

ولسنا في حاجة الى ما يؤكد رجال الجيوبولتس من مزاي المساحة الاكبر في عمومها بكتابتها وما تنور منها من تنوع أكثر بل وما يمكن ان يتحقق لديها من تخصصات اذق وتنوعات احسن تكون الحصيلة النهائية بها اعظم كثيرا من مجرد حاصل الجميع ..

هذا الى جانب ما يحققه الحجم الاكبر او المساحة الانظم من عمق مفيد له جدواه العسكرية وله اهميته هما يمكن من تحقيق درجة اكبر من الانتشار .

ويمكن ان نجعل الكثير مما اشرنا اليه في قفوة اكبر في حوزةالوحدة السياسيةالاكبر او الوحداتالسياسية التي تترايب معا في حركتها على تحقيق اهدافها وذلك فيمعال لا زال لما نستحوذ عليه الوحدة السياسية من عناصر القوه فيه اهميته الكبرى في وزنها وفي قدرتها على الحركة عموما وحركتها في المجتمع الدولي ، مع

الآخرين ولقوا مواجهة ، على تحقيق أهدافها .

كذلك فإن ما ينتمى به عالمنا الراهن من أهمية التقدم التكنولوجي والبحث العلمي وما يقتضيه ذلك من جهود ضخمة ، بشرية ومادية أخرى ، لا يقدر عليها إلا القليلون .. مع قيمة التقدم التكنولوجي والبحث العلمي الضخمة في التقدم وفاعليته الأكبر مع الحجم الأكبر .. كل ذلك يجعل للامداد الكبيرة أهميته خاصة ومتزايدة .

لا غرو إذن أن يكون الاتجاه العام نحو الإجماع المتزايدة لكل شيء ، وأن يكون هذا الاتجاه عاماً ومتزايداً وهذا واضح في الاتجاه نحو التكتلات حتى بين الدول الكبرى .. والاتجاه نحو المزيد من العمل المشترك بين أصحاب المصالح المشتركة في مجال أو آخر أو في عدة مجالات .

وهذا واضح على مستوى العالم جميعاً .. ذلك العالم الذي يعيش عصرنا ثلاثت عليه المسافات الآسرة الذي حدى بالجميع إلى أن يسميه عصر العالمية (Globalera أو عصر العالم الواحد (Oneness of the World) وهو كذلك واضح على المستويات الدولية المختلفة نوعية وأقليمية ..

والوطن العربي نفسه يعيش هذا العصر ويمارس الحركة فيه بهذه الروح ويكتفي أن يشير هنا إلى مجال العمل العربي المشترك ومجالات العمل الليبرالي المشترك ومجالات العمل على مستوى دول عدم الانحياز والدول النامية بل وعلى مستوى العالم جميعاً في الأمم المتحدة وغيرها من المجالات .

ذلك أن الواقع العالمي بما يحدث فيه من تكتل وبرابط وما ينشقق بذلك من خير أكبر للأطراف الداخلة فيه يزيد من الإغراء بالسير في نفس الاتجاه العام والقيام بأزيد من النشاطات المشتركة الأكثر فاعلية وجسدى للجميع . وإذا كانت القوى المهيمنة في عالمنا الراهن ، وهى القوى الكبرى منها تدخل بجديفة في تكتلات مختلفة تزيد بها فاعلية على عاملها وتأثيراً على نتائجها ، هي أحلاف أو تكتلات اقتصادية .. فما أهرانا نحن الدول الأصغر والأقل قدره بأن نكتل ويكون عمل مشترك من أصحاب المصالح المشتركة فيما على طريق تحقيق أهدافنا بفاعليته أكبر .. إذا كانت هذه هي سمة العصر الذي نعيشها بل وأن يمسك بها فقد يكون بهما الطريق الوحيد لقوة أكبر وفاعلية أعظم .

وأكثر من ذلك فقد يكون بها الخلاص ، لمواجهة دولة عملاقة أو كبرى تنفذي - فيما تنفذي - مواجهة جبابرة ومن ثم أقدر ، من الدول الأقل وقد لا تكون مخرج في مواجهة التحدي المشترك - على العموم - إلا بالتجميع والترايد في المواجهة .. ويمكن أن يشير على سبيل المثال وهي ظروفنا الفارقة إلى الوجود الصهيوني الدخيل بين ظهرانينا والإمبريالية التي مسده .

وإذا كانت القوى التي نعدنا ونصر على استنرار أسفلتنا - وعلى قوتها مرادى - تتجمع ممماً لواجهتنا .. لاستنرار أسفلتنا وحرماننا من حقوقنا وعرقلة تقدمنا فإن ذلك يوجب علينا أن ننخرط بسرعة وحسم لهم شملنا وسد كل ثغره بيننا وتجميع كل قوة معنا في هذه المواجهة التي يبيع فيها الأقوياء صفناً ، ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى الأوبك والأوابك في موجهه وكاله الطاقة الدولية .

وإذا كان المستغلون الأقوياء نجيمون للإبقاء على أسفلتهم ومعوق حركتنا على طريق استعادة حقوقنا بعد حرمان طويل ومعاناة بما أجبرنا بأن نقف معاً ، وأن نقف معنا فيما ، وأن نقف مع فيما بكل مايسف إلى قوتنا وبدعم مركزنا جميعاً في الصراعات العسيرة التي لا بدل أمامنا لواجهتها . وأن نترابط معاً بهما يزيد قوة الدفع على طريق نمونا وتقدمنا جميعاً بما يرفع مستوى شعوبنا بالتصدي سرعة ممكنة وبموضها مما مات وساعدها على أن تلحق بسرعة بركب التقدم .

ومن المهم - في الموضوع الذي سنأوله - أن نأخذ في الاعتبار الإطار الدولي المساند وآثره على التكتل وأبعاده ودرجته ومحتواه .

وفي الفقرة التي نلت الحرب العالمية الثانية نلاحظ أن قوى الاستقلال والحرر عموماً ، ولق منطقنا بعد تمسها في مواجهة الدول الفريضة وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تحاول جرنا إلى الحلفاء العسكرية ومنها حلف بغداد (حلف الوسط الآن) .. ويقاوم منطقنا هذا الاتجاه ونسنتي سياسته الضداد الانجابي وعدم الانحياز وتتحرك على هذا الطريق في عمل جماعي مع الدول التي تقارب معها في هذا الاتجاه بل وفي تعاون مع القوى التي تتسمر معاً في مواجهته التحدي وأن اختلفت معنا في الانحياز وهي في ذلك وقبل ذلك نحاول أن نركز على دعم قدراتها الذاتية اقتصادياً وعسكرياً مستحرك على طرق التعاون العربي الاقتصادي والتعاون العربي العسكري في الخمسينات من هذا القرن .

وإذا كانت المرحلة الراهنة التي نعيشها - مرحلة توازن الرعب النووي - تحقق في الوضع الدولي درجة أكبر من المرونة وتوفر لقوى النحر والتقدم درجة أكبر من حرية الحركة . . فإن هذه المرحلة أيضا تتسم بالتركيز على بلاد العالم الثالث بدرجة ملحنة للنظر . . وسنعمل في الصراع في العالم الثالث وعليه كسب الوسائل التي يمكن استغلالها فيه . ويزيد من حدة الصراع أن العالم يمر بحالة استقطاب هذا الاستقطاب يمس نفسه على العالم الثالث ويؤثر فيه . . ويظهر حدة التكتلات بشكل أقوى على المناطق ذات الأهمية الخاصة ، ومنطقنا ذات أهمية خطيرة - اقتصادية وإستراتيجية وسياسية - ومن ثم يشند فيها وعليها الصراع ويقتسد .

ولهذا نجد أن محاولات التكتل ومنها التكتل الاقتصادي - وهو هام - يحنل أن يؤثر عليها التضارب أو القابض في الإيديولوجيا أو الاتجاهات المسيحية من ناحية إمكانية التكتل ودرجته ومحنوا . . وقد يكون القابض ذا وزن بحيث يكون تردد هنى في الدخول في التكتل .

وكما كان التناقض بارزا والصراع التصل به حادا كلما كان التكتل لا يمنع بالرسوخ والاستقرار وكلما كان التوافق السياسي الاقتصادي أكبر كلما كان التكتل قائما على أسس أرسخ وأكثر استقرارا . ويرى الأستاذ جاردنر - مثلا - أن :

"Nations are unlikely to surrender power to community institutions unless they are consistent with their interests. Thus economic integration cannot run too far ahead of political integration. When a sense of political solidarity is lacking . . . economic negotiations are bound to be affected."

"Nations do not like to lend financial assistance in support of policies they do not approve."

وإذا كان لإمقل أن نقول بضرورة وجود التشابه الكامل في الاتجاهات فائنا لا يمكن إلا أن نقسر أن من الضروري أن يكون هناك حد أدنى من الأرضية المشتركة يتيق منها التكتل وينمو بها نس نمو به . ولابد أن يحقق التكتل مصلحة أكبر ومعقولة لكل الأطراف الداخلة فيه والأ فلا حكمة من هذا الدخول وكما يقول الأستاذان بالدورد ولنتولن :

"In general, the strength of any (international) arrangement bears a direct relationship to the depth and span of the mutuality of interests of the parties."

وقد لا تكون المصالح التي ستتحقق للأطراف الداخلة في التكتل بمساوية ، وقد لا تكون بمساوية ، المهم هو أن يحصل كل طرف أن النتيجة النهائية للتكتل معها خير أكبر له - بشكل أو آخر - بدرجة أو أخرى - مما يمتحق له بغير هذا التكتل .

وإذا كانت التكتلات سبه إلى أن يلعب فيها دوره « بحري » في المنطقة دورا قائدا في الحركة على طريقتها الأمر الذي قد يلعب - أو قد نرى به المضادون للتكتل في الداخل أو الخارج - المخاوف لدى الأطراف الأصغر من احتمال سيطرة وتحكم الطرف الأكبر ، فإن هناك عدة ضوابط على هذا الإحتيال .

ذلك أن الدنيا بغيرها وظروف الإطار الدولي السائد لا تسمح بالسيطرة والحكم والاستقلال ، ولا يستطيع الدولة « المقاداة » أن تعرض بسهولة سبنا على غيرها عن طريق القهر والمفسد .

يل أن الدور القائد للدولة « القائدة » مجمل من واجباتها - وهي بسبب الاتجاه الصاعد في التكتل - أن يبذل جهدها للنسيق والتسوية لحل التناقضات المتأبئة بين الأطراف المتحدة - تكون رابط أكبر وجهه مسرور أكثر ماعلة على طريق تحقيق التكال ويدعمه ، والمساعدة بماعلة أكبر على تطور الرأي العام في الوحدات السياسية الأخرى بما يزيد قوة الدفع داخلها نحو الدخول في التكتل ويدعمه .

وعلى الدولة « القائدة » أن تنصرف في لباقة متركز على المصلحة الإقليمية في التكسل ونبرزها وتركز على الحد الأدنى من الأرضية المشتركة للعمل المشترك ونبرز في ذلك الصالح المشترك وهي من ثم تحقق فائدة أخرى من حيث أنها تهدد — ما أمكن — لتوسيع رقعة هذه الأرضية المشتركة .

كما ينبغي أن يظهر التعاطف مع الدول الأقل نمواً والقل حظاً على الصوم من غيرها بحيث تقسرب المعجوة بينها وبين غيرها . ويضمن هذا التعاطف ارتباط هذه الدول بالتكسل .

وينبغي أيضاً أن نشجع الوحدات الأصغر وعزز دورها الإيجابي الخفي في التكسل ويوفر لها الشعور بالانتماء والاعتراف به والإيمان — عن طريقه — من المخاطر في الخارج ، وذلك مع مناطق يفرى بمسوق الرباط ، لا تهجم أو معكس يؤدي إلى الخوف من الارتباط به أو القصور منه .

وفي المجال العربي فإن التحديات الفسارية التي يواجهها الوطن العربي من الوجود الصهيوني الضعيف والامبريالية العالمية وعلى رأسها وبالأساس الولايات المتحدة الأمريكية ، والصراع الفساري الطويل السدي يواجهه الوطن العربي على طريق استخلاص حقوقه التي طال نهب الاستعمار لها والتي لا زال يحاول أن يبقئ منها على أقصى ما يمكنه الإبقاء عليه ولأطول مدة ممكنة . كل هذا يوجب علينا أن نرباط معاً على الطريق العرب القومي في مواجهة هذه التحديات الفسارية التي ينتظر أن يعيش معنا وتشغل علينا حياتنا لمد غير قصير وإن نبذل قصارنا حتى يمكن أن نجعل هذه المنطقة منطقة قوة ونقدم ، مع حلول القضاء على التجزئة والتخلف ونسرع بمعدلات التنمية ونزيد من قوتنا الذاتية ولا يكون ذلك إلا بالتكامل الاقتصادي العربي الشامل على طريق الوحدة السياسية الشاملة .

ولقد كان هم الاستعمار ولا زال أن يبقئ على هذه المنطقة منطقة ضعف ليظل قادراً على أعمال خطئه فيها ومنطقة تخلف لنظريته ، مستغلة مبروطة به وثابتة له . ومن هنا فإن مصلحة بنياننا مع الاتجاه القومي الوحدوي الإنساني — وبأسرع معدل مستطاع — عن طريق التكامل الذي ندعم إلى جانب ذلك قوتنا الذاتية الجماعية في مواجهة التحديات .

ومن العبارات ذات المفزى ما قلله لورنس عن البلاد العربية الجديدة بعد معاهدة سيفر :

“If properly handled, they would remain in a state of political mosaic, a tissue of small jealous principalities incapable of cohesion.”

وإذا كانت بمعنى النفاقتات في الاتجاهات السياسية والمصالح وما معها من مخاوف قد أدت إلى أن تكون نتائج الجهود المبذولة نحو الوحدة الاقتصادية نتائج غير مرضية بشأنها ونقطع حركتها وبمفرها عن هذه كلها مصاعب يمكن التغلب عليها بالصبر بالتردد وعدم الاندفاع والتوفيق والتنسيق بما يراعي الظروف وبحقن في بالنهاية أقصى مصلحة ممكنة للجميع وللمجموعة ككل .

ولقد لعبت الظروف الراهنة أدواراً إيجابية في دفع المسرع على طريق المزيد من التعاون والرباط الاقتصادي وعلى طريق التكامل الجماعي بناءً وإيضاً .

فالعدي الإسرائيلي مع ما بينه وبين قوى الاستغلال غير المتكافئة في المنطقة يشكل خطراً على الجميع وليس على دول المواجهة فقط ، كما أنه يحقق حركة بلاد المنطقة على طريق المزيد من استخلاص حقوقها المسلوقة ، الأمر الذي انعكس على حركتها معاً بشكل واضح بعد عام ١٩٦٧ .

ثم كانت وقعة البلاد البترولية معاً منذ عام ١٩٧٠ وكانت حرب أكتوبر وما جاء معها من حركة بنبروله ، كل ذلك غير في الصورة الكلي وبشكل بارز .

هذه أظهور التحديات التي تواجهها المنطقة — وخاصة بلاد الخليج التي نواجه تحدياً شامياً — ضرورة الرباط وضرورة تدعيم القدرات الذاتية في مواجهة المخاطر التي تهدد ثروة المنطقة وسادتها على مواردها ومقدورها . وبرزت الأحداث قيمة العمل الجماعي والتساند المتبادل فيما يمكن أن نحقق من مكاسب وعسي هامة هذه المكاسب . وظهرت في هذا المجال أهمية التكامل بين البلاد الغنية بترونها الناتجة من البترول والدول التي تمتلك موارداً أخرى تنفق عليها بعض الدول البترولية — الأمر الذي يجعل

الجانبين ليس فقط اضعافه الى امكانات الجميع وانما ايضا قوه اكبر للجميع وتأمين اكبر للجميع ويمكن
اكثر فاعليه لتحقيق المزيد من المكاسب .

هذا اضافة الى اهمية الايرادات البيرونية في تنمية البلاد البيرونية ذاتها وفي سمية البلاد العربية غير
البيرونية بما حل مشاكل الاتماء السريع لدى هذه البلاد ويعوض — عن طريق الاستثمار المجدد المثل للعائد
على المدى الطويل — البلاد البيرونية عن ثروتها التي تنظر ان تصل الى نهايتها بعد حين . وبهذا يتحقق
تكامل وترابط جيد للجميع ويمسر على مدى طويل يدعمه ان يحس صاحب رأس المال بأهمية الجانب الآخر من
استغلال ثروته ويدعم أمنه وثبوته وزنه ومركزه وقدرته التساويه وأن الجانب الآخر هنا يحقق له من غير
من الزواجه بين هذه الثروة البيرونية وبين ما يوفره له من موارد ينشربه ومادية أخرى وما يحققه للكل من
قدرة على افعال علاقات مع الخارج أكثر تكافؤا وموازنا وعدالة . ومن ثم يعطي الدول البيرونية الاولوية
للبلاد العربية معها هي ، ويعطي البلاد العربية غير البيرونية لشقيقتها البيرونية كل ضمان عمق مهيما
المتصور بالطبائعية على استثماراتها بما يزيد من امكانات الحركة المشتركة والمتبادلة لخير الجميع .

والذي لا شك منه ان الاهمية الضخمة للثروة البيرونية العربية قد لعبت دورا في هذه الصورة الجديدة ،
كما انها — مع ضراوة التحديات التي يواجهها المنطقة والصراع المصري الطويل الذي نمر بخبراته كل يوم —
قد أدت الى حدوث تغارب بين بلاد المنطقة المظلمة جعل كثيرا من المناقضات بينها تراجع الى ظفيرة الصورة
ازاء التحديات الضاربة التي تواجهها جميعا وينبغي أن نواجهها معا .

بل أكثر من ذلك مان كثيرا من البلاد التي جياها الله ببروه كبير لم يسعد يمتلك جيرانها الذين يمانسون
من نظف رهيب وفهر مدفع قد رأت في حكمة أن تسارع بمد يدها الى تسقيفاتها الأكثر خلفا الاقل حظا على
وجه العموم بما تقلل من الممانعة ويخفف من الشعور بعدم الهوية واسعاها بين الجانبين الامر الذي قد يشع
مناعب في الجميع وللجميع مما يمكن مجنيه أو التخفيف منه . وهذا بدوره ساعد على تمهيد الطريق للمزيد من
التعاون الاقتصادي على طريق التكامل والوحدة بما يحقق الخير للجميع وبما يضمن المزيد من الأمن وبما يرسخ
درجة الاستقرار .

على أنه رغم الكثير الذي تحقق في الفترة الأخيرة — بخاصة — فإن مظاهر التضاؤل تبدو أقل بكثير
من ماضيات المرحلة التي نمر بها ، ولا زال على الجوانب العربية المصلحة في مبدان التعاون والتكامل
الاقتصادي أن تفعل الكثير حتى يمكن تحقيق المزيد من التعاون في اطار اسراريجه شاملة للوطن العربي ككل
يصنع له السير بخطى حثيثة نحو المزيد من البناء والموحد والقوة في مبدن وبوصف وعلى اساس واضح ومخطط
بما يمكن من تحقيق الافادة المتلى مما لدينا من الامكانيات ومن العمود الاقوى على الطريق لمواجهة التحديات
ونحن نسعى الى اهداف .

« أن أهم التحديات التي تواجه أمننا في هذه المرحلة هو الواقع المظلم اقتصاديا واجتماعيا من جهة
ووجود الاموال ومعرضها للخصائر من جهة ثانية ، وعدم الربط بينها وبين حاجات التنمية الإقتصادية في ظل
التكامل الاقتصادي العربي من جهة ثالثة » .

« ولم يعد مفكره التكامل الاقتصادي وضرورها كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع ونائها
والحفاظ على مكانتها محلا للباحثين في أي مكان في عالم اليوم ، ولقد مخطت مفكره التكامل الاقتصادي
وضرورها في الوطن العربي مرحلة البحث في مبررها الى مرحلة البحث في وسائل تحقيقها وتسريع جني الثمار
المربوبة عليها » .

ومعبر افاقته الوحدة الاطار المسرن الذي يحقق القدر الضروري الذي يستطيع ككل البلاد العربية المساهمة
فيه وذلك عبر التضامن التتالي أن يحقق خطوات أبعد من المقدر المتحقق في اطار المجلس — ومن ثم يكون
لبنة في طريق الوحدة الاقتصادية العربية واهد اساليب تسريع مسيرتها .

ولسنا بحاجة الى أن نؤكد هنا أهمية التعاون والتكامل مع بلاد العالم الثالث — عموما — في هذا المجال
وفي مجال الحركة على طريق تحقيق اهدافنا المشتركة — على أن الحديث المتصلي في ذلك يخرج من نطاق
هذا البحث .

ونص المادة ١٥ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أنه «يجوز لبلدين عربيين أو أكثر من بلدان الإطار المعاهدة عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف هذه أوسع مدى من هذه الاتفاقية» .

إن خير استثمار لمصالح التعاون الاقتصادي العربي هو أن تلقى جميعا عند حد اتنى من التعاون الشامل وتلقى شائنا أو ثلاثا أو رباعيا أو أكثر على أى حد يزيد عنه .

على أننا ينبغي أن ننبه الى أننا إذا كنا نجزى قيام تعاون اقتصادى أكبر بين مجموعة من البلاد العربية أي على مستوى الأقاليم الأجزاء من الوطن العربي بما يتحقق على المستوى الكلى الشامل فإن من المهم أن نتجنب الآثار السلبية لمل هذا الشكل من التعاون على الإستراتيجية العربية الكبرى التي توسعا الى « الهدف النهائي في إقامة الاقتصاد العربي المتكامل كوسيلة للقوة العربية الذاتية وإدائها الضرورة » .

وإذا كنا لا نمانع من ، بل نرحب ، بقيام تعاون في مجال أو آخر مثل تسويق التسلط في قطاعات معينة كالأسبذة والبريكماويات والحديد والصلب ... الخ . أو القيام بنشاطات اقتصادية على أساس مشترك مؤخرا من فكرة إنشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخلية بين البلاد العربية بين عدد من الدول العربية كما حدث في مجال التمدين والاستغلال الزراعي والآليات وما جاءت به الانبعاث وشركة عربية نقل وبناء الموانئ وعمل دراسات لإمكانات الإستثمار في طول الوطن العربي بحد لا تتجاوز مؤخرا من فكرة إنشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخلية بين البلاد العربية عاما واحدا تتكلف ١٥ مليون دولار وينبأها صندوق الإنماء ملامم المتحدة ومجلس الوحدة الاقتصادية والصندوق العربي للإنماء

وإذا كنا لا نمانع من ، بل نرحب ، بقيام درجة أكبر من التعاون في منطقة عربية جزء كمنطقة الخليج مثلا

فإننا نشعر لذلك أن يكون في الإطار العربي الإجم ولا يمسوق الحركة نحو التعاون والتكامل والوحدة العربية التماسك بما يساعدها ويدعمها . فذلك ليس من مصلحة الدول العربية الأخرى فقط وإنما هو أيضا من مصلحة بلاد الخليج ذاتها فهو يعطها تكاملا أكبر وأشمل واقتصادا أكثر اكتفاء وأقوى وثقلا دوليا أكبر وتعاملا مع الخارج أجدي وأقيد وقدرة على التسامو أكبر .. لسطا وتأثيرا .. في عصر التكتلات الكبيرة .

فلذا انقلنا الى إمكانات التعاون في الأقاليم العربي الجزء أي الخليج العربي ، ذلك في نطاق الإطار العربي الشكل العام فإننا نلاحظ أن هذه المنطقة تضم الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، العراق ، الكويت ، السعودية ، قطر وأنها جميعا فيما عدا المصراة والعربية السعودية بلاد صغرى مساحة وصغرى وبشكل واضح سكانا بل أن الإمارات العربية المتحدة كانت الى عهد قريب سبع إمارات منفصلة لم ترتبط معا برباط الدولة الواحدة الذي نرجو له المزيد من التوثيق مع الأيام — الا منذ ما يزيد قليلا على ثلاث سنوات وهي تعاني بشدة من نفس الأيدي العاملة الحرة ومن ندرة الكمادات الفنية ، وحتى بالنسبة للعراق والسعودية فإنها لا زالت تحتاج لليد العاملة الحرة وللخبرات الفنية في غير قليل من المجالات .

وأكثر من هذا فإن مجموع سكان كل هذه البلاد بما فيها العراق والعربية السعودية لا يصل رغم ما يعتبره من سكان خارج هذه البلاد — عرب أو غير عرب — الى ثلثي مجموع سكان إيران وحدها على الجانب الآخر من الخليج وتشترك هذه البلاد جميعا وبشكل عام في خلفها الاقتصادي وتحتاج الى جهود ضخمة للتغلب على التخلف ورفع عجلة التنمية .

ولا شك أنها تستطيع — إذا تعاونت بما — على طريق الوحدة الاقتصادية — بالتدرج — وفي إطار التعاون العربي الأشمل — أن تواجه مشاكلها بكفاءة أكبر وأن تحقق نموًا اقتصاديا أكبر وأكثر توازنا وأن تتجنب كثيرا من المضايقات التي ينجم عن كثرة من التكرار وعدم الاستفادة من السوق الأكبر وحجم الإنتاج الأمثل .

كما تشترك هذه البلاد — بسبب ثروتها البترولية والاستغلال غير المتكافئ لها بواسطة الغرب وخضعة الولايات المتحدة ولغة طويلة مع محاولة الغرب الإبقاء على كل ما يستطيع الإبقاء عليه من سيطرته واستغلاله — في أنها — عموما وخاصة — فيما عدا العراق والسعودية — بالافتقار بما يواجه من تحديات يبرى البعض أن سلطنة عمان واحدة من دول منطقة الخليج .

خليفة أو غير خليفة — أضف من أن تواجه التحدي فرادى ، ومن مصلحتها أن تلم شملها وتجمع قواها في هذه المواجهة — بل يمكن القول أنها حتى تنجمها في حاجة الى التكامل العربي الشامل لمواجهة ما يتهدها من مخاطر وهي مخاطر يمكن أن تكون أكبر من حدود إمكاناتها .

وإذا كان البعض ينادي بمسكوة تجييد الخليج (الذكور وحيد راضع مثلا) هاتنا نسرى أن هذه الفكرة مفكره غير واقعية بل هي أقرب الى الخيال . وإذا كان ذلك كذلك فلا بد للبلاد العربية أن تدعم مركزها بالمعمل المشتمل على ..

وهنى حين ننادي بالتعاون مع الجارة ايران — ما كانت مسنعة لهذا التعاون — فإن العريب لهذا التعاون يحقق بدرجة اكبر من التكامل بين الطرفين لو أن الجانب العربى كان يصرح كلا واحدا .

وإذا كان النمط وما نجم منه من ثروات ضخمة قد ساعد على تثبيت نظم الحكم القبالية في كثير من هذه البلاد فإنه أيضا قد أدى الى مع هذه البلاد لكثير من المصوبات البشرية المتنوعة ، وصحها على البلاد فيها حولها وعلى العالم الخارجي الامر الذي كان عاملا هاما من العوامل وراء القلق الإجماعي الموجود في بعض هذه المناطق وفيها حولها . ولقد كان من أحكم الأمور ما حدث من قيام اتحاد الإمارات العربية على أساس من التكامل المشترك الى حد كبير وخاصة أن أعداد السكان في الإمارات ليست أعدادا ضخمة مخيفه بل أن بعض البلاد البترولية قد وجد من الحكمة أن يبد به بالمعونة الى اشقائه حتى في المناطق المجاورة في الجنوب العربي مخفقا بذلك من الآثار الضارة التي يمكن أن تنجم من الإحساس العميق بالفارق الكبير بين جزء من المنطقة وجزء آخر منها .

وتتسبب هذه البلاد في أنها معبد اعميادا أساسا أو كبيرا جدا على بصير البترول وخاصة البترول الخام الى الخارج وإن هذا البترول بدر إيرادات ضخمة . وهناك كثير من القضايا المحطة بالبترول والتي يعم هذه المجموعة ويمكن أن يواجهها بما بفترة نكنا وأكثر فاعليه وحقق من ثم لنفسها جماعه — خيرا اكبر .

ومن ذلك مثلا التنسيق فيما بينها فيما يخص بالنسبة والانتاج — كما حدث الى الآن في نطاق الأوبيك ككل . ومن ذلك مثلا التدريب الجماعي في مواجهة أي تصرف يقوم به الشركات أو الدول المستهلكة . ومن ذلك العمل على بولي هذه البلاد لعملية الانتاج بنفسها من الناحية العملية وكذلك بولي العمليات البترولية الأخرى ابتداء من مرحلة الانتاج والتنسيق فيما بينها فيما يخص بهذه المراحل والتشخيصات . ومن ذلك على سبيل المثال المصرف المشترك في الترتيبات البترولية مع الخارج وفي استثمار ما يفيض من الإيراد البترولي بما يضمن استثمارا آمنا مستقرا وإيرادات منتظمة مستمر محل البترول الذي لا بد وأن ينهي الى الفناء . ويعطى قدرة اكبر على التواجهة والمساومة في هذه المجالات .

كذلك فإن المنطقة كما أسلفنا بقله عدد سكانها عموما تواجه مشكلة في هذا المجال وخاصة مع وجود الصناعات البترولية والآمل في الإنماء الاقتصادي وبالتالي ما يمكن وما يحتاجه المنشآت المختلفة من ايد عاملة وقوى عاملة مدربة وجبرات ضنة وما يقضيه ذلك من تربيئات وتسهيلات وما يحتاجه الوضع من توفير تسهيلات التدريب في المجالات المختلفة وما نجم عن وجود قوى عاملة بنسبة كبيرة من الخارج في قلب المنطقة من آثار وما يعمل بها من قضايا .. كل هذه أمور جادة يمكن تناولها في المنطقة ككل على أساس مشترك بما يحقق مصالحها وذلك في إطار ترابط عربي صحي شامل .

ألا أن المنطقة لا تزال تعاني من كثير من موقفات للتعاون المشترك ، فهناك كثير من المشاكل مثل مشاكل الحدود بين كثير من هذه البلاد أهداها والأخرى ، وهناك كثير من الحسابات والصعوبات والخلافات ، ولا يردد القوى الخارجية التي لها مصلحة في إبقاء الأوضاع على حالها في انكفاء نازها أو حتى في حلها أصلا وهناك النزعات الخفية الضيقة واختلاف أنماط ومناهج الحكم في الأنظمة الخليجية .. الخ .. الخ .

وواجب الدول الخليجية . بل وواجب البلاد العربية جميعا أن تعمل على إزالة الحسابات وتسوية المشاكل بين هذه البلاد ، ومن ذلك ما تم من تسوية مشاكل الحدود بين السعودية والبحرين والسعودية والإمارات والعمل على تسوية الخلافات بين العراق والكويت مثلا ومحاولات دفع التعاون بين العراق والسعودية خطوة الى الأمام الخ . كذلك يمكن الإشارة في هذا المجال الى محاولات الوساطة في قضية ظفار .

وقد أدت الظروف البترولية والعربية الى أن تحرك البلاد العربية لتسوية خلافاتها وتتقارب من بعضها وبكثير أن نشر — الى جانب ما سبق — الى تصريحات السيد / سالم ربيع علي فيما يتعلق بالعلاقات بين اليمن الجنوبي ومن بلاد الجنوب والخليج العربي ، ونذكر أجد الكتاب أننا أمام ظاهرتين هامتين ألا وهما : مآرب واضع بين الكميات السياسية ذات الأنظمة المتشابهة . وثانيهما : الانزعاج والحرار بين الانتاجيين السياسيين والمختلفين على طول سواحل الخليج والجزيرة . وهذا يمكن من المراجعة الأتدر للتحديات .

كذلك من واجب دول المنطقة أن تعمل - بحسب الخطوات المناسبة التي تساهم لتحقيق المزيد من التعاون - أن تعمل معا على وضع أسس التعاون الشامل بينها ضمن إطار محددة وقائية ومستمرة .

وقد قدمت بعض اعقبات حديثة وإن كانت بقصورة على بعض دول الخليج ومحدودة بالمسائل غير السياسية ويدعو البعض لوجوده تدريجية اقتصادية وثقافية واجتماعية ثم سياسية . كما يدعو إلى تنسيق السياسة الخارجية وموحد النمثل الدبلوماسي والنمثل في المنظمات الدولية وتنسيق السياسة الدفاعية . كما لعبت الوبك العربية دورا هاما في عدد من المشروعات المشتركة ذلك أن « الدول المتجة تدرك أن عليها أن تعمل على دعم وسامية خزانها في مجال النفط وأن اسلم الطريق إلى هذه الغاية هو التضامن فيما بينها لتنفيذ مشروعات نمطية مشتركة » ومن هذه المشروعات مشروع الناقلات ورأس ماله ٥٠٠ مليون دولار وشركة الاستثمارات العربية ورأس مالها ١٠٠٠ مليون دولار ومشروع العرض الجاف الذي وضع حجر الأساس له في ١٩ / ٢ / ١٩٧٥ وهذه المناسبة أعلن رئيس وزراء البحرين أن « المشروع يتجاوز ولا شك النطاق الاقتصادي والامثالية المعقودة عليه ، وسيسجل لهذه الامة الكيرة هدمين ساهبين طالما راود خواطر ابنائها المؤمنين بوحدتها وهما التعاون العربي باوسع معانيه والاستثمار الانشائي الفعال لواردها: وثروتها الفايضة » .

هذه المشروعات وغيرها مما تشترك فيه بلاد الخليج باهبيتها الكبرى في الوبك وكذلك مما تقوم في الخليج على أساس من الدراسة والتنسيق تقوم على أساس تكامل المنطقة الواحدة وتدعم هذا التكامل . ونحن نرجو أن يتحقق منها ومن غيرها الكثير .

أن التعاون المشترك بين دول الخليج - على طريق الوحدة - ضرورة لا غنى عنها ويكني هذا أن نشر إلى ما جاء في تصريح لولي عهد البحرين في زيارته للكويت: « بما أن هذا العصر هو عصر الدول المتعلاقة بمس الواضح أنه ليس هناك مجال للدول الصغيرة للبقاء منفردة وإن حاولت فإن ذلك سيضعها هتما للزيد من الخلل والضعف في الوقت الذي تزداد فيه الدول المتقدمة تقما وكل ذلك يدفعنا للإيمان بمبدأ التعاون القائم على حسن النية أولا ووضوح الرؤية ثانيا » .

وفي اجابة له عن سؤال عن الاتحاد بين البحرين وقطر والحد الإمارات اجاب وزير خارجية البحرين مهتر الجمهوريعة (١٢ / ٢ / ١٩٧٥) :

« أن هذه البلاد كيلة السكان وهي في اشد الحاجة للوحدة ومصر المنطقة يحتاج إلى كيان موحد وهناك بعض العقبات التي عطلت الوحدة حتى الآن ... ولكن هذا العام سيشهد اجتماعا على مستوى القمة بين هذه الإمارات لوضع أسس التكامل بينها » .

على اننا نعود فنذكر أن هذه الجهود الخليجية لا يمكن إلا أن تكون في إطار تكامل عربي أشمل هو ضروري للتنمية موارد المنطقة واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي يحقق الخير الأعظم لإنشاء المنطقة والذي يحقق الخير للوطن العربي جميعا .

وننبأ أن تؤكد هي النهاية « أنه لا نجاح لتكامل اقتصادي عربي إلا إذا أنشئ الوعي به وازداد التصميم عليه ودق التخطيط له وإلا إذا عهد بإدارته إلى أجهزة كفاءة متماونة وضمن لقراراتها قدرا مضموسا متزايدا من التنفيذ الصادق السريع » .

تقارير الاداء :

وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير

د. على عبد الرحيم *

يشكل تقارير الاداء جزءاً رئيسياً من نظام المحاسبة الادارية في المشروع ، اذ انها تمكن الادارة من تحقيق وظيفة الرقابة بشكل فعال . ويذكر Welsch ان طريقة اعداد واستخدام هذه التقارير تؤثر بشكل خطير على مدى تحقيق المشروع لاهدافه المخططة .

"The performance reporting phase of a Comprehensive budget program is very critical, and the manner in which it is handled will in turn have a significant effect upon the extent to which the planned goals and objectives are attained." (1)

يهدف هذا البحث الى دراسة تقارير الاداء كوسيلة للاتصال واقتراح القواعد والمبادئ التي يجب أن يمكن اعدادها واستخدامها .

يحتاج المشروع عادة الى عدة أنواع من التقارير الخارجية External Reports السنوية التي تعد لجهات خارجية مثل مصلحة الضرائب والتقارير التي تقدم لاصحاب المشروع Owners Report والتي تعتمد طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . والتقارير الداخلية Internal Reports وتعد هذه التقارير للاستخدام الداخلي في المشروع ويجب أن تعد طبقاً لاحتياجات ادارة المشروع نفسه وتشمل هذه تقارير الاداء والتي تعد على فترات منتظمة يومية أو اسبوعية أو شهرية على حسب حاجة الادارة وهي عادة تقارير تتبع نفس النمط والشكل من فترة الى اخرى حتى يسهل على المدير المستخدم لهذه التقارير قراءتها ومقارنتها الاداء في الفترات المختلفة واستخدامها بشكل فعال في مجال الرقابة الادارية . وعادة ما تقارن هذه التقارير بين الاداء المعلى والخطة وتوضح درجة كفاءة الاداء ويؤدي استخدام هذه التقارير من فترة الى اخرى الى ظهور الحاجة الى نوع اخر من التقارير والتي تسمى بالتقارير الخاصة . Special Reports

وبعد التقارير الخاصة لايراز مشاكل معينة ظهرت كتجربة لاستخدام تقارير الاداء خلا ما اتضح من تقارير الاداء ، مثلا ان هناك مشكلة طاقعة غير مسجلة في احد الاقسام يمكن في هذه الحالة اعداد تقرير خاص لايراز هذه المشكلة وتوضح اسبابها واقتراح كيفية معالجتها .

ونحتاج المشروعات الى الانواع المختلفة من التقارير التي ذكرت سابقا ولكن هذا يعتمد على حجم المشروع . وكلما زاد حجم المشروع كلما احتاج الى نظام فعال لتقارير .

* استاذ مساعد قسم المحاسبة والراحة ، والمعيد المساعد بكلية التجارة والاقتصاد والمعلوم السياسية - جامعة الكويت .

Welsch, Glenn A. Budgeting Profit Planning and Control, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1971, P. 496

وكلماً نبدأ المشروع يجب اعاده النظر في نظام التقارير حتى يتواءم نظام التقارير بنسبنا مع المشروع نفسه .

ويعتمد الإدارة اعتماداً كبيراً على التقارير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الإدارية المتناسبة . لذلك يجب أن يعد أعداداً مناسبة طبعاً لإحتياجات الإدارة إذ أنها تستخدم كوسيلة اتصال بين المحاسب والمدير من جهة وبين المدير ورئيسه من جهة أخرى . ويؤكد إحدى الدراسات لجمعية المحاسبين الأمريكيين هذا المعنى بقولها :

"In order to be useful to management, Accounting information must be communicated to management personnel. Communication implies that a person receiving the information understands the nature and significance of material contained in the reports he receives. When communication is genuinely effective management's actions and decisions are likely to be based on the facts which they receive rather than on an untested impressions and guesses. However, there is reason to believe that accounting reports to management have not always achieved their intended purpose because the reports were not understood, recipients lacked time required to grasp the meaning or the content of reports was not relevant to problems facing the persons who receive them." (1)

ومن هذه الدراسة نضع أنه بالرغم من أن هذه التقارير يجب أن تعد كوسيلة اتصال لتيسر مساعد المسؤولين الإدارية المختلفة في المشروع على الرقابة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة إلا أن هذه التقارير لا تستخدم كنسجة لعدم فهمها بواسطة الإدارة أو أن الإدارة لا تخصص الوقت الكافي لقراءة وفهم محتوى التقارير واستخدامها أو أن التقارير ليست مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمشاكل التي تواجهها الإدارة .

ونتيجة لهذا تفشل التقارير كوسيلة اتصال ويفشل التقارير كوسيلة اتصال ينتج عن هذا عدم استخدام الإدارة للتقارير كأساس لاتخاذ القرارات ورسم السياسات الإدارية والبدائل لاستخدام التقارير في هذه الحالة هو خبرة المدير المبنية عن انطباعه وبخبرته . أي أن الفرق ببساطة شديدة بين استخدام التقارير وعدم استخدامها هو الفرق بين الأسلوب العلمي في الإدارة والأسلوب غير العلمي الذي يعتمد على الصدفة والتخمين فقط . ولا يمكن الادعاء بأن استخدام التقارير يقلل من شأن استخدام المدير لخبرته بل على العكس فإن استخدام المدير للتقارير بمساعدة على استخدام خبرته بشكل علمي وفعال . إذ أن استخدام الخبرة في هذه الحالة لا يعتمد على الانطباع والتخمين بل على حقائق التقارير .

وفي حالة نجاح التقارير كوسيلة للاتصال فإنها تؤثر على القرارات الإدارية . وعلى هذا الأساس يجب على مصمم التقارير أن يدرس ويفهم بعض مشاكل وإحتياجات الإدارة ومن ناحية أخرى يجب على مستخدم التقرير أن يدرس ويفهم بمعنى نظام التقارير المستخدم في المشروع ومعنى البيانات المقدمة إليه وكيفية استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات . من هذا نضع أن المحاسب والإداري أصبحا متصلين معاً بشكل مباشر ومتناسك في ظل نظام للمحاسبة الإدارية وأصبح الاتصال في هذه الحالة اتصالاً ذات اتجاهين two way communication ويؤدي الوصول إلى هذه الحالة من التفهم المتكامل لكل منهما لمشاكل الآخر وأسلوبه لا يمكن أن ينجح نظام التقارير كأساس للرقابة الإدارية واتخاذ القرارات ورسم السياسات .

وسنرى تقارير الأداء بأنها نقل إلى المستويات الإدارية المختلفة صورة عن الأداء الفعلي مقارناً بالخطوة وعلى هذا فهي توضح درجة كفاءة الأداء الفعلي ويمكن درجة كفاءة الأداء في الحقيقة كفاءة المستويات

1 "Reports, which management find most useful" NAA Bulletin, Accounting Practice, report No. (Feb 1960)

الإدارية المسؤولة عن التنفيذ وعلى هذا فنقارير الأداء تمثل مشكلة سلوكية حيث أنها تظهر كفاءة وعدم كفاءة المسئولين عن التنفيذ . وإذا لم تحسن الإدارة استخدامها فقد تؤدي إلى علاقات سيئة بين المحاسب والمدير من ناحية وبين المدير ورئيسه من ناحية أخرى إذ أن المحاسب في هذه الحالة يظهر عيوب القسم وعدم كفاءته أمام رئيسه وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العيوب وعدم الكفاءة تنشر في تقارير . وهذا يضيف إلى مشكلة قديمة وهي أن المديرين التنفيذيين ينظرون إلى المحاسب على أنه يقصر خدمته على مستوى الإدارة العليا في المشروع . . . ويجب على المحاسب الإداري أن يفهم من تلك النظرة بحيث تصبح النظرة إليه أنه يقدم خدماته إلى الإدارة العليا والوسطى والمنويات الدنيا ويصل في تقديم خدماته حتى المستوى الإشرافي الأول (رؤساء العمال) .

يجب أن يشعر المدير أن المحاسب يقدم إليه خدمة معينة وأن إبلاغه بالنتائج السليمة للقسم يساعده هو أولاً في تغطية المبيعات الموجودة في القسم وهل المشكلة وبالتالي يساعده على رفع كفاءة قسمه ويجب أن يكون المحاسب حريصاً جداً في شرح أسباب الانحرافات وعدم الكفاءة في القسم وفي رأيي أنه يجب أن يعرف على وجه نظر رئيس القسم في الانحرافات قبل كتابة تقريره .

وهناك قواعد معينة يجب أن يلتزم بها مصمم التقارير منها :

١ - أن يصمم النظام ليناسب الظروف الصعبة للمشروع أي يجب عليه أن يدرس النظم الإداري للمشروع وتحديد المسؤوليات فيه حتى تصمم التقارير طبقاً لجدا محاسبة المسؤولية Accounting Responsibility ويجب عليه أيضاً أن يدرس الهيكل المالي والتكاليفي والفنى للمشروع حتى يستطيع أن يحدد المشاكل الرئيسية التي يجب أن يبرزها التقارير كما يجب عليه أن يقبل الأشخاص المسئولين عن إدارة المشروع حتى يعرف في احتياجاتهم بالنسبة للتقارير .

٢ - يجب أن يعد نظام التقارير ليساعد الإدارة في الرقابة على أداء المشروع ككل وكذلك في الرقابة على أداء الأقسام المختلفة في نفس الوقت كما يذكر

"... the process of management is to a Considerable degree the Continuing Study of different sections of the business, one by one, Combined with overall studies of groups, sections and of the whole business.

"Sectional studies alone will not be conclusive for they do not take account of the happenings elsewhere in the business. Overall studies alone will provide no conclusive evidence about which part of the business is responsible for what happenings,

Both kinds of study are needed."

و يجب أن نعطي الصورة العامة للأداء في تقرير ملخص نتيجة التفصيل في تقارير أخرى حتى يستطيع المدير أن يرى الصورة العامة أولاً ثم يحدد المشاكل الرئيسية في الأداء الفعلي ثانياً ثم يفحص ويدرس هذه المشاكل لتحديد الإجراءات العلاجية المطلوبة ثالثاً . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باستخدام مبدأ الإدارة بالاستثناء Management by Exception في إعداد التقارير .

٣ - يجب أن تصمم التقارير بحيث تظهر اتجاه الأداء الفعلي مقارنة باتجاه الخطة حيث أن الاتجاه يساعد المدير على معرفة ما يجب أن يفعله في المستقبل لتحقيق أهداف الخطة في الفترة المقبلة . وعلى هذا فالاتجاه يقدم بيانات تضيء فترة مستقبلية ولا يقتصر فقط على البيانات التاريخية والفترات الماضية ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إظهار الأرقام المجمعة حتى تاريخ التقرير مقارنة بالخطة .

٤ - مقارنة الأداء الفعلي بالخطة . . . وعلى هذا تعتبر الخطة مقياس موضوعي للأداء الفعلي والانحراف وتكون بيانات الموازنة التوضيحية المرفقة وتقارير الأداء هي الأساس للمناقشة بين المسئولين الإدارية المختلفة كما يجب أن يلتزم كاتب التقرير بملصقة الموضوعية .

Edey, Harold C. Business Budgets and Accounts, London; Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd. 1964, P. 18.

٥ - يجب ان تصمم التقارير بشكل نمطى من فترة لآخرى حتى يستطيع المدير ان يفهمها ويجب ان توضح له المشاكل الرئيسية التى أدت الى الانحراف بمجرد النظر الى التقرير .

٦ - يجب ان نعد التقارير بلغة سهلة يفهمها المستخدم وعلى هذا يجب ان تناسب المستوى التعليمى للمدير . يمكن اعداد بيانات محاسبية للمديرين الذين درسوا العلوم التجارية وتقديم بيانات فى شكل رسوم بيانية للمديرين الذين درسوا العلوم الهندسية وهكذا .

٧ - يجب ان يقوم مصمم التقارير بحملة تعليمية لتقديم نظامه الجديد الى المستويات الادارية المختلفة وان يطمئنهم بشعرون بانهم شاركوا فى تصميم النظام وان اراهم قد درست بعناية مما يساعد على قبولهم للنظام وتأييده واستخدامه .

٨ - يجب ان يقوم المحاسب بشرح الارقام المختلفة ونحوها للمستويات الادارية المختلفة وخصوصا المستويات الدنيا حتى يساعدهم على فهم التقارير ويتفهم استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات المطلوبة المناسبة .

٩ - يجب ان تكون بيانات تقارير الاداء أساسى منجبة المستويات الادارية الطيبة للمستويات الدنيا مما يساعد على استخدام المستويات الدنيا لبيانات التقارير .

١٠ - يجب ان نعد التقارير على فترات منتظمة طبقا لاحتياجات الادارة وطبيعة عمل المشروع وكلما قلت الفترة زادت التفاصيل .. فبيانات التقارير اليومية أكثر تفصيلا من البيانات الأسبوعية وهذه بدورها أكثر تفصيلا من البيانات الشهرية وهكذا ، حيث ان البيانات الأسبوعية أو الشهرية هي عبارة عن ملخص للبيانات اليومية وعلى ذلك فهي أقل تفصيلا .

١١ - يجب ان نعد البيانات سرعة فلا يجب ان تكون الفترة بين التنفيذ الفعلى واعداد التقرير كبيرة . هنى يمكن اكتشاف الاسباب الحقيقية للانحرافات واتخاذ القرارات المطلوبة بسرعة .. ويمكن للمشروع هنا ان يستفيد من البيانات الهائلة للمحاسب الالكترونى والآلات الحاسبة .

١٢ - يجب ان تكون البيانات مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمشاكل الرئيسية
Relevant to the main problem areas

للمستوى الإدارى الذى يقدم اليه التقرير .

١٣ - يجب ان يعاد النظر فى هذه التقارير بعد استخدامها فعلا .. فالهدف لنجاح النظام هو التطبيق الفعلى واستخدام المستويات الادارية المختلفة للتقارير ويجب ان نعمل هذه التقارير طبقا لنتائج التطبيق . كما يجب إعادة النظر فى نظام التقارير من وقت لآخر لاختيار مدى ملائمتها للاحتياجات المتطورة للادارة .

١٤ - يجب ان نعد تقارير مختلفة للمستويات الادارية المختلفة العليا والوسطى والدنيا .. ونجد ان اهتمامات كل من هذه المستويات الثلاث مختلفة .. ففى حين تهتم الادارة العليا باداء المشروع ككل اى الصورة العامة للاداء .

والمشاكل العامة التى تؤثر على السياسات الادارية دون الدخول فى التفاصيل ، تهتم الادارات الوسطى بالانقسام الرئيسية المسؤولة عنها سواء كانت تمثل اقسام البيع او الانتاج او الخدمات فى حدود السياسات الادارية التى ترسمها الادارة العليا . وتتدخل فى تفاصيل الاداء بالنسبة للانقسام المسؤولة عنها بينما تهتم الادارة الدنيا بالاداء اليومى للنقسم او الوردية المسؤولة عنها . وعلى هذا الاساس تتغير الاداء والملاحظين ورؤساء العمال يجب ان تكون تفصيلية وسهلة الفهم ومرتبطة ارتباطا مباشرا بعمل ومسؤولة الملاحظ ويجب ان تكون يومية أو اسبوعية على أقصى تقدير .

فمثلا ، يمكن للادارة العليا ان تراتب الصورة الإجمالية للاداء عن طريق بيانات شهرية وربع سنوية ممتدة فى تقارير نتائج الأعمال وقائمة تدفق الأموال والتقارير العامة للانتاج والبيع والتمويل ويمكن اعداد بعض الرسوم البيانية لمحلل رأس المال المستثمر وبعض الإحصاءات عن تطور رأس المال العامل .

ويمكن للإدارة الوسطى أن تراقب الانقسام المسئولة عنها عن طريق بيانات مصبيلة أسبوعية وشهرية سجل ملخص أداء الانقسام المسئولة عنها كان بعد تقارير المدير المبيعات عن أداء المناطق والكلاء المخططين مقارنة بالخطة . ويمكن للإدارة الدنيا أن تراقب الوردية أو القسم المسئول عنها عن طريق بيانات مصبيلة يومية أو أسبوعية .

ولا شك أن نظام التقارير الدورية كجزء من نظام الرقابة بالمشروع يعضد أساسا على أهداف المشروع وقدره ومشاكله ويربط ارتباطا وثيقا بالتنظيم الإداري للمشروع . ولا شك أنه مهما اختلف التنظيم الإداري للمشروع فلا بد من وجود إدارة عليا وإدارة تنفيذية ونهزم الإدارة العليا للمشروع بالصورة المناسبة للإدارة بينما نهزم الإدارات التنفيذية المختلفة بالإدارة على حدود مسئوليتها .

ومن هذا يتضح أن تقارير الإدارة العليا تخطط اختلافا جوهريا عن تقارير الإدارة التنفيذية إذ يجب أن تمد الأولى لتعطي صورة كاملة عن أداء المشروع ككل بينما تمد الثانية لتعطي صورة كلية عن أداء جزء معين من المشروع (إدارة أو قسم) .

التقارير الدورية الخاصة بالإدارة العليا للمشروع :

قد يقوم النظام على إمداد الإدارة العليا للمشروع بتقارير شهرية وربع سنوية ولكن يجب أن تكون هذه التقارير متكاملة غملا تعرض التقارير الشهرية العمليات الجارية بينما تعرض التقارير الربع سنوية العمليات الراسمالية .

١) التقارير الشهرية :

وهي أن العام يحوى ١٢ أسبوعا نبتجسم تقسيم هذا العام إلى أربعة فصول وكل فصل يحوى

١٣ أسبوع كما يلي :

الفترة الأولى (أسابيع ١ - الفترة الثانية (أسابيع ٤ - الفترة الثالثة (أسابيع ٥ - وعن كل فترة من هذه الفترات يمكن اعداد وتقديم التقارير التالية :

١ - قائمة الدخل .

٢ - التقرير المالى وتقرير عن نشاط المبيعات والارباح .

٣ - تقرير عن تشكيلة المبيعات والربحية .

٤ - تقرير عن مصروفات الإدارات المختلفة .

أولا - قائمة الدخل :

يجب أن تكون قائمة الدخل التقرير الدورى الأساسى فى نظام التقارير الشهرية بينما تكون التقارير الأخرى تقارير مساعدة أو تفصيلية للتقرير الأساسى وتابع هذا المبدأ بإعطاء المدير قائمة تحوى الصورة العامة ثم قوائم مساعدة تحوى تفصيلات الصورة العامة يعتبر أحد الأسس المهمة فى عرض البيانات على الإدارة العليا إذ أن هؤلاء المديرين يريدون أساسا أن يعرفوا الصورة العامة أو الهيكل العام للنشاط دون التطفل فى التفاصيل فإن أرادوا بعد فهم الصورة العامة تتبع تفصيل معين فيمكن لهم أن يتطعموا ذلك عن طريق دراسة التقارير التفصيلية المرفقة بقائمة الدخل. وتابع هذا المبدأ بفتح للبرر العام أن يرى الصورة العامة وينتظم منها المشاكل المهمة (ضمما جدا الإدارة بالاستثناء) ثم ينتبع هذه المشاكل فى التقارير التفصيلية وحيث أن أفراد الإدارة العليا ليسوا كلهم محاسبين كما أنهم لا يملكون الوقت الكافى لفهم التواضى الفنية فى المحاسبة لذا وجب أن يكون عرض التقرير عرضا مبسطا ويجب أن يتعد عن التواضى الفنية أى يأخذ شكل التقرير لا شكل المحاسب .

كذا يجب أن يشرح التقرير ذاته للمديرين المختصين وأن يؤخذ رأيهم فيه حتى يتأكد مصمم النظام أن المعلومات والبيانات تستخدم بنفس الطريقة التي وضعها المصمم وهذا في حد ذاته لا يعدو أن يكون مروجيا للنظام يحصل منه المصمم على موافقة المديرين وقبولهم ومضيدهم للنظام .

ويجب أن تعرض قائمة الدخل بخصا لمعطيات التشغيل والتجارة عن الشهر () أو ٥ أسابيع كما سبق أن أوضحنا (ويجب أن تعرض لك يمتد إلى البساطة والتركيز يعرض الصورة الإجمالية للمنشأ تحت التوبيطات المناسبة لكل حالة .

وهي حالة إذا ما كان نظام التكاليف القائم ينتج نظرية التكاليف الخفيرة فيجب أن تقسم التكاليف إلى خفيرة وثابتة .

وإذا ما أتبع نظام التكاليف المعيارية أيضا فيجب أن نقارن التكاليف المباشرة بالتكاليف المعيارية . وهذه المقارنة تساعد على معرفة وتحديد الانحرافات بين التكاليف المعيارية والمعلنة . ويجب أن تعرض هذا التحليل إجمالاً في قائمة الدخل وبمضيداً في القوائم المساعدة . فمثلاً تعرض الانحرافات السلبية في قائمة الدخل أما تحليل هذه الانحرافات الكلية إلى مكوناتها سواء كانت تغير في السعر أو الكمية فيجب أن تعرض في القائمة التفصيلية .

وبهذا الشكل يمكن للادارة العليا أن ترى الصورة الإجمالية بشكل بسيط دون أن تغرق في التفاصيل أو التفاصيل الفنية من أرادت تتبع انحراف معين يمكن لها ذلك على القوائم التفصيلية . وعلى هذا طريقة العرض المقترحة تساعد الادارة العليا على متابعة المديرين التنفيذيين كأساس لحل المشاكل الرئيسية في المشروع واتخاذ الإجراءات المصحة .

ويجب أن تعرض القائمة أيضا الربح الحدي المعيارى وأثر الانحراف على هذا الربح . وفي هذا فصل بين مسؤولية ادارة المبيعات ومسئولية ادارة الإنتاج عن الانحرافات إذ أن الانحراف بين الربح الحدي المعيارى وبين الربح الحدي بالوازنة يكون مسؤولية ادارة المبيعات حيث انها مسؤولة عن أسعار البيع وقلة المبيعات ما دام الإنتاج قد توافر في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة في حين أن الانحراف بين الربح الحدي المعيارى كنتيجة لزيادة التكاليف المعلقة الحدية عن التكاليف الحدية المعيارية تكون مسؤولية ادارة الإنتاج حيث انها مسؤولة عن الكلفة في استخدام عوامل الإنتاج . وعلى هذا الأساس يتبع هذا العرض مبدأ « محاسبة المسؤوليات » إذ أنه يوضح المسؤولية في الانحراف وكذا يتبع أيضا مبدأ الادارة عن طريق الاستثناء .

وبهذا الشكل تساعد هذه المبيانات الادارة العليا للمشروع على تحديد ومناقشة المشاكل الجوهرية ومساعدة المدير التنفيذي المسؤول لمعالجة هذه المشاكل واتخاذ الإجراءات المصحة .. وبهذا يحقق هذا الجزء من القائمة ثلاثة أهداف هامة :

- ١ - عرض الصورة الإجمالية لنشاط المشروع دون الدخول في التفاصيل .
- ٢ - مساعدة الادارة على معرفة الانحرافات الهامة والمشاكل الرئيسية .
- ٣ - مساعدة الادارة على متابعة المدير التنفيذي المسؤول عن الانحراف .

أما الجزء الثاني من القائمة فيجب أن تعرض التكاليف غير المباشرة ويجب أن تجمع هذه التكاليف وتعرض طبقاً للمسؤوليات الوظيفية (الإنتاج - التسويق - الادارة) وكذا يجب أن نقارن بالوازنة .

ويجب أيضا اتباع مبدأ عرض الصورة الإجمالية على قائمة الدخل ، أما التفاصيل فيجب عرضها في قائمة مرتفعة أخرى وكذا يجب عرض الانحرافات الكلية في هذه القائمة أما مكونات هذه الانحرافات فيجب أن تعرض في القوائم المساعدة .

ويجب أن تعرض القائمة مقارنة بين المعطيات وتقديرات عن الفترة () أو ٥ أسابيع (وكذا يجب أن تعرض الاتجاه من طريق عرض الأرقام التجميعية للموازنة والمعطيات من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المحد منها القائمة وكذا يجب عرض الأرقام التجميعية للمعطيات عن نفس المدة من العام السابق ..

فلو فرضنا مثلاً أن فترة الموازنة هي عام كامل ١٩٧٤ وأن المحاسب يعد قائمة الدخل عن الفترة الخافضة وهي شهر مايو سنة ١٩٧٤ ففي هذه الحالة تساعد القائمة المقترحة على إجراء المقارنات الهامة التالية :

١ - مقارنة الفعلى بالتقديرى عن الفترة (عن شهر مايو سنة ١٩٧٤) .

٢ - مقارنة الفعلى بالتقديرى لتبيان الاتجاه المقارن من اول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المهد عنها القائمة اى من اول يناير سنة ١٩٧٤ حتى نهاية مايو من نفس العام .

٣ - مقارنة الارقام الفعلية التجميعية من اول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المهد عنها القائمة لكل من عام الموازنة والعام السابق اى مقارنة الارقام الفعلية التجميعية للفترة من اول يناير حتى اخر مايو سنة ١٩٧٤ بالارقام الفعلية التجميعية للفترة من اول يناير حتى اخر مايو سنة ١٩٧٣ (العام السابق) .

وبهذا الشكل تساعد القائمة القصمة الإدارة العليا على معرفة النتائج الفعلية ومقارنتها بالتنبؤات المقدرة وتحديد الانحرافات ومعالجة المشاكل المهمة ومنابعة المديرين التنفيذيين المسؤولين عن هذه الانحرافات بقصد اتخاذ الاجراءات المصححة الكفيلة بتجنب هذه الانحرافات فى المستقبل كما تساعد أيضا على معرفة اتجاه النشاط الفعلى خلال فترة الموازنة بالمقارنة مع اتجاه النشاط التقديرى وعلى هذا تساعد الإدارة مقدما على رؤية ما اذا كان المشروع بالجهد الذى بذلته الإدارة حتى الآن يستطيع فى نهاية العام تحقيق الموازنة او ماذا يجب ان نفعله الإدارة حتى يحقق الموازنة .

كما يساعد أيضا على معرفة اتجاه النشاط الفعلي في خلال فترة الموازنة مع اتجاه النشاط الفعلي للمعام السابق ومعرفة ما إذا كانت تكلفة المشروع قد زادت أو نقصت عن تكلفة العام السابق .

وعلى هذا تحقق القائمة المقترحة القواعد العامة لعرض البيانات التي توضح المشاكل الرئيسية المهمة في المشروع والقرارات الإدارية في حل هذه المشاكل .

ويجب أيضا أن تعرض القائمة نسبة التحقيق الفعلي مقارنة بالموازنة حتى يمكن تبين مدى دقة التقديرات بالموازنة .

وفي هذا الصدد تستخرج نسبة التحقيق الفعلي للموازنة عن الفترة (شهر مايو سنة ١٩٧٤) والنسبة التجميعية (من يناير إلى مايو سنة ١٩٧٤) .

ويؤدي هذا إلى معرفة دقة الموازنة وكذا معرفة مدى التنفيذ الفعلي لتقديرات الموازنة .

وإذا كان المشروع إحدى الوحدات الاقتصادية المؤسسة أو لشركة قابضة فتساعد هذه القائمة على عرض نتائج المشروع بصورة إيجابية على الإدارة العليا للمؤسسة ، وهكذا تعتبر أساسا لرقابة الإدارة التنفيذية وكذا لرقابة الإدارة العليا للمؤسسة على الإدارة العليا للمشروع .

ويجب أن تعد هذه القائمة مع جميع التوائم المساعدة لها بأسرع وقت ممكن بعد انتهاء الفترة المصد عنها القائمة (شهر مايو) ولا يجب أن يندى وقت الاجتماع لمجلس إدارة المشروع (أسبوعين مثلا بمسند انتهاء الفترة أي نقاش قائمة مايو في منتصف يونيو) .

ويجب أن توزع هذه القائمة والتوائم المساعدة للتصديقات لها على أفراد الإدارة العليا قبل انعقاد مجلس الإدارة بوقت كاف .

ثانيا - التقارير المساعدة لقائمة الدخل :

يجب أعداد مجموعة من التقارير المساعدة لقائمة الدخل يمكن أن تتبلى في تقرير مالي وكذلك تقارير عن نشاط التسويق وتشكله الهيئتين والربحية والإنتاج والمصرفيات والائتمانات .

وتساعد هذه التقارير الإدارة العليا على فهم المعنى الحقيقي للأرقام ويقوم المذهب الإداري بأعداد التقارير المالي ويجب أن يعلق على النتائج بشكل موضوعي ودون تعرض لأشخاص معينين ويجب أن يركز التقرير على المشاكل كما توضحها قائمة الدخل ويجب أن يوصي في حدود خصصه بالقرارات المناسبة في كل حالة .

ب (التقارير الأربع سنوية :

بالإضافة إلى التقارير الشهرية الدورية السابق ذكرها التي تعد وتقدم الإدارة العليا للمشروع يمكن أعداد التقارير الأربع سنوية الآتية في نهاية كل فصل أي (في نهاية كل ١٢ أسبوع) :

- ١ - قائمة المركز المالي .
- ٢ - قائمة تدفق الأموال .
- ٣ - قائمة الانصافات الرأسمالية .
- ٤ - مجموعة من العلاقات المالية .

ويجب أن تعد قائمة المركز المالي على شكل قائمة حيث أن هذا يسهل من فهمها وينقل من التلمية الفنية منها كذلك يجب أن تعرض الصورة الإيجابية للأرقام وتترك التفاصيل لعرضها في التوائم التفصيلية المساعدة حتى تستطيع الإدارة العليا أن ترى الصورة العامة وتركز على المشاكل الجوهرية وتتبع هذه المشاكل بالتفصيل في التوائم المساعدة وكذلك يجب مقارنة الأرقام الفعلية بأرقام الموازنة التفصيلية لنفس الفترة وكذلك مقارنة الأرقام الفعلية لنفس الفترة من العام السابق .

وتوضح قائمة تدفق الأموال حركة الأموال بجانبها - المصادر والاستخدامات ويجب أن تعرض حركة الأموال بصورة شاملة من أول فترة الموازنة حتى انتهاء الفترة المد عنها القائمة .

وتوضح قائمة الإحصاءات الراسمالية تحليل لبعض الأرقام الإحصائية الظاهرة على قائمة المركز المالي وتدفع الأموال هي تقدم تحليلاً لأرقام الأصول الثابتة مقارنة بالخطة وكذلك تحليلاً لمكونات الأصول المتداولة . ويجب أن تكون المقارنة بين الموازنة والأرقام العملية هنا على أساس مقدار ما يمثلته الأرقام من مبيعات أسبوعية . فمثلاً إذا كان رقم الموازنة بالنسبة للمخزون من المنتجات تالفة الصنع قد قدر على أساس أنه يمثل أربعة أسابيع مبيعات فمقابل الأرقام المعلنة مع أرقام الموازنة يجب مقارنة ما إذا كان المخزون يمثل أربع أسابيع مبيعات أو أكثر أو أقل .

وتساعد هذه المقارنة على معرفة مقدار رأس المال العامل المتاح في المخزون وما إذا كان من الممكن إعادة النظر في سياسة التخزين بالشروع .

ويجب أيضاً مقارنة المائد التجميعي الفعلي (من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة التي نعد عنها التقرير) مع المائد الذي يجب أن يحقق خلال فترة الموازنة ، أي المائد الذي اقترضته الإدارة الطبيعيًا عند تقدير أرقام الموازنة .

وعلى هذا الأساس فهذه البيانات لا تمثل بيانات تاريخية أو تقديرية فقط بل تمثل أيضاً التغير الذي يجب أن يحدث حتى تتحقق الموازنة في نهاية العام .

وعلى هذا يقدم هذا الجزء بيانات إيجابية للإدارة عن ماذا يجب أن يحدث حتى تتحقق أهداف الموازنة في نهاية العام . وهذا في حد ذاته دليل واضح على تطور نظم الرقابة وتقديمها من الجانب السلبي للفرد المديرون إلى الجانب الإيجابي بتقديم اقتراحات إيجابية عن ماذا يجب أن يحدث لتحقيق أهداف الموازنة وفي رأي أن هذا يمثل الفرق في كثير من الأحيان بين نجاح المحاسب وفشله كمدير للموازنة بما يعكس نجاح أو فشل النظام ككل .

وقد يلتفت البعض هذا التطور على أساس أنه تدخل من المحاسب في شئون الإدارة ولكننا لا نرى ذلك على أساس أن المحاسب في هذه الحالة يبين فقط مدى التغير الذي يجب أن يحدث حتى تتحقق الموازنة ولا يتدخل في عرض قرارات ممية على المديرين المختصين إذ أن اتخاذ القرارات هي مسؤولية والمختصين المديرين أنفسهم ولكن التوجيه باتخاذ قرار بناء على تحليل الأرقام هي بلا جدال إحدى مسؤوليات المحاسب .

ويكون هذا من ناحية أخرى متابعة غير مباشرة من المحاسب إذ أنه قد ثبت أن المتابعة المباشرة للمحاسب لا تؤدي الفرض منها وذلك لأن المديرين لا يتقبلون متابعة المحاسب بل يتقبلون متابعة رؤسائهم المباشرين .

وهذا يساعد في تغير نظرة المديرين للمحاسب في شخص لا يرى إلا الأرقام إلى مستشار في المشروع يؤدي خدمة إيجابية للإدارة عن طريق توصياته الإيجابية بما يجب أن يكون لتجنب الأخطاء وتحقيق الموازنة في الفترات المستقبلية حيث أن التعلق بقضي بأنه لا يمكن تحقيق رقابة على الخفي لكن يمكن تحقيق الرقابة أساساً على العناصر وإلى حد ما على المستقبل وذلك عن طريق الاستفادة من أخطاء الماضي .

ويمكن أعداد خرائط بجانب ربع سنوية للإدارة العليا . وهذه الخرائط قد تكون أهم بكثير من الأرقام في كثير من الحالات وخاصة إذا كان بعض أفراد الإدارة العليا في الهندسة .

ويمكن عرض كثير من البيانات في خرائط وفي رأينا أن عرض البنود التالية في منتهى الأهمية :

(أ) المائد على رأس المال المستثمر ويمكن عرضه كل ربع سنة وكذا عن الفترات السابقة حتى يتضح الاتجاه بمجرد النظر فمثلاً يمكن عرضه عن عدة سنوات سابقة خمسة أو ستة سنوات فسيتضح هنا تاريخ فصل بين مسؤولية إدارة المبيعات ومسؤولية إدارة الاقتاج عن التخصيصات لأن الأثراف بين الربح العادي الجاري وبين الربح العادي للموزنة يكون مسؤولية إدارة المبيعات حيث أنها مسؤولة عن أساساً أعداد الخريطة البيانية .

- ب) لكل دليل من العوامل التي تحدد المائد على رأس المال المستثمر لنفس المدة التي عرض عليها المائد على رأس المال . وفي هذه الحالة يمكن عرض مائد المبيعات ومعدل دوران رأس المال على هذه .
- ج) مقارنة المائد الفعلي لرأس المال عن السنوات الماضية مع المائد المستهدف تحقيقه (حالة الموازنة) طبقاً لظروف الصناعة وظروف المشروع .

التقارير الدورية للإدارة التنفيذية :

حيث أن الإدارة التنفيذية تنقسم في معظم المشروعات الصناعية إلى إدارات أو أقسام للبيع والإنتاج والخدمات لذا ينقسم هذا الجزء ثلاثة أقسام يعرض الجزء الأول التقارير الدورية الخاصة بإدارة وأقسام البيع ويعرض الجزء الثاني التقارير الخاصة بإدارة الإنتاج ويعرض الجزء الثالث التقارير الخاصة بإدارات الخدمات .

التقارير الدورية الخاصة بإدارة المبيعات :

- تتكون هذه التقارير من :
- ١ - تقرير المبيعات الشهرية .
 - ٢ - تقرير تكاليف التسويق .

١ - تقرير المبيعات الشهرية :

في نهاية كل فترة ٤ أو ٥ أسابيع يعد قسم العمليات بالمشروع تقرير من المبيعات الشهرية . ويعرض هذا التقرير مبيعات المشروع ونسبة تطبيق أرقام الموازنة والرقم التجميعي للمبيعات من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المدد عنها التقرير ونسبة تحقيق أرقام الموازنة التجميعية (من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المدد عنها التقرير) .

وتعرض الجداول كل هذه الأرقام بالنسبة لنطاق البيع المختلفة وكذا بالنسبة لكل وكيل بيع في كل منطقة وكذا بالنسبة للشركة ككل .

وينقسم التقرير إلى قسمين رئيسيين يعرض القسم الأول المعلومات السابق ذكرها بالنسبة للأوامر أو الطلبات التي تسلمها المشروع خلال الفترة ويعرض القسم الثاني الأوامر التي تم تنفيذها لملا وصلت للملاء .

وتقدم هذا التقرير إلى مدير عام المبيعات وكذا أعضاء مجلس الإدارة كما يقدم إلى مديري أقسام البيع والمناطق المختلفة المعلومات الخاصة بأنفسهم ومناطقهم .

ويعرض العرض الأسامي من تقديم هذا التقرير إلى الإدارة العليا للمشروع لمعرفة الصورة العامة للمبيعات الفعلية بالمقارنة بأرقام الموازنة .

أما العرض من تقديمها لمدير عام إدارة المبيعات فهو تتكئة من تحقيق أهداف وأرقام الموازنة فيما يخص المبيعات وذلك عن طريق توجيه ومعالجة ومراقبة مديري الأقسام المختلفة لإدارة المبيعات .

أما العرض من تقديم التقرير إلى مديري الأقسام المختلفة فهو تتكئة من تحقيق أهداف وأرقام الموازنة فيما يخص أقسام إدارة المبيعات وذلك عن طريق توجيه ومعالجة ومراقبة وكلاء البيع .

وبهذا الشكل نقدم هذه التقارير إلى المستويات الإدارية المختلفة واستخدامها بالشكل السابق مؤدي إلى تحقيق متابعة ومراقبة كل مستوى للمستوى الأدنى الذي يليه وهكذا .

ويجب ان لا تناخر ادارة الحسابات في تقديم هذه التقارير عن اسبوعين بعد انتهاء الفترة المحسدة عنها التقرير .

واعداد التقرير واستخدايه بهذه الطريقة بمساعدة المديرين المختصين على معرفه تحقيق الانقسام والمناطق ووكلاء البيع الذين يعملون تحت اشرافهم لارغام الموازنة ويمكن ايضا تحديد الانحرافات ومعرفة ما اذا كانت في صالح المشروع وتحميد المسؤولية عنها ومنابعه المسؤولين لاتخاذ الاجراءات المصححة الكفيلة بمنع مثل هذه الانحرافات في المستقبل .

وبهذا الشكل يمكن تحقيق نوعين من الرقابة :

١) رقابة مصححة بالنسبة لما حدث فعلا وذلك باتخاذ اجراء مصمم .

ب) رقابة مائنة في الفترات المنقبلة وذلك بمحاولة منع الانحراف قبل حدوثه .

٢ - تقرير تكاليف التسويق :

ويجب ان اعداد التقرير الشهري للمبيعات يمكن ان تعد ادارة الحسابات تقريرا لتكاليف التسويق في القشاة ويجب ان يبيع التقرير التقسيم الاداري للمنشأة بنفس الشكل الذي اتبع في تقرير المبيعات الشهرية . وعلى هذا الاساس يجب ان تقدم الصورة الاجمالية لتكاليف التسويق الى الادارة العليا للمشروع بما فيها مدير عام المبيعات .

ثم يقدم تقرير عن التكاليف الخاصة بكل قسم الى المدير المسؤول عن القسم وهكذا يجب ان يقارن التقرير بين التكاليف الفعلية والقدرة (ارقام الموازنة) .

وبهذا الشكل يكون هذا التقرير مع تقرير المبيعات الشهرية نظاما متكامل لاعداد ادارة المبيعات بالبيانات اللازمة لتحقيق الرقابة على نشاط البيع .

التقارير الدورية الخاصة بادارة الانتاج :

يمكن ان تقدم البيانات الخاصة بادارة الانتاج للمستويات المختلفة على اساس يومي او اسبوعي على حسب حاجة الادارة وامكانية توفير البيانات وكذا على اساس شهري .

التقارير اليومية او الاسبوعية :

تعد هذه التقارير لاطهار النتائج العملية للالات المختلفة او انقسام او مراكز الانتاج المختلفة في المشروع ومقارنتها بارقام الموازنة ويجب ان يظهر التقرير المعيارى او التقديرى لكل آلة وكذا الانتاج الفعلى ويجب ان يوضح التقرير مدى استغلال الوقت المعيارى او التقديرى لكل آلة وكذا مدى كفاءة العمال فسى استخدام هذه الآلات .

واذا كانت الآلات تعمل طبقا لنظام الورديات فيجب ايضا اظهار هذه البيانات بالنسبة لكل من الورديات المختلفة حتى يمكن المقارنة بين كفاية استخدام الآلات لكل وردية على حدة وكذا مقارنة كفاية عمال الورديات المختلفة وعلى هذا يمكن توضيح المسؤولية عن انحراف الاسراف التى تعتبر في غير صالح المشروع ويمكن ايضا تطبيق هذا الادارة عن طريق الاستثناء . وكذا يجب ان يوضح التقرير انهاء الانتاج الفعلى وذلك باظهار ارقام المجمة للايام والاسباع السابقة من اول فترة الموازنة حتى تاريخ اعداد التقرير .

ويستخدم بيانات الاتجاه كاهد الطرق الاساسية لتحقيق الرقابة كما يلى :

يمكن للمدير المسئول ان يرى اتجاه ارقام وحركتها وكذا يمكن تقدير الاتجاه في اخر فترة الموازنة ومقارنته هذا مع اتجاه ارقام الموازنة فيكمه معرفة ل. ١٣٦ كان الجهد المبذول في الفترة السابقة كافيا

لتحقيق الموازنة مع نهاية العام (نهاية فترة الموازنة) وأنه يجب ان يبذل جهدا كبيرا او اقل من الجهد الذي يُل في الفترات السابقة .

ويجب توزيع هذا التقرير على رؤساء العمال المسؤولين عن الآلات المختلفة وكذا مديري اقسام الانتاج ، حتى يمكن للمستويات الإدارية العليا ان تتابع المستويات الدنيا .

التقارير الشهرية :

في نهاية كل فترة (٤ او ٥ اسابيع) يمكن لإدارة الحسابات ان تمد تقريرا شهريا عن التكاليف الصناعية لكل من الآلات او مراكز واطسام الانتاج .

ويجب ان يحصل رؤساء العمال على البيانات الخاصة بهم ويحصل مديري الاقسام على البيانات الخاصة باقسامهم ويحصل مدير الانتاج على ملخص يشمل البيانات الخاصة بكل الآلات والاطسام والمراكز .

ويجب ان تقرر البيانات الفعلية بالارقام التقديرية ويجب ان يميز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة حتى يساعد ذلك في تحديد المسؤولة عن الانحراف وكذا يجب ان توضح ارقام التجميعية وذلك لمعرفة الاتجاه .

وبهذا الشكل تكون التقارير الدورية الاسبوعية والشهرية مما نظاما متكايلا للرقابة على انتاج الآلات والمراكز المختلفة بالصنع وكذا على التكاليف الصناعية الإضافية لهذا الانتاج .

التقارير الدورية الخاصة بإدارات الخدمات :

وفي هذه الحالة يجب تقديم تقرير شهري عن تكاليف كل قسم بمقارنته بالموازنة . ويجب ان يوضح التقرير الاتجاه عن طريق الارقام التجميعية حتى تاريخ الموازنة ويجب ان يقدم التقرير الى المدير المسؤول عن كل قسم في مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ اعداد التقرير .

ويساعد هذا التقرير في اعطاء صورة واضحة عن تكاليف القسم واتجاهه وما اذا كان في حدود الموازنة .

وبهذا الشكل ، يكون نظام التقرير نظاما متكايلا ويخدم المستويات الإدارية المختلفة في المشروع .

من هذا ينصح ان تقارير الاداء اساسا وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير من ناحية وبين المدير ورئيسه من ناحية اخرى . وعلى هذا فها جوانبها المحاسبية والإدارية والسلوكية ولا يمكن لاي نظام تقارير ان ينجح في التطبيق العملي الا اذا راعى هذه الجوانب المتشعبة مراعاة دقيقة هذا ويخدم نجاح نظام التقارير كوسيلة للاتصال من فعالية نظام الرقابة الإدارية في المشروع مما يساعد على تحقيق اهداف المشروع من طريق تحقيق الخطة .

ولا اعتقد انه يمكن لنظام التقارير ان يتطور في المستقبل كالمسار للرقابة الإدارية ، من دراسة عميقة للعلوم السلوكية فلا يمكن للمحاسب ان يتجاهل رد فعل المديرين لمظم الرقابة ولا يمكن له ان يغفل ان يبنى نظاما دون الاخذ في الحسبان بالتطورات الحديثة في العلوم السلوكية بل يجب ان يبنى النظام لتشجيع المديرين على الاشتراك وابداء وجهة نظرهم ويجب ان تكون اهداف النظام واضحة تلما للجميع كما يجب ان يشجع النظام والظروف المحيطة به في المشروع على تحقيق الرقابة الذاتية .

REFERENCES

- Armstrong, George F., "Performance Information through Responsibility Accounting", NAA Bulletin, Vol. XLI, No. 7, March 1960, PP. 89-93.
- Benston, George J., "The Role of the firm Accounting System for Motivation", The Accounting Review, Vol. XXXVII, No. 2, April 1963, PP. 347-354.
- Bierman, Harold Jr., "A way of using Direct Costing in Financial Reporting", NAA Bulletin, Vol. XLI, No. 3, November 1959, PP. 13-20.
- Black H. A., Champion J. E. & Brown R. G., Accounting in Business decisions", Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall Inc. 1967.
- Clay, Micheal, "Management Control Systems", The Accountant, May 1971, PP. 669-671.
- Edey, Harold C., "Business Budgets and Accounts", London: Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1964.
- Ferra, William L., "Responsibility Accounting Vs. Direct Costing — Is there a conflict?", Management Accounting, Vol. 48, No. 10, June 1967, PP 43-54.
- Hornigren, Charles T., "Cost Accounting, A Managerial Emphasis" Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, Inc., 1967.
- Maskell, Roy E. L., "Human Problems in Budgeting", The Australian Accountant, August, 1971.
- Miller R. D. & Robinson T. L., "Performance Reports Based on Direct Costing: A Case study", Management Accounting, Vol. 51, No. 10, April 1970, PP. 43-47.
- N. A. A. "Reports Which management Find Most Useful, NAA Bulletin Accounting Practice Report No. 9, Feb. 1960.
- "Responsibility Accounting — A Basic Control Concept" NAA Bulletin, Vol. XLVI, No. 1., September 1964, PP. 11-22.
- Phillippe, E. J., "Reports which give effect to Responsibility Accountiny," NAA Bulletin Vol. XLI, No. 3, November 1959, PP. 89-93.
- Kellogg, M. N., "Fundamentals of Responsibility Accounting", NAA Bulletin Vol. XLIII, No. 8, April 1962, PP. 5-16.
- Kemp, P. S., "Accounting Data for Planning, Motivation and control", The Accounting Review, Vol. XXXVII, No. 1, January 1962, PP 44-50.

Kiessling J. R., "Profit Planning and Responsibility Accounting", Financial Executive, Vol. XXXI, No. 7, July 1963, PP. 13-15.

Samuel G. S., "Management Control — Through Effective Management Information Systems," GMA Newsletter (INDIA) December 1973.

Sord B. H. & Welsch G. A. "Business Budgeting, A Survey of Management Planning and Control Practices." New York: The Controllership Foundation, 1958.

Welsch G. A., Budgeting Profit Planning and Control, Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, N. J 1971.

مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة

د. محمد الزمعي *

تمهيد :

لم يمر اى جزء من المجتمع العربي المعاصر بخلاى قاس ومؤلم وتغيرات سريعة الى البنى الاجتماعية والاقتصادية كما حدث لمجتمعات الخليج العربي الحديثة .

بعد عزلة طويلة وكاملة عن العالم وعزلة جزئية عن العرب ، وبعد فقر وتخلّف وجدت مجتمعات الخليج نفسها - نهاية - منسلكة اكبر نزوة يمكن ان يملكها مجتمع في انصر الوقت . وهذه النزوة الهائلة ينظر لها بعين شراعة من القوى الاقتصادية والسياسية الغربية التي تمارس استنزائها لهذه المجتمعات لصالح التنمية في بلادها نازرة على هذه المجتمعات الى نفس الوقت امرا واقعا من استقرار التجزلة واستمرار الاستنزاف ، مقدمة بدائل للملك على شكل اتفاق هائل من هذه النزوة على رأسها سلع كمالية واستهلاكية مصنعة في الدول المتقدمة ، وهبة دائمة للارتباط بالسوق العالمي والايداعية الغربية .

بجانب ذلك كان هناك اتفاق محدود على التعليم والصحة وبعطى المشروعات والخدمات الاجتماعية الاخرى التي ساعدت مجتمعات الخليج المحزولة والظلمية في محاولة صعبة وشاقة لتكيف نفسها مع هذه النزوة ومحاولة الامانة منها في حدود الممكن والمستطاع تحت تلك الظروف الخطية والصلابة غير الخواتية .

ولقد اثر هذا في الخليج حيث بدأ مجتمع الوفرة يحل بنبلا من مجتمع الندرة ، وبدأت التسهيلات في البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات تتغير اجتماعيا شكلا لا بضمونا .

ولكن هل افادت هذه المجتمعات من هذه الوفرة المالية وهل هناك استخدام رشيد وموضوعي لهذه الوفرة في المجتمع الواحد ؟ ، او على المستوى الاقليمي - وما مدى التغير الذي طرأ على هذه المجتمعات نتيجة لهذه النزوة ؟ هذه الاسئلة التي يحتاج كل منها الى جواب ما زالت تدور حائرة فوق شحلات البترول على امتداد الصحراء المحاذية لبحر الخليج تبث كالكراشات عن جواب وبمغصا بسقط ليعترق دون ذلك .

وسوف نحاول ان نضع تصورا عاما ل هذه الوفرة حول واقع هذا المجتمع والتغير الذي يتجه اليه . ومن لم يمكن ان يوجه هذا التغير لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية في اطار تقدمي نصنع به انسان الخليج .

التغير الاجتماعي .. ودعوة الى التجديد :

ان محاولة دراسة التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصر قد تصعب ان نطلق من لا شيء

لمسبين :

* رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت والمعيد المساعد لكلية الاداب والتربية .

أولا : لأن التفسيرات المتوفرة في المجال الاجتماعي هي في الواقع كليلة داخل المجتمع وأي مجتمع انساني لا يمكن فصل تفرده الخاص ، عن تفرده المتأخر ، لأن التفرع الاجتماعي عملية مستمرة ودائمة .

الثاني : يمكن للأول ولحققت به « فإن الواقع والتفرع في المجتمعات الانسانية حقلان متداخلتان - وقد لا نجد مجتمعا في « واقع استاتيكي » ، وأن الواقع الملحوظ هو في مرتبة التفرع الاجتماعي لا شيء مبدئية .

وهذه الدرجة تضعف أو تشدد ، نتيجة لعوامل محددة تأتي في طبيعتها تفرع وسائل الإنتاج في المجتمع ، وكذلك ملكية وعلاقات الإنتاج . انما هي القضية الاساسي وهي الاسناد للتفرع الاجتماعي ، وهو موجود كبقرة في داخل كل مجتمع . وان هذا المجتمع - أي مجتمع انساني - لديه الاستعداد للتفرع الاجتماعي .

وحتى لا نذهب بعيدا في بصورات غير حقيقية لفاهيم نظريتها الآن نقفنا نبادر الى القول ان التفرع الاجتماعي هو مفهوم غامض الى حد بعيد . ذلك ان اطلاقه دون تحديد قد يعني أكثر من معنى يبرده البحوث او يبقى هو في نفس القارىء ، فقد يفهم على انه تفرع الى الجنس مشكل عام وشيبي وبهم ، ولكن احسن

من ماذا ؟ وما هو معيار القياس للحسن أو الرداءة . وهو قد يكون تفرع الى الاسوا ، ولكن مرة اخرى الاسوا من ماذا .. ؟ وما هو معيار قياس السوء أو الحسن .. ؟

ومن يتعرض لدراسة مشكلة « التفرع في المجتمع » - أي مجتمع - يجد ان امامه معضلة الرد على سؤال آخر هو :

هل التفرع الذي نمضه هو تفرع نقالي ينصب على « مظاهر السلوك والعلاقات الاجتماعية » أم هو تفرع اجتماعي يعزى الى جانب ذلك « دوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية ؟ وبمعنى أبسط هل هو تفرع في التشكل أم تفرع في المضمون ؟ هنا في محاولتنا للتصدي لهذه المشكلة حول الواقع والتفرع الاجتماعي فسي التفرع سوف نحاول ان ننظر الى ذلك التفرع في المجتمع في إطار شامل بمعنى الإطار النقالي والاجتماعي ، او مظاهر ودوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية . والاعتراف منذ البدء بان التفرع سوف يكون قسما لاسباب ذاتية وموضوعية عن الألام بالإطار العام للمشكلة ، لذلك فإن المحاولة هي « مدخل لدراسة الواقع والتفرع الاجتماعي في التفرع » .

المنهج :

المنهج المتبع في التحليل انما خضع لعدة فرصات فقد كانت البدايه محاوله لتقصي بعض الظواهر الاجتماعية احصائيا ، وهي المعطيات الديموغرافية لسكان الخليج ومن ثم تطلعيها والخروج باطر عامه حول اتجاهات التفرع ، ولكن هذا الاتجاه استبعد لسببين :

الأول : أن الاحصاءات متوفرة في أكثر من مرجع ، وأكثر من زبدل قد قام بهذه المحاولة ، وقد ثبت أكثر من مرجع في آخر هذه الورقة حول تلك الاحصاءات والتطليلات (١) .

والثاني : ان من الممكن ان نجد انفسنا قد هدنا مؤشرات التفرع بالتفرع البنياني في المجتمع أي بنية المجتمع السكانية والطبقية والصحية والسكانية . الخ . وبالتالي نكون قد أوجدنا مع بعض التحليلات هنا أو هناك مادة نصلح للنشر في كتيبات وزارة الاعلام لدول المنطقة . ولقها لا تسير مكتونات هذا التفرع .

اما المحاولة الثانية للاسترشاد بمنهج ، فقد كان احتيال طرح « المشكلات الناجمة » عن التفرع الاجتماعي في مجتمعات الخليج ، ومن ثم محاولة تقصي اسبابها وإمكان اسماها أو خفيها في المستقبل ونصور حلول لكل ذلك ، سواء كانت بشكليات مستكبة أو اقتصادية أو ديماسية .

ولكن هذا المنهج استبعد أيضا لسببين ، أولا - كما هو افهق السائل فقد كتب فيه أكثر من مرة ، وقد وضعت في آخر هذه الورقة نيتا ببعض هذه الكتيبات (٢) . والسبب الثاني لاستبعاده انه يفهم الى ما يسمى « علم الاجتماع الملاحي » الذي يتخصص موضع المرض ويصف جرعة هنا وجرعة هناك من الدواء ، « والتشاي هو الله » . وهذا ما يسمى « علم اجتماع الصغار » الذي قد يستفاد منه في مجتمعات بتقدمة رستت فيها الاسول العلمية والمنهجية لهذا النوع من البحوث .

لذلك فقد حاولت أن اتجه الى المنهج الثالث أمتاح والذي حاولته طليعة من الانجتماعيين العرب فيما سمي حينها « الانجاء الى الاصلالة » بمعنى عدم التقيد بمناهج التحليل الغربي التي كانت مصممة اساسا لنهم المشكلات الاجتماعية الاربوية او تلك التي صممها اوروبيون للاسترشاد بها في تحليل المجتمعات الشرقية . وليس هذا الرغز قطعا ودوغماتي ، إنما هو رغب وأج في محاولة ما يسميه عبد الكريم الخليلي « عدم الفاهيم المحددة من المعرفة والكتابات السوسيولوجية التي دأبت على التحدث باسم العالم العربي وتبزت بغيلة الفزعة وبابديولوجية عرقية — تركسية » (٢) والدعوة الى كتابات سوسيولوجية حديثة بما يسميه « الفجاوز عن طريق الإدماج » .

« عدم الفاهيم » و « الفجاوز عن طريق الإدماج » يعني رغب المنهج الفان غير الواقعي في للتحليلات الاجتماعية ، والفإجاه الى المنهج النقدي لفجاوز الواقع الفتحرف عن طريق اصالة فكرية فائمة وليست فائمة .

لقد ذكر اسفلنا عبد الله الفروي في ابديولوجية العربية المعاصرة (ص ٤١) أنه « طوال القرن الفاسع عشر كان الروس يعفرون الكسل ، والففررة ، والفواني ، والفزلف ، والفناة ، بمنابة رواسب من الفزعة الاسوية لفهم (٣) » وهنا فظهر مشكلة الوقوع في معضلة الفائرة غير الواقعية في اجلى صورها ، والفسي فربض الففزع في مسنقعها في هذا الفبحث ، هفث أف ان الفائرة فجب ان فصف بالفوضوعية . ان الفحديث عن الففجتمع الفلخفي لا فمكن في الفحقفة عزله عن الفحديث عن الففجتمع العربي ، ول فصورف ان هناك الفائرة فبيرة اسمها الففجتمع العربي الفصف عليها فوائر أفرى شاملة لها الوان فختلفة وفقاربة . هفذه الفوائر فمشابكة مع بعضها في مساحات ففقر ، فو فبر ، هف الوارثف الفشركة ، هفذه الفوائر هف الففجتمعات العربية — ومن فبنها الفلخفية — ذات الفلغفة الففافية الفشركة(٤) .

البنفة السفاسية والاجتماعفة ففجتمعات الفلخف

واذا افخذنا ففقا من هفذه الفوائر الفبيرة ، وهف على الففص فك الفوائر الواقعة على الفطرف الشرقي لفجزبرة العربية والفطلة على الفلخف ، والفف ففكرت في السطور السبافة انها فمداخلة الوارثف فقل فو فبكر هذا الفمداخل ففجة للفطلفات الففافية الفشركة ، فوفنا ان هفذه الففجتمعات ففشابه فف :

اولا : ان فركفبها الففجتماعف العام فمائل من هفث انها اما فائفة ، او رفبفة ، او ففنية .
فالفبا : وان فركفبها الفطبقف الففلفف ففلف ، فطلفف ، او اسر ممفدة .

فوالثا : انشطتها الففقتصادفة الففلفففة فمائلة وهف اما فزراعة او ففد او فربفة الفائفة والففوص على الفلؤلؤ او فجارة . فكذلك فشاطها الففقفاي الفحديث سواء فجارة ففنة او اففصاف فافم على الففولول .

فاربافا : فركفبها الففاسفة فمائلة ففف فشفففات افقلت الى افارات فم فشكفت فول .

من هفذه الفففكرات الفرفمة فمكن ان ففقرن ففن هفذه الففولاف من هفث البنفة الاجتماعية والسفاسية . ولففق هنا لفقول « ان لففجفمعات ففوانف لا فؤثر ففها الففات الفسنة ولا الففطلمات الفبفة الى فلوب الفشر » فكذلك فان افطار الففلج العربي ، وفالففالى هفذه الففجفمعات العربية الفكونة فمنا ففكرنا فففولاف الففففة الفرفامه ، هفث ففقس فك الففولاف في فركفبها الفطقق الى سافة ، والفراف فوافففن وعفبف . وهفث ان ففطق الفصر لا ففشالف فف ابجاد الفطقة الففرفة «المسدة» ، الا افنا ففد بالفرفم من فك ان الفففسفم الاجتماعي في الفلخف فففلق في الفشكل وفطابق في الفضمون ففولاف الففن الفوانفة ، فهفك فلة فافكففة فمواطفون ففقسفون الى فمواطفن من الفرفة الاولى فمواطفون من الفرفة الففافة ، ومواطفون بالففولادة فمواطفون بالفففسف .. الفف الففظمة من فمواطفن وففر فمواطفن .

فبعف فك فاني الفطقة الففرفى ففر الفواففة — او الففالفب — عربا او فمواهم . هفا ففد اففسنا افام فمفوعة من الففوانف الاجتماعية الفف ففكم في ففجفمعات الفلخف — وفورنا هو الفكف عن هفذه الففوانف وفففلها .

القانون الاول :

هو الناتج والنابع من « البنية السياسية الفوقية » لهذه البنية أو ما يعرف « بالحكم في بلاد الخليج » كافة لم ينبع في اصوله عن اتفاق مجتمعي عام - كما يريد أن يفهمه بعض الكتاب - فالواضح من التسلسل التاريخي ان هناك ممارسات للسلطة بالتقادم بطريق غير مشروع في اساسه والامثلة واضحة - فقتل مبارك لآخويه ووثوبه الى السلطة في الكويت واحتلال آل خليفة للبحرين ومن ثم طرد محمد بن خليفة لعمد عبد الله بن أحمد في منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك تنصيب حمد بن عيسى حاكما على البحرين من قبل البريطانيين في سنة ١٩٢٢ ، ثم حكم آل ثاني بالتقادم في قطر وتحولهم من « حجة » الى « حكام » والانتقال الخطري الذي قام به خليفة بن حمد سنة ١٩٧٠ واقصى بعده أحمد بن علي عن الحكم . ثم وصول زايد بن خليفة آل نهيان الى السلطة سنة ١٩٦٦ بانتقال داخلي بمساعدة البريطانيين ضد شخبوط ، وابعد مقر القاضي حاكم الشارقة في سنة ١٩٦٦ ثم انقلاب القصر العماني سنة ١٩٧٠ . الخ هذه السلسلة من الانقلابات والاضطرابات السياسية ، يمكن ان نعطينا مؤشرا اوليا حول « المشروعية » غير الانظمة السياسية المتواجدة .

وكل هذه الحقائق التاريخية تدل على ان الحكم في بلاد الخليج في اصوله لم ينبع من اتفاق مجتمعي عام ، انما اتخذ المفهوم الفايضي « المشروعية » عن طريق التقادم « هذا المفهوم الفايضي جعل كلا من انشاء العائلة الواحدة « الحاكمة » مرشحا على الاقل بينه وبين نفسه لان يحكم . وهو طوطح غير شرعي في حد ذاته ، كما انه عامل من عوامل عدم الاستقرار السياسي . ويمكن لنا ان نفرق بين هذه « المشروعية » في أنظمة الحكم في الخليج وبين الأنظمة التقليدية الأخرى التي عادة ما تعتمد في ارجاع سلطتها السياسية الى الدين أو النسب .

هذه المشروعية الفايضة انخرزت في ثانيا اعضاء الاسر الحاكمة وهو في الحقيقة تجسيد لفكرة « المركزية العربية » التي يسمى اليها اي عضو في «العائلة » كي يحقق أقصى قدر ممكن من التحكم في السلطة .

وبحيث يكون « الفرد الحاكم » هو الشخص الوحيد الذي يتحكم في كل الامور الصغيرة والكبيرة في شؤون القطر . وقد لا يكون هذا « الشخص » هو « الحاكم » انما بالضرورة هو المركز الذي نتجعب في يده جميع الفيوط المحركة للمصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لابناء القطر ، وينصرف فيها - بقبول كبير من الآخرين حسب ما يريد ويهوى .

وفي غياب مؤسسات سياسية عاملة فان هذا التحكم ينتج عنه القانون الاول الذي يتحكم بمجتمعات الخليج ، هذا القانون هو قانون «تصادم المصالح» فكل من خلال تصادم مصالحه بالآخرين يحاول ارضاء «المركزين» «الفرد» الذي هو الصورة التقليدية لشخص القبيلة هذا الارضاء لا يخلو من تنافس بين المصالح المختلفة في المجتمع ، ل نفس العائلة الحاكمة الواحدة وخاصة تلك القريبة من السلطة .

القانون الاجتماعي الثاني والمطلق من القانون الاول ، هو انه بما ان هناك تصادم المصالح في البنية الفوقية ففي غياب المؤسسات يتسحب ذلك نفسه على كل طبقات المجتمع (واستخدام مفهوم طبقة هنا بالمعنى الواسع للكلمة) .

ناتظام الخليجي لكي يبقى على نفسه لا يتجه الى خلق مؤسسات فيوجودها ينتهي الانتفاع بهذا القانون كذلك فان هذا القانون تصادم المصالح يتسحب على الفئات الأخرى في المجتمع في محاولة لتبئيس العلاقات الاجتماعية الراحنة وإبقائها كما هي بدافعة عن الوضع الايديولوجي السائد .

كما أن من مظاهر قانون تصادم المصالح وغياب المؤسسات في الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الخليجي انه حتى هذه اللحظة فان المؤسسات الموجودة أخذت شكلا الديمقراطية ولم تأخذ مضمونها . هذا من جانب أما الجانب الأخر من مظاهر هذا القانون هي العزق الاجتماعية التي تظهر بين « القبلي » و « السائر » «الناس» أو من ينتمي الى قبيلة أو لا ينتمي الى قبيلة بين « الاصصيل » و « البيري » أي من ينتمي الى اصصيل ومن لا ينتمي الى اصل وبين الطائفة والطائفة .. السنن والشبيبي ، ومن المظاهر الأخرى للفرقة المرفقة بين عربي قادم من ايران وعربي يخرقي « الصلح والمضي » . وقانون تصادم المصالح في المجتمع الخليجي شيع هذا الفاض الذي كان يمكن ان لا يستبهر في وجود مؤسسات ، بر تلك المتقدمة وحيث تكون مظاهر هذا القانون الاجتماعي مرفوضة لظننا في كل يوم - وبخاصة من الطبقة

الثقافة في المجتمع - فلما تبارس يوماً من تلك الطبقة ، هذا القانون خلق بجانب مظاهر الاجتماعية انصافاً في الشخصية الخليجية . وهناك مظهر آخر من مظاهر التسامح في المجتمعات الخليجية هو ان الفجر الوطني والبنائي - والذي تصارع بنجر وسائل الإنتاج من تطبيقية الى حديثة قد اصاب ما دون الطبقة العليا ، فقد تمت طبقات جديدة على حساب الصغرى والمتوسطة والتجارية القديمة . فاصبحت هناك الطبقة المأجورة أو ذو الرواتب Salaried Class والطبقة العمالية أو كادحي المدن ، وحيت ان « الطبقة العاملة لا تصل بنزولها الذاتية الا الى الوعي القومي » أما الوعي السياسي فينطبق داخل الحقلين - حسن الطبقات الاخرى « ولتعطل دور المثقفين كما اثرنا في الخليج - فان الطبقة العاملة الوليدة انسحب عليها قانون تصادم المصالح القومي واهوازاته ، لذلك فهي بدورها قد عطلت . اما الطبقة العليا فقد استغفرت من وجود مادة البترول لكي تحتفظ بشكل ابد على وضعها في اعلى المجتمع ، واصبحت المتحمكة في توزيع الثروة ، غنى عن مساعدة الطقات الاجتماعية الاخرى اذا دعت الضرورة - حتى القرييين منها - وبالتالي افرزت ذلك القانون .

وما قبل هول تزييف انتخابات سنة ١٩٦٧ في الكويت الا مظهر من مظاهر هذا الاستغناء ، كما ان هجرة (المهاجرين) من قطر مظهر آخر منه . وقيل ذلك - وبخاصة - في الخمسينات مرور آل خليفة بمهرسة الاستغناء عن القبلات المؤيدة ، وهكذا طبق قانون تصادم المصالح في الطبقات الأدنى .

ومن مظاهر هذا التركيز الطائفي ، العربي ، القبلي ، في مجتمعات الخليج ، الذي يبدو فيه استخدام اساليب تلوح في ظاهرها تقنية نوعاً ما ولكنها نسخت لمصالح هذا القانون كما هو حاصل في التمثيل البرلماني حيث نجد ان موضوع الطائفية قد انتمى في البحرين مثلاً من جراء الانتخابات الأخيرة بمقد ان تجاوزه وعي الشعب البحراني من خلال نضالاته السابقة . فلم ينتج أي سني رشح نفسه في منطقة انتخابية أغلبها شيعة ، وكذلك لم ينتج أي شيعي في منطقة انتخابية أغلبها سنة ، على الرغم من التشتعات والدعم الوطني . وفي الكويت حيث اصبح تقليداً ان هناك دوائر مغلقة على قبيلة أو طائفة محددة فالمصلحة القاسمة للعوام - ومنطقة شرق للشعبة .. الخ النظرمة .

من مجمل هذا التحليل . .

نجد ان البناء الاجتماعي السياسي في دويلات الخليج هو بناء له قوانينه بالفروج عنها يتسارع التوسر الاجتماعي ، لذلك نجد ان ثغرات المجتمع ككل تشارك في اللعبة حتى تعطل ثواتر التفاعل الاجتماعي بمجموعة من المشكلات ، ول غياب مؤسسات ، وممارسات نابعة من المجتمع ومقبولة منه . الا ان اعراس المرخص واضحة .. من هذه الاعراض :

١ - معضلة الجنسية والجنس في مجتمع الخليج ، من هو ابن الوطن وان ولاده ؟ القوانين المتبعة لحقوق الأفراد هنا هو ما يشبه نظام « ديوان المعاش » الذي بدأه عمر بن الخطاب ، الانضباطية للاسيقية في اعتناق الاسلام .. وهو كذلك في الخليج الاسبقية لن قدم اولا الى بقعة الأرض التي تحولت الى امة .

وهنا نجد ان من كان موجوداً في الكويت او اثبت انه موجود في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ هو السابق - او اذا كانت لديه واسة - في جعل شرف المواطنة ، وتراجع هذا التاريخ من قطر الى سنة ١٩٢٠ ، لم يراجع الى بعد الحرب العالمية في الامارات العربية المتحدة ليصل الى مشرف الخمسينات في بعض منها . رغم ان كل الامارات نفذت على احتياطي بشرى واحد ، هو قبائل شرق الجزيرة العربية . هنا تبرز المشكلات الانسانية ، من هو صاحب الدرجة الاولى في المواطنة ، ومن هو صاحب الدرجة الثانية ، ونجد ان المواطنين في المملكة الواحدة ينقسمون الى درجات وفي نفس المملكة من يعطى ومن يحرم ، ونجد ان مجاميع كثيرة بن الانباء المتطمين الذين يقف باب الرزق امامهم لمجرد عدم حصولهم على بطاقة الهوية أو حواجز السفر . وهنا يأتي السؤال الملح .. ولازمه لمن اوقعهم على من ؟ ونظرة سريمة لمظاهرة نفي الاسماء في الكويت تخلصنا على حجم المشكلة ، وكذلك نفي الاسماء في ابو ظبي ، حيث يسمى الشخص بمائلة او باسم معروف ، وحتى حصوله على الجنسية يقيده اسمه مرة اخرى كما كان .

٢ - الواسطة هي المرض الاجتماعي المتفشي في مجتمعات الخليج « فلان قل لي ابن من انت ؟ ومن تعرف اعطيك حكك ؟ » .. ولا حق لك اذا كنت مجهولاً ادى ؟ .

« فلان ولد من ؟ وليس ما يمكن أن يعطيه فلان لتراب الوطن .. هذه نؤثر في الخنع والخنع السذي تمارسه الهيئة السياسية الإجتماعية أنفوية لحفظ التوازن .

الفرد والأسرة وواقع مجتمع الخليج

العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والثقافة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، والصفة المميزة للعائلة الخليجية هي استمرار الانتماء الاساسية للروابط العشائرية والطائفية في تنظيم العائلة وعلاقاتها . المسئولية الاساسية وبالتالي الولاء للفرد هو تجاه العائلة ومن ثم العشيرة أو الطائفة وليس ولاء للمجتمع .

والحقيقة المقيدة هنا هي المؤسسات الاجتماعية الثانوية التي ذكرناها سابقا - التي يمكن ان تعوض الفرد عن الايمان الاجتماعي الذي يجده في العائلة ، الطائفة ، أو العشيرة .

على الرغم من وجود بعض الاشكال المؤسسية والقانونية كالبرلمان - والتلفات المالية - وغرف التجارة في بعض دول المدن الخليجية ، والتي من المفترض ان تمثل كما في الآخرين - العمال أو التجار ، وكما في الاولى المجتمع بشكل عام ، قلنا نجد ان هذه المؤسسات مفرغة من مضمونها . فالبرلمانات لا تمثل مصالح المجتمع ككل - فهي تمثل مصالح المحليين منه - وحتى جزء من هؤلاء المحليين غير معترف لهم بحق الممثل ، وهذان القطعان يمثلان في غير المواطنة - وهم الاكثرية في اقطار الخليج ، أو المواطنين من الدرجة الثانية . أما المؤسسات المالية والتجارية فهي بجانب انها تمثل مصالح المحليين فقط الا انها أيضا مفرغة من مضمونها ، فهي تجمعات ذات اغراض نقابية . ومن هنا نجد ان نصف المجتمع الخليجي أو أكثر يعيش في غربة خارج اطار القانوني والاجتماعي الذي رسم لفئة قليلة منه . وهنا يجب الاستشهاد بقول احد الزعماء المسؤولين عن انشاء كلية الطب في الكويت حيث عبر المشكلة بقوله :

« كيف تريدون مني ان ابني كلية للطب تخدم مليون نسمة أو يزيد وتحددوا اختياري لـ ٧٥٪ ممن طلبني لـ ٤٠٪ من المجتمع المراد خدمته . »

هنا تظهر الغربة مزدوجة ، الناس الذين يعيشون معك في مجتمع واحد تعد القوانين المرفوعة من فئة من الامادة من طائفتهم البشرية بعد أقصى .

وكما ان عدم الوجود المطلق أو محدودية الكفاءة للمؤسسات الثانوية مع وفرة مالية تعتم ان يكون الانتفاء الطبقي مهما ، وغير واضح فانتفاء الفرد يشد بغيظين راسي واقفي . فهو مضطرب مع مائلتليه وطلافته وعشيرته التي يجد مردود الخدمة منها امرغ وانفعل . وهو كذلك يبال للانتفاء الاقفي اذا كان عاملا أو موظفا ومجتمعا يوحى . ولكن هذا الانتفاء الاقفي كما قلنا ما زال معطلا في كثير من الفئات .

الفئة المعلقة الاخرى في المجتمع الخليجي - كما هو العربي الى حد كبير - هي المرأة - وينقل لنا هشام شرابي - ملاحظته حول ذلك يقول اليس مستغربا ان ينمو الفرد في مجتمعا «قضيبي» ، ينزع في شخصيته الى حب البروز والسيطرة ، ويميل الى اذلال من هم اضعف منه ويعتبر المرأة (٦) هي ٢٥ .

وقل قفزته الى الحاق بالمجتمعات المتقدمة ، نظرا بمجتمع الخليج الى نصه الضعيف (المرأة) نظيرة مزروعة فقد اتاح لها فرضا محدودة في التعليم والعمل وكبها في نفس الوقت بالبال جديدة أخذت تتأصل منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن لكي تتخلص منها .

لقد وجد مجتمع الخليج نفسه - وبعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص - امام تحولات جذرية في انساقه الاجتماعية - من جراء تحولات في طبيعة وعلاقات الانتاج الجديدة التي وفرها تنفق مردود اليندرول المالي .

ومن نافلة القول اعيد القول - التي اصبت معروفة - بشأن مجتمعات الخليج التي منذ ذلك الوقت (بداية الخمسينات) اصبت تمر بمرحلة تغير ثقافي واجتماعي سريع اتسبب اول ما اتسبب على وشع المرأة . تغيرت تدريجا من موقعها في المجتمع ، واختلقت علاقتها بالرجل ووضعها في الأسرة ، ولكن هذا

النخيل والاختلاف ما زال في طور التكوين . لذلك فالتأثير تلاحظ مؤثراته من خلال مجتمعات الخليج ، الا أننا لا يمكن ان نرصد نتائجها ، لان ذلك سوف يتوقف على مدى نضال هذا المجتمع لتحقيق اهدافه ، ومن ضمنها تحقيق حياة افضل للمرأة فيه ، وبالتالي بناء أسرة ، تختلف في مفهومها ودورها عن الأسرة الممتدة .

لقد عانت المرأة في مجتمع الخليج التقليدي مع الرجل عنف وسوء الحياة على شاطئ هذا الخليج ، وقد ساهمت في كثير من المخاطر والاحوال - حسب موقعها الطبقي التقليدي - في العمليات الانتاجية المختلفة التي كانت مساندة ميل البرول . وقد كان مدى مساهمتها في العملية الاقتصادية - من عندها هو المؤثر لدى تعاونها ، وبالتالي استبعادها للمشاركة مع الرجل فقد كانت زوجة الفواص - الطبقة الكالحة - في مجتمع الخليج التقليدي - تساهم بمساهمة فعالة في حياة الأسرة ومجتمعها الصغير . فهي بسبب ضيق ذات اليد وندرة مصادر الدخل كانت مضطرة للمعاونة في زيادة دخل الأسرة - فكانت تقوم بأعمالها المنزلية المعتادة - من طبخ وتربية اطفال . . الخ ويجانب ذلك كانت تقوم ببعض الاعمال التي تدر عليها ربحا - كان تقوم بخياطة الملابس لنساء الهي أو المخاطرة بسلع بسيطة أو حتى تربية الخنازير ، أو مجموعة من الانعام ، أو اقتناء بكرة ، أو أكثر لتفذية الاطفال وبيع اللبن ومنجاته لاسر الهي . وفي بعض الاحيان عندما تكون الحاجة ماسة ولا توجد وسيلة لدخل افضل نجد ان زوجة الفواص - أو نساء هذه الطبقة تقوم بمطاسي الفواص نفسه - كما حدث في ابو ظبي - مثلا وهي مهمة شاقة بلا شك (٧) .

وكثيرا ما كانت علاقات الإنتاج السبيلة التي كانت مساندة في هذا القطاع الاقتصادي التقليدي - الفواص - تنسحب على وضع المرأة . فقد كانت زوجة الفواص مهددة دائما أما بفقدان زوجها نتيجة لطبيعة المخاطرة لهذه المهنة - أو شتات اولادها لتويع زوجها في الدين المستور . فقد كان يقع لحاكم (السلفه) الحاكم الفواص التقليدي(ة) ان تزوج ملكية الخزل من الفواص لتعطيه للمول أو التوخذ (صاحب السبيلة أو ربانها) وكان يمكن في حالة وفاة الزوج ان تأمر بأن يقوم أكبر ابناءه بتسييد دين والده عن طريق العمل في الفواص مع التوخذ الذي كان يعمل والده معه (٨) .

وهنا نجد ان المرأة نفسها غير بعيدة عن هذا الاستبعاد . فكثيرا ما كان يقرر (التوخذ) ان يتزوج زوجة الفواص الذي توفي وهو مدين ، وبالتالي يمتلكها هي واولادها أيضا .

هذا الاستبعاد الاجتماعي لزوجات الفواص يوازيه استبعاد نفسي مروع ، فهي عندما يتركها زوجها أو اخوها الى مرض البحر يمكن ان تنطيل ألف الف حدث يودي بحياته . فكانت علاقاتها غير ودية مع البحر يظهر لذلك من خلال اهتمامها الشعبي . . (٩)

هذه العلاقة مع المجهول الذي لا يعرف له رد فعل محدد ، سواء كان البحر أو التوخذ أو الفلة - التي خرج زوجها على أمل الحصول عليها - جعلت من المرأة في هذا القطاع ذات تركيبة نفسية هادة ، نشبت بالآل انقصي حد ، وتتسامح حتى المعظم - فكل صيحة في الهي هي تكبة (طمبه) اخرى وكل موسم جديد ، يأتي بدين جديد ، أو تهديد ببيع بيت أو فقدان عائل أو عزيز .

ومن هنا اتجه هذا القطاع من النساء الى السحر والزار والعمل للفتيل على العدو المجهول ويمكن ان نتعرف على روائع هذه العادات بين الجيل الحالي من فتيات الخليج في قراءة الفتيل والكف والطلح .

والزوجة الوفية أو زوجات الفلاحين - ومن القطاع الكالاح الاخر في مجتمع الخليج التقليدي - اخذن على عاتقهن المساهمة في العملية الانتاجية التي كان يقوم بها الزوج - فإما تقوم بالنسج ، سواء للزراعة أو المشايخ وبتفصيل الخليل ، وحسن الرسم أو جمع البليج . . الخ ومع قيامهم بواجباتها المنزلية تقوم بتربية الدواجن وبعض الحيوانات الأليفة وذلك لزيادة دخل الأسرة الذي كانت في الغالب لا يتعدى الكفاف .

وانتمسحت طبيعة علاقات الإنتاج على المرأة في القطاع الثلاثي - طبيعة تاجير الأرض - أو مسا يسمى الضمان - حيث يتعهد الفلاح بضمان أقله من الأرض لصاحبها ويحدد التزاماته مسبقا ، والتي كثيرا ولأسباب موضوعية - لا يستطع الوفاء بها - فكانت زوجته وعائلته تتعرض نتيجة لذلك لفصل اجتماعي واقتصادي مكلف ماليا ونفسيا . فالتزوج مهدد بالطرد من الأرض التي يعمل عليها أو بالسجن في حالة عدم الوفاء بالتزامات ، وبالتالي فإن زوجته وعائلته معرضون في أي وقت للتشرد . كما ان المرأة في هذه الحالة يمكن ان تستخدم كمالة - دون وجه حق وبلا أجر - في بيت السيد صاحب الأرض . فهي تعمل خارج وداخل بيتها عملا مرهقا دون مردود .

أما المرأة في الطبقة المسورة من مجتمعات الخليج التقليدي وهم التجار والحكام وأصحاب الأراضي .. فقد كانت مضطهدة ، على الرغم من توفر بعض وسائل الرفاه لديها حيث يتوافر الرياشي الناعم في منزلها ، أو الحلوى الخالية من الذهب والفضة على صدرها ، إلا أنها كانت دمية . فقد كانت هذه المرأة مهددة دائما (بالشرعية) التي يسهل على الزوج الميسور المالي الاتيان بها في أي وقت يشاء ، وقد تكثر الشرائك التي مثلي وثلاث ورباع فيزداد بذلك حصر المرأة في فومقة من اللالال النفسي ، كما أن هذه المرأة المتجمدة لهذه الطبقة ، لا تخرج إلى السوق أو التفتيات حفاظا على الشرف والكرامة .. ونفكر لنا زهرة دكسون في كتابها الكويت كانت بمنزلي .. هذه الظاهرة التي لاحظناها في الخمسينات نقول :

« على حين أنه إلى زمن غير بعيد لم تكن تنفذ الأمر العربية بفادرن بيوتهن إلا للقيام بزيارة بعض اقاربهن ، وقد تخرج الواحدة منهن مرة واحدة في السنة كزخرة في الصحراء ، وكان من غير المألوف بأمارة أو نقاة تنسج إلى امرأة مرموقة في المجتمع أن تخرج إلى السوق لشترى بعض الحوائج وكان الخدم هم الذين يقومون بذلك » صفحة ١٠٩ .

هذا من المرأة في مجتمعات الخليج في الريف والحدية ، إلا أن هناك قطاعا اخر من مجتمعات الخليج وهو البادية ، والمجتمع البدوي الذي ما زال غالبا في ظل علاقات إنتاج شديدة التخلط ، والتنافس الرئيسي هناك هو بين الإنسان والبيئة ، فإن الفرد بالطبيعة يحس بمواجهته القصوى إلى الانتباه للجماعة ، وضمن هذا الوضع نجد أن المرأة في البادية تقوم بكثير من الاعمال ، فهي تربي الغنم وتطبخ الحطب والماء .. الخ . إلا أنها كالزخرة في الحدية — لا تزال تابعة ، ولا تستطيع أن تشارك في الشؤون العامة للقبيلة .

هناك مظاهر شتى للسلوك والممارسة تبرز واضحة كمؤشرات حقيقية لانطهاد المرأة في مجتمعاتنا فقد كانت البيوت التقليدية تبني على شكل جنعين أحدهما للرجال والثاني للنساء ، وكان البهني يخصص بمحلا للنسوة ، ما زالت قضية التفرقة واضحة في وجود الديوانيت للرجال فقط .

هذا العزل الاجتماعي جعل المرأة في الخليج ذات مجتمع قائم بذاته له تقليده وطقوسه بعيدا عن عالم الرجل — والذي كان هذا العزل بسببه ونتيجة لواقعه ، وهتي وقتنا الحالي نجد أن النساء كثيرا ما تعترف أحاديتهن وإذا أراد أن يناقشن رجل قالوا أن ذلك « كلام نساء » .

هذا العزل كانت له نتائج اجتماعية واقتصادية عميقة على المرأة في مجتمع الخليج — حتى في مرحلة التغير التي تمر بها — فهي أي المرأة رغم تحررها النسبي ما زالت — تخضع لذلك العزل اراديا نتيجة لرواسب التنشئة الاجتماعية ، وهنا نجد ازدواجية تصرخ بنا في كل مظهر من مظاهر حياتنا الاجتماعية ، نحن نجد أن المرأة أصبحت موظفة ، تسوق سيارتها من وإلى العمل ، وفي نفس الوقت نجد والدها يصحب جام خضبه إذا تاهرت عن البيت بعد الوقت المضروب . وحيث نجد صالحيه محل تجاري تسافر إلى بقاع العالم ، نرغمش لو استوقفتها رجل في شارع مزدحم ليسألها عن عنوان ، أو عن الوقت . وحيث نجسدها ندبح القلائد في تحرير المرأة تهجم عن الأذهاب إلى اجتماع جماهيري دون رفقة نواكبها .. وهكذا .

لقد شكلت التنشئة الاجتماعية سدا عاليا يقف في طريق طموح المرأة الخليجية بل أن هذه التنشئة قد شوهت صورة المرأة ، فالحظنة تربي منذ الصغر على نمط من السلوك المعروف الذي يعتبر المرأة ويردد أمامها دائما أنها أقل من أخيها الولد ، وإذا لعبت مع الأولاد فالحا (سبيك) أي منبهة بالفتيان .

إن تفسيره المتناقض هو أن الجيل القديم من النساء (المربي) لا يحس بأن هناك ظلما وأقما عليهن ، ويعتبرن كثيرا من مظاهر سلوك الرجل المحيرة ظواهر صحية يجب قبولها واحترامها ولا تعرضن للاهانة وربما محاولة القتل ، ولنا في قصة حبيدة — التي روتها زهرة دكسون حصة ، فقد كانت حبيدة هذه

خادمة لزهرة في الكويت وقد رفضت حميدة الزواج من ابن عمها فكان لها في الطريق ، واطلق عليها الرصاص - وهذه الحادثة ليست بالبعيدة مارجيا . وربما أصبحت حميدة في تاريخنا كتلك المرأة الصنيعة التي قتلت نفسها احتجاجا على قسرها للزواج . ولم تفلح كتابة المومي تونج عن المرأة الا لكراهة .

وهي كذلك تعطي مؤشرا صارخا لخضوع المرأة للرجل . ان الإضطهاد في مجتمعنا العربي كما يقول هشام شرايبي هو على ثلاثة انواع : اضطهاد الفتي ، واضطهاد الطفل ، واضطهاد المرأة ، ويسبق « لا ابلغ في رأيي انه من المجمع ان يولد الانسان انثى في مجتمعنا » .

فهي كما عرفتها خالدة سعيد بصق : ان المرأة في مجتمعنا كائن بغيره لا بذاته (١) . فهي ضعيفة ومحترمة ، وموصوفة بالسميئات ويحاطب ضعفها بمهمة بالكيده ، وانها اساس الشر ومن ذلك تتبع الملائكة الضبابية بينها وبين الرجل فهما كلان رابعا لا يمكن ان يلخذه به . « شاورون واحصون » لانه ليس لها عقل او عقلها كالأطفال والصغار والرجل الذي يتبع آراء زوجته يصبح مجالا للفتور « اعطساء رايه الذين (١٩) » . او مكانه برته - الكويت « كذلك فلان الاشارة اليها في الحديث يشكل امرا اجتماعيا » فيشار اليها « بالبيت » او « بنت فلان » دون ذكر اسمها ، او اجلك الله فلانة . . او تكرم فلانة ، وفي بعض مناطق البين تسمى المرأة « مذلول عار ، مكلف » ، كما انها في بعض تلك المناطق تحرم من ملكية الارض - خلافا حتى للمعقودة الإسلامية ، كما انها في عمان تحرم بان يكون لها جواز سفر الا بانسسم زوجها او قريبها (١٢) .

ويرفض هذا الوضع المختلف علاقات اجتماعية ومظاهر من السلوك منها العجاب ، فامرأة الغليظة وبخاصة في المدينة ما زالت في الاغلب الامم بتعجيب - ونجد ان هذا العجاب امتياز للمدينة - حيث ان الرينية في متعجيبا وعندما تنزويج تلك - اي المرأة الرينية - من رجل في المدينة تبدأ في ليس العجاب وكذلك فعل البدوية ، ويمكن تفسير العجاب اجتماعيا بان المرأة في المدينة تخطف مع اجناس لا تتعارف فينزع عليها الزوج - او التقاليد - العجاب حتى لو ان البدوية والرينية لم تكن محبة من قبل نسي ببلدا الاجتماعية .

ومن هنا نجد ان العجاب هو نتيجة تسامح وتناقض طرا بين البيلة القبلية والرينية من جهة ، وبين واقع المجتمع الخليجي من جهة اخرى . وحيث كانت المرأة تقوم في المجتمعات الرينية والبدوية بالعمل وتحتل نمسا في المدينة ، وهي هنا مجرد اداة للتسلية بكتل من اتساقها عدم قبلها بعمل بنج وكما كتبت المرأة في المدينة الخليجية التقليدية من اسرة ارسطراطية كلما ازداد تضيق التقاليد الاجتماعية التمسك من هولاء .

ولقد ناضلت المرأة الخليجية في سبيل مكان افضل لها تحت الشمس ، وبخاصة بعد ان بدا التمسك الاجتماعي يابظ مجراه ، وكان نضالها يخطف من طر خليجي الى اخر ، فقد لكرت زهرة كسون نسي الخسيسيات من المرأة في الكويت ما نصه « وليس في الكويت حركة فنادى بتحرير المرأة » ولم اسمح طيلة هيلي بامرأة ما عبرت عن رغبتها في ان تسي يوما دون حجاب حتى اذا ما سافرت الى خارج وطنها ، كما ان الاهتمام الجديد الذي اثاره العلم في نفس الفئات الكويتية لا يشمل القضايا السياسية والاجتماعية « صفحة ١١ .

قد يكون ذلك معجبا في ذلك الوقت الا انه منذ السفينات خاضت المرأة الكويتية مجادا من الممارك التي ربحتها ، الا ان هناك الكثير مما يجب ان يتلم به كما اشار السيد هاشم بيهي في دراسته حول المرأة حيث قال « اما المرأة الكويتية فيضيق على جديها الاقرباب والانتكالية الكلية تقامى الثرين من احواف اجتماعية هي في غنى عن وجودها ، وثاني الجمعيات التمسكية للكرس تلك الروح السلبية ، فجميعات النسائية في الكويت نشلت في ربط المرأة الكويتية على اساس محاربة هذه المصطلات - وادست عقوبة التفكير مفرقة بعدم التضييق الموضوعي الى عذوف عدد ليس بالمتيسل من الكويتيات عن هذه المؤسسات الرئيسية (١٣) هذا ما قلته هاشم بيهي ونحن نجد كثيرا من الصق فيه .

لقد جاء التطعيم في مراحله الاولى ليعطي المرأة الخليجية دفعا الى الامام وكسرا للتقيد الاجتماعية ، الا ان ترفيفه من محوارة واستخدمه بشكل سلاج وظفندي اعطى المجتمع وبقتالي المرأة مظاهر التحدو وهرما من مضمونه .

نقد لعب التعليم دورا كبيرا في تحرير عقلية الرجل والمرأة « نظرة المتعلمين بصفة عامة لتحرير المرأة ايجابية ولو نظفيا » الا ان الفصل بين التعليم والثقافة وتضاي المجتمع في اطار تعليمها في الخليج ، مع وجود مناهج مختلفة جعل من قضية المرأة محضلة يصعب تعظيمها ، فقد استخدم ما يسمى (علما) غسدا وبشتل جذري وحتى في مهاجمة . وقد نجح البعض في مهاجمة المرأة حتى في عتر دارها ، ومظهر هذا التفجح عدم الشراك المرأة في الخليج بالحقوق السياسية التي حصل عليها الرجل بعد الاستقلال ، وكذلك ما اتخذه مجلس الامة الكويتي في جلسته المتعددة بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٧ بنوع ما يسمى « التعليم المختلط » في الجامعة .

كما ان التعليم بهذا الشكل وقف حجر عثرة في سبيل تطور ثقافة الخليج والجزيرة - في حقبة قحوب مجلة العربي قتل المستوف عن تعليم الفتيات في ابها - احدى مدن السعودية - قال « لا اسمح لاهصد بالثقافة اية صورة .. ليس فقط بسبب تعليمات الرئاسة العامة لادارس البنات والثقافية بمنع التصور .. ولكن لاني لا اعتقد ولا اومن بفائدة التصوير » (١٤) .

هذه المرأة التي يمنع تصويرها في ابها وهي ريفية اساسا لصفها جريدة عكاظ - السعودية - نقول : « كانت المرأة في ابها تشارك الرجل في عمله تزرع وتحلب ونسقى ، وتتعلم مع الرجال في جرة وشجاعة .. الخ ، ويجمع الآراء (الآن) على انها فقدت ذلك التقليد واضاعوا تراثا مبددا وعادة طيبة .. وبدل ان يطوروا هذا الفهم اصبحوا يعيشون على ميدا .. الى الخلف سر » .

في هذا يتحدث حاكم عجمان السابق راشد بن حميد النعيمي في صيف عام ١٩٦٧ فيقول : « نعلم نفشى من العار ونستمر نساخا ، لهذا لم اسمح بتعليم البنات الا هذه السنة خوفا طعين من الاعتراف من التقاليد التي تراقف السفور .. ان الظروف الحالية التي تسود العالم هي التي دفعتني ان اترك البنات تلحق بركاب العلم والحضارة » (١٥) .

لقد حققت المرأة الخليجية عن طريق نضالاتها ونضالات الرجال الملمين بتفسيستها مجموعة من المكاسب ، فقد شاركت المرأة في البحرين مثلا في معظم الحركات السياسية منذ حركة ٥٢ - ١٩٥٦ مروراً بحركة ٥ مارس ١٩٦٥ وكذلك ١١ مارس ١٩٧٢ واقيمت الجمعيات النسائية منذ منتصف الخمسينات وهسي ما زالت تفضل من اجل حقوقها السياسية والاجتماعية ، وفيه الضور في المجلس الوطني البحراني السيد ابراهيم الخليفة اقترحها مشروع قانون يتيح للمرأة حق الانتخاب على ان تكون حاصلة على شهادة الدراسة الابتدائية ما يعادلها كما ان المرأة في البحرين قد شاركت الرجل في مجالات العمل فارتفعت نسبة المالبات في كثير من المناشط الاقتصادية ونسوات المرأة بالرجل من حيث الاجر بعد اقرار الدستور ، وحققت بعض المكاسب والامتيازات للمرأة المالبلة (١٦) . الا انها كألخنها في الكويت ما زال طريق تحقيق مكاسب حقيقية لها طويلا وشاقا . كما ان الطريق اطول واصعب في بقية امارات الخليج الاخرى .

وفي اليمن الجنوبية حصلت المرأة على مجموعة من المكاسب خلاصة بعد حركة ٢٢ يوليو عام ١٩٦٨ التي شكلت نقطة البدء ، فبعد صدور الدستور شغمت الدولة للمرأة جميع الحقوق في المجالات كافة كما اشركتها في السلطة التشريعية العليا - وقد جاء برنامج التنظيم السياسي لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والذي اقر كوثيقة نظرية للتنظيم السياسي ليؤكد على مساواة المرأة بالرجل وعلى ضرورة الدفع بها للمشاركة في المجالات كافة ، اضافة الى ضرورة اشراكها في الصلحة الانجابية (١٧) .

لقد حققت المرأة في اليمن الجنوبية ذلك بعد سلسلة نضالات بدأت من المظاهرات العنيفة التي قادتها الحركة النسوية في الجنوب العربي عام ١٩٥٩ بقيادة جمية المرأة العربية - مروراً بنضالات الإحصاء العام لقساء اليمن ، وعلى الدرب سقطت كثير من القاضيات (١٨) .

ان قضية المرأة في الخليج لا تنصور انها قضية نساء فقط ، وان حلها فقط يكمن في مساواتها بالرجال ، انما القضية الاساسية فيخطرنا هي القضاء على الاستغلال بكل صوره واشكاله في مجتمع الخليج وان اهتمامنا بالمرأة هنا ينطلق من نظرتنا الحقيقية بانها من الصعب ان يتغير مجتمع ما ، اذا استمرت المرأة فيه على ضعفها وتظلها - كما هو الحال في واقع مجتمعنا - وذلك لانها هي التي تصنع الانسان .

ان الدلائل تشير الى ان هذه القضية المعقدة لم نطع ما نستحقه من اهتمام. ، ونظرة واحدة لا تكفيه
صحفنا عن المرأة — تبين لنا — التماس اللطفي والسطحيات التي تتعالج بها قضايا المرأة في مجتمعاتنا .

هذا التناقض الواضح في المجتمع الذي يأنف الفرد فيه ان يكون « ابن غلالة » نجد رغبا عنه يكوننا
اجتماعيا من خلال تلك المرأة بان الخمس سنوات الاولى من حياة اى طفل وعلاقته بامه هي المحور الاساسي
لكون شخصه كما ان علاقة الطفل بابيه علاقة سلبية الى ابد الحدود فالطفل — نفي او فتاة — في
مجتمعاتنا الحديث على الخليج واثنان ذلك ينسحب على المجتمع العربي — يكون علاقة ايجابية مع الام اما الاب
مير القلمة التي لا يمكن ان تغتفر . فالعلاقة الى الاب هي الام او الخال او العم . وهنا نجد ان
المرأة هي محور التنشئة الاجتماعية ، ولاتها مضطودة ونظرة المجتمع اليها نظرة مزدوجة فاننا نجد خلافا
كبيرا في سلوك الافراد ينشأ من خلال الازدواجية الثقافية ، والمرأة مضطرة لان ترضع هذه الازدواجية
الى ابنائها وهي تخرج بقيمة ثقافية اخرى . فالثقافة التي ينشأ اليها الفرد في مجتمعاتنا تكتفي الضعيف
بقدر ما تعاقب القسوة ، كذلك فان مفهوم السلوك المتحرف يصيب بهذه الازدواجية ، السلوك المتحرف
في هذا المجتمع هو الذي يعلم عنه الناس او يعرفه المجتمع او بمعنى اخر « لا عيب فيها يراه الناس » .
لذلك فالمرء يسمح لنفسه في غياب الرقابة ان يصرف لسلطته الذاتية . طبقا « مفهوم لا عيب فيها لا يراه
الناس » وكذلك من هذه المفاصل ما من الصعب الاجابة بالرغبي — حيث الطاعة الممياء من الام الى الزوج
— فالمرء ينشأ مسامرا حتى من عدم اقتناع (كلام الليل يهوه النهار) . « او كلام غلان مسمار في لوج »
وهي الاشارة الى الاستثناء بالنسبة للقاعدة المتعارف عليها .

المعط من قدر الفرد — كذلك المرأة للفرد — هو الثمن الذي يجب ان يدفعه الفرد لتدبير امره في
المجتمع الذي يعيش فيه ، او على الاقل عدم الانتماء لفكرة او نقدها « ما كاري » « او ما علي » .

اما اذا كان الامر كما يقول هشام شرابي نقلا عن احد الاساتذة في الاجتماع « ان سلوك الافراد
في مجتمع ما يظهر على حقيقته في ادب قيادة السيارات » . فسلوك المجتمع الخليجي في كل الشوارع
المرصوفة وغير المرصوفة يمكن ان يلاحظ — سواء في المساجد — الكويت او في النوحة قطر او في وسط
جزيرة ابو ظبي — السلوك المستهتر بالالة وبارواح الناس .

ولكن بعد هذا الاستعراض السريع لواقع المجتمع الخليجي هل يمكن المساهمة في تطويره الى تحقيق
اهداف اجتماعية افضل .

قد يكون ذلك ممكنا في اعتقادي بالاتجاه الى « التعليم » وتطويره بدل ان يكون « تابعا للمجتمع »
صحت تصبح ذات فائدة له . فالعالم ما هو الا اكتساب ذاتي موضوعي ولا بشكل ثقافة في حد ذاته ، وانه
يصبح ثقافة بالمعنى الشامل اذا توفرت لدى المعلم « الوعي الاجتماعي » .

ولكن الوعي الاجتماعي هو بالذات ما ينشأ الرجل اللطيف في خليجنا — بهذا الرجل يعتبر النظام
القائم في تركيباته الاجتماعية كافة هو ميدان لنشاطه الفكري وروحه العالي « والرجل اللطيف هنا هو من
يستطيع ان يجيب على كل سؤال موجه اليه في داخل اختصاصه او خارجة » لذلك فان اية محلكة مثابة
وليس متفردة في « خطية ترفض الواقع الاجتماعي وتحاول ان تتدبر واقعا اجتماعيا اخر هدفه هو التمسك
ومواصلة التعليم بالممارسة سوف تجد الاعتراف والحرير والري بالتفكر ، وفي اعتقادي انه لا يستطيع المجتمع
الذي يرمي الى تغير ذاته التراجع الا بعد ان ينفذ اول هذه الادات .

١ — انظر في ذلك مثلا :

(ا) عادل عبد السلام د . : بلدان الخليج العربي — دراسة جغرافية (دراسة غير منشورة) .

(ب) محمد علي الخرس ، احمد الحياض : مقومات واتجاهات النمو السكاني في الكويت — مجلس
التخطيط ١٩٧٤ — الكويت .

(ج) محمد علي الخرس : دراسة سكانية لخصائص وسيات المجتمع الكويتي — مجلس التخطيط —
١٩٧٥ — الكويت .

٢ — انظر في ذلك مثلا :

- ١ - عبد الملك الحمر : التعليم العام والالتزام البشري في الخليج العربي / مجلة دراسات عربية - المجلد الثالث السنة الأولى - ص ١١١ - ١٢٤ .
- ٢ - (ابراهيم محمد الدين عبد الله د. الهجرة والتغير البشري - ١٩٧٣ .
- ٣ - عبد الكبير الشامي . نحو علم اجتماع للعالم العربي . موافق ٣١/٣٠ شعبان/ربيع ١٩٧٥ (ص ٧ - ١٤) .
- ٤ - عبد الله المروى . العرب وال فكر التاريخي ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ .
- ٥ - هشام شراي . مقاربة لدراسة المجتمع العربي - الدار المتحدة للنشر بيروت ١٩٧٥ .
- ٦ - المرجع السابق .
- ٧ - محمد الربيعي . البترول والتغير الاجتماعي - معهد البحوث والدراسات العربية / القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- ٨ - المرجع السابق .
- ٩ - ثوب ثوب يا بحر . أربعة والخامس دخل وكذلك ما تمر منه من خلال حوارها الشعبي مع النواخذ يا نواخذاهم لا تشدد عليهم ترى حبال الفوس قطع ايديهم .
- ١٠ - موافق عدد ١٢ .
- ١١ - قضية المرأة في اليمن : مسح على الالة الكتبية .
- ١٢ - القزاق/المجلد الاول/يناير ١٩٧٤ وكذلك سلطان ناجي :سياسة النظام الطيبي في حضرون .
- ١٣ - قضية المرأة العربية/هاشم بيهيمي - من منشورات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت للندن سنة ١٩٧٣ .
- ١٤ - العربي/يناير ١٩٦٩/المجلد ١٩٠ .
- ١٥ - العربي/المجلد ١١٧/أغسطس ١٩٦٨ .
- ١٦ - ليلوة ابراهيم الزبيدي - دراسة مقدمة الى لجنة المرأة العربية .
- ١٧ - قضية المرأة في اليمن صفحة ١٦ .
- ١٨ - منها استعجاء خديجة الحواشبة - في المملكات العسكرية .

مراجعات

الحدود الآمنة والمعترف بها

تأليف : د. إبراهيم شحاته

الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بيروت - ١٩٧٤ - ١١٧ صفحة

مراجعة : عبد الرحمن غانم

أصبح من البديهي أن نقرر أن أعز قضية سياسية لدى منطقة الشرق العربي هي قضية تحرير فلسطين ، ولو أن هذه البديهية قد أضيفت إليها بديهية أخرى عقب حرب حزيران ١٩٦٧ تتعلق بنهضتين الأراضي العربية المحتلة الأخرى هي حرب الستة أيام . ومع دورة الأيام ولدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي أعادت جزءا من الأراضي العربية المحتلة .

وعلى مدى سنوات الصراع العربي - الإسرائيلي ولدت اصطلاحات ومفاهيم كثيرة كان بعضها لا يتطابق بالواقع في أي جانب منه ، من تلك المفاهيم اصطلاح الحدود الآمنة والمُعترف بها ، والتي أكتد دوائر العدو الإسرائيلي أنها تعني تلك الحدود التي يمكن « لجيش الدفاع الإسرائيلي » أن يدافع عنها . الأمر الذي قفت عليه حرب العاشر من رمضان ١٩٧٣ .

وبمعالجة هذا الكتاب الذي نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية الوضع القانوني لما يسمى بالحدود الآمنة والمعترف بها . وقد قسم المؤلف كتابه إلى فصلين بالإضافة إلى فصل مهيدي . . علج في الفصل الأول الحدود الآمنة بمعنى التوسع وفي الثاني طرق إلى الحدود الآمنة بمعنى الضمانات ثم أتبع لذلك مجموعة من الملاحق التي تضمنت بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن حول فلسطين .

يبدأ الفصل الأول بموضوع التقسيم والتنسوية ، ويقرر الكاتب أن الأمم المتحدة قد حاولت مرتين إنهاء الصراع في المنطقة : أحدهما عام ١٩٤٧ - وهذه قضى عليها كابل - والثانية عام ١٩٦٧ . إلا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد فرضت أوضاعا سياسية وعسكرية جديدة الأمر الذي أصبحت المنطقة معه بحاجة لحلول جديرة للمشكلة التي نعاثها والتي أطلق عليها جزافا اسم أزمة الشرق الأوسط . ورغم قبول الأطراف المعنية بقرارات ٢٤ ، ٦٧ إلا أن أجاباتها أثناء جولة السبع المحاول « جونار باروغ » تمنى عدم تصعيد المعنى الإكيد للحدود الآمنة والمعترف بها . وخاصة الطرف العربي . إلا أن إسرائيل أصرت دائما على فشل هذه الحدود ، وهي في نظر المؤلف تنفوس تحت معنى شخصي ونسبي .

لقد تلخى الموقف الصهيوني فيما يتعلق بالحدود الآمنة في تعريفات غير مباشرة منها أن هذه الحدود ليست هي حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ وأن هذه الحدود يتم الاتفاق بشأنها عن طريق التفاوض مع العرب . وقد تعددت بعد ذلك تعريفات سياسي العدو الإسرائيلي للحدود الآمنة ، ونحن نتفق مع الكاتب في أن مؤدى جميع تلك التعريفات هو التوصل إلى حدود تسمح للمعسكر الصهيوني بالتوسع بعد ذلك - بدل على ذلك نمسك المحتلين ببعض الأجزاء في سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان فيما إذا انسحبت قواتهم إلى ما قبل حدود ٦ حزيران ١٩٦٧ .

✻ بمساعدة سكرتير التحرير .

وحول مجزرات الادعاء الاسرائيلي بالموسع الاقليمى عرض الكلب بعض الجبررات الى منتهى فى النهاية « بحق القومسج » لدولة الاحتلال ، واول الجبررات هو « الغزو الدفاعى » الذى تقن بموجبه اسرائيل المدعان « ناعما عن القمع » وبرغم عدم اقرار اكتساب اراضى جديدة وعدم باييد هذا العمل العدوانى فى كل محافل القوانين الدولية الا ان الاسرائيليين يعمدون حرب السسبة انام عام ١٩٦٧ حربا دفاعية عن وجودهم . وفى تفريق العقيلة العسكرية الصهيونية بين الغزو الهجومى والغزو الدفاعى محاولة اخرى لانشاء سبب جديد لاكتساب اراضى جديدة الامر الذى يستنكره القانون الدولى المعاصر ، اضافته الى انها تحاول تأسيس حقوق موضوعية على اسمى شخصية ونسبية . وقد ايدت هذا الراى قرارات الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٩٨ ، ٢٥٣ ، ٢٢٥٤ ، ٢٦٢٨ ، ٢٧٩٩ ، ٢٩٤٩ ، فى مجلس الامن والجمعية العامة .

واذا كنا ننفي مع الكاتب بان الجبر الاخر وهو المقامد للاحتفاظ بالاراضى المحتلة هو امر غير وارد فاننا نصيف ايضا انه اشبه بمنطق الاطفال الذى يرمى الى الانانية المتعنتة وهجاجة كل ما يمكن هيازته حتى لو انط لذلك اوى الجبررات . اضافته الى ان اصرار العرب على رفض خطوط الهدنة اعتصارا من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٥ يعزل دون نشوء حق لاسرائيل عن طريق التقادم فى الاراضى المحتلة .

وقد يكون القبول العلم (اى قبول المجتمع لوضعية دولة ما) جبرا للاحتفاظ بالاراضى ، الا انه لا ينطبق على وضع اسرائيل سواء بالنسبة لخطوط هدنة ١٩٤٩ او لخطوط وقف الاطلاق النار عام ١٩٦٧ ، وهى جميعا خطوط عسكرية لا تسمى بحق الاعتراف فى النسوية النهائية . المسببة الى عدم اعتراف المجتمع الدولى كجميع بدولة الكيان الصهيونى ، وحتى الى اعترفت بها كحقيقة واقعة فانها رفضت انشاء بطلانها الدبلوماسى فى القدس ، وهى التى قبلت بذلك تصفحت بان القدس فى محترف بها كعاصمة لاسرائيل .

وكمحاولة اخرى يقارن البعض بين هيازة اسرائيل للاراضى المحتلة وبين هيازة كل من مصر والاردن لفترة والصفة الغربية بعد عام ١٩٤٩ . ورغم ذلك فلم يسط اى قانون دولى حق الهيازة لكل من مصر والاردن رغم ان اجرائها كان اجراء دفاعيا يمكنه عمل اسرائيل العدوانى فى كل مرة .

ومن الجبررات التى ناعما المؤلف ايضا طبيعة خطوط الهدنة المختلفة وعدم اعطائها حق هيازة الارض لاسرائيل باعتبارها خطوط مؤقتة وعسكرية ايضا وليست فيها اية صيغة قانونية . ونفس ان هذه الخطوط لم تقتضب صفة الحدود حتى بالنسبة لبعض الاسرائيليين انفسهم .

اما مجزرة الفجوة الى تفسير قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ من جانب بعض المكاتب الاسرائيليين فهو اوى الاعذار والتمردات . وهو تلجأ الى عدم تعدد هذا القرار للاراضى الى يجب الانسحاب منها . الا ان النص الانجليزى لهذا القرار اكد ان هذه الاراضى هى التى « اعلنت فى الصراع الاخر » . ولدت محاولة اسرائيل هذه الا تلاعب بالانفاذ .

واخر ميرر لوجهة نظر انصار الصهيونية العدوانية هو الاعتقنة او ما يمكن تسميته القتال بموجب معاهدة ، وهو يعنى ان اسرائيل تتشبث باحتلال الاراضى المحتلة حتى يتم التوصل لاتفاق (مع الدول العربية) بضمن حدودا آمنة ومحترف بها لاسرائيل .

وقد اكد الكاتب ان كل الردود المسابقة تدحض الجبررات الاسرائيلية العدوانية لضم اراضى جديدة وتوسيع الحدود الآمنة ، وهى فى النهاية ردود شعارات دفر وموسولنى فى نمو الدولة الذى يرتبط بنومسها .

الا ان الذى لا يمكن المتغافل عنه فى كل ما اورده المؤلف من ردود على الادعاءات الاسرائيلية ومؤيديها هو افعال جوهر القضية اساسا والمرتبط بوجود الشعب الفلسطينى . اذ ان قام اسرائيل قد وجد بعد طرد شعب بكامله من ارضه وليس هناك قانون فى العالم مقر ذلك ، اللهم الا شرعية الوحوش .

اما محاولة البعض فى العالم العربى اخفاء شيء من الشرعية على بعض ما جرى من انفاقتات عسكرية كانت ام سياسية مع العدو الاسرائيلى فهى امر اخر يرتبط بجوهر الكتاب بموضع التحليل . اذ ان انفاقتات فصل القوات على بعض الجبهات العربية مع العدو الاسرائيلى ترمى فى جزء منها فى التهاينة الى اظهار مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها الى حيز الوجود وجعله حقيقة واقعة ، فى الوقت الذى تدحض فيه المكتات كل شرعة او قانونية بل تلك الحدود او حتى لحدود مخرومها . ولا احد يمكنه الشؤ حول راى المؤلف اذا طلب اليه اعادة كتابة هذا المؤلف فى اعقاب انفاقتات الفصل فى الشرق الاوسط ، هذا المفهوم الذى

ما وجد الا حديدا ومن اجل الظهور على وضع معقد في الشرق الاوسط .

ينقل المؤلف بعد هذا الى مفهوم الحدود الآمنة بمعنى الضمانات . ويبدأ باستبعاد فكرة الضمان الجغرافي باعتبارها ضمانا لا يعمل عليه . وتنطلق فكرة الضمان الجغرافي من وجهة النظر الصهيونية في المطالبة بحدود طسمة الا ان هذا المطلب اضاهه الى تناقضه مع القرارات الدولية فهو على رأى المؤلف يعتبر مطالبة بحدود جغرافية سياسية ، وعموما فقد عقدت نظرية الحدود الطبيعية مؤيديها كمنظرة استثنائية خاصة بعد التطور في كافة انواع الأسلحة ، وقد جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ في اول مراحلها لتثبت ذلك . ويؤيى أن المطالبة بالموافق الجغرافية الطبيعية كحدود لاسرائيل ما هو الا تسلي بقصد اكتساب المزيد من الأرض والتوسع .

وقد رفض قرار مجلس الأمن الدولي هذا الضمان في نصوص قراراته المختلفة . أما اذا قيل ان هناك ضمانات ثبتت او تتم او يجب أن تتم من أجل الحدود الآمنة والمعترف بها فهي في رأينا - والمضادة الى ما أورده الكاتب - تعتبر باطلة وواهية دون الأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني الذي يعيش الآن خارج أرضه دونما صوت حق ينطلق من هنا او هناك ينادى بتأييده بشكل فعال ، وقد أكد الكاتب عدم جدوى الإجراءات التي تتخذ على المدى القصير (إجراءات الأمن المؤقت) . ومن الإجراءات قصيرة المدى : توات الطوارئ الدولية ، المناطق المأهولة او المتروكة السلاح ، والإشراف الدولي ، وترسيم الحدود .

أما الإجراءات التي تستهدف إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي فاهم بنودها إنهاء حالة الحرب وتسوية القضية الفلسطينية ، أما الأولى فقد رفضت الدول العربية في رأينا مجرد التفكير بها على مدى السنوات الماضية ولو أن رأى البعض منها قد بدأ في التغير في أعقاب انتصارها في حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ونجدد الإشارة الى أن إنهاء حالة الحرب يعني الاعتراف بحقوق كل الكيانات القومية وهربة المسالمة في الممرات المائية « الدولية » في المنطقة .

ويرتبط بإنهاء حالة الحرب تسوية قضية الشعب الفلسطيني والتي تتمسك بها الآن معظم الدول العربية كأساس لأي تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط . ويذكر المؤلف بما قرره الأمم المتحدة بخصوص حقوق اللاجئين لم يعق الفلسطينيين كشعب .

وعموما قلنا نؤيد الكاتب في أن الحدود الآمنة والمعترف بها هي الحدود التي يمكن أن تكتسب الاستقرار والموافق ، وهي التي تخدم قضية السلام العادل والدائم وتتفق معه ايضا في أن حرب تشرين اول ١٩٧٣ قد منحت الباب نحو البحث عن حل شامل للصراع . ولكننا نعتقد أن جوهر هذا الحل هو التسليم الفلسطيني صاحب القضية ، والذي لا أحد سواء يمكنه أن يملك مفتاح الحل النهائي لمشكلة فلسطين ، والا فغائنا ستكون قد شهدنا باعينا عهد نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي وميلاد عهد آخر من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي . إذ أن القضية هي قضية الشعب الفلسطيني وليست قضية الشرق الأوسط ، أو قضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهي بطبيعة الحال قضية شعب ، وليست مسألة حدود .

ان الانتقاد الذي يمكنه أن يركز عليه هنا هو اهمال تحليل هذا الكتاب لدور الشعب الفلسطيني وحقوقه ، وبالمال عدم التركيز على هذا المفهوم الامر الذي اكتمل معه المؤلف بإشارات يمكن أن يقال انها غائرة . الا أن أي انتقاد لا ننفي قيمة هذا المؤلف باعتباره محاولة جادة لتفنيذ محاولة لجوء العدو الصهيوني للقانون الدولي اخباتا لرضى ما يسميه بالحدود الآمنة والمصرف بها .

موجز
الأبحاث
الانجليزية

الشراء للمنظمات : أهدافه ، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء

د. محمد بسطامي منصور

يتضمن هذا المقال مناقشة لأهمية الشراء كوظيفة من وظائف التمويل والتسويق والظروف التي أدت إلى ازدياد الاعتماد بهذه الوظيفة . ولبيان طبيعة الشراء للمنظمات التجارية ، والصناعية ، وغيرها يطرأ الكاتب بين طبيعة الشراء بواسطة المستهلكين وطبيعة الشراء للمنظمات وذلك بمقارنة أهداف الشراء لكل من المستهلكين والمنظمات ، وخصائص السلع الصناعية وغيرها التي تقوم بشرائها الشركات والمنظمات . كما يوضح الكاتب باختصار أنواع المنظمات التي يمكن أن يطلق عليها « المشتريين الصناعيين » .

يقوم الكاتب بمد ذلك بمناقشة تفصيلية لطبيعة الشراء للمنظمات ، وأهدافه ، والنشاطات التي يتضمنها خصوصاً اختيار الموردين ، كما يوضح أيضاً مصادر المعلومات عن الموردين والعوامل التي يتسلم على مدير المشتريات بالمشروع أخذها في الاعتبار عند اختيار الموردين والتي أهمها الجودة ، والسعر ، وإمكانية الاعتماد على المورد من حيث إمداد المشروع بالسلع والخدمات التي تم التعاقد عليها ، والخدمات المختلفة التي يمكن للمورد تقديمها لعملائه .

ويتضمن المقال أيضاً مناقشة لسياسة الشراء المتبادل وسياسة تعدد مصادر الشراء . وهاتين السياستين لهما أهمية كبيرة ويجب المقارنة بين مزايا وعيوب كل منهما عند أعداد السياسات المتعلقة باختيار الموردين .

استغلال أموال نفط الشرق الأوسط ببدائل ، وآمال

سليمان القدسي

مروان المصري

هذه المقالة محاولة لترسم البدائل الاقتصادية لاستثمار عائدات البترول في البلدان العربية المصدرة له .

ولسياسة الاستثمار البترولية منافذ ثلاثة :

فأحق الاقتصاديات بالاستثمار فيها . هي البلدان المنتجة لهذا التيار من الدخل لها والمستفاد منها ، من بلدان الأرض قاطبة . والاستثمار في بلاد التصدير يرجى له أن يكون تيبها على وظيفتين أساسيتين :

الأولى : خلق الدخل ، وإعادة توزيعه ، وسبيلها إليه مضاعف الاستثمار ، وسياسات تنمية الأراضي المتبعة في بلدان الخليج .

الثانية : وهي الأهم ، الطاقة الاستيعابية ، التي تعمل بها سياسة الاستثمار توسيعا وبدا ، مودعة بذلك بذور النمو طويل الأجل .

وكما يتأتى لسياسة الاستثمار القيام بالوظيفة الثانية على الوجه المحدود ، يلزم عليها أن تشترع في تغيير التركيب البنائي للاقتصاديات المصدرة للبترول :

(أ) بتنويع مصادر الدخل القومي .

(ب) بتوفير الكفاءات العلمية الحديثة : العمل الماهر ، القدرات الفنية والإدارية المسؤولة عن الاستمرار اليومي لعملية التنمية .

(ج) بإعداد برامج لتشغيل الأعداد النامية من القوى العاملة . ويتوفر لهذا البند قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى ما تنقسم به صناعة البترول من وجود محاملات فنية ثابتة تقريبا . سببا في المدى القصير بين العمل ورأس المال (آلات استخراج البترول) من ناحية ، وسرعة التطور التكنولوجي في تلك الصناعة بما يختص به من استثمارية تضائل ما يخص وحدة رأس المال من الأيدي العاملة لتشغيلها بأقصى درجة من الكفاءة ، من ناحية أخرى .

المنفذ الثاني « لدولارات النفط » يقع في محيط البلدان العربية الفير مصدرة له . ذلك أنه ، إذا ما قيس للاستثمار في البلدان العربية المصدرة للنفط ، القيام بالمهام المنوطة به فيها على النحو السالف ، لبقى من عائدات النفط فائض ، لاقتصاديات البلدان العربية الأخرى غير المصدرة للنفط ، بجزء منه حاجة ملحة . ذلك أن البلدان العربية ليست جميعا متجانسا فيما يخص إنتاجيتها من عوامل الإنتاج المختلفة ، بل هي شتى متفاوتة الانتماء والمواهب . رأس المال في الكثرة الغالبة منها عامل نادر نسبيا ، الأمر الذي يعني أن إنتاجه الحديثة مرتفعة ، سواء أكانت المقارنة بينه وبين إنتاجية رأس المال في البلدان العربية المصدرة للنفط ، أم بينه وبين الإنتاجية الحديثة لعوامل الإنتاج الأخرى في البلدان العربية غير المصدرة للنفط .

أما المنفذ الثالث والآخر لما يتبقى من « دولارات النفط » يعد استثمار ما يتبقى استثماراً منها في التنفيذ السابقة ، فبعد طريقته إلى السوق المالية العالية : يمنح قروض للبلدان المتخلفة ، والصناعية المتقدمة اقتصادياتها ، وبالإستثمار في الاقتصاديات الغربية المتقدمة وهذا الآخر ينبغي أن يعمل على تعظيم القيمة الحالية Present Value للاستثمارات من دولارات البترول ، وأن يحميها من عدوان خطر بين بينيين : التضخم الغربي ، وتخفيض قيمة العملات الصعبة .

وفي الختام نشير إلى أن كلمة التقديرات المعهولة عن عائدات النفط ، بصفة ، حتى الآن على أساس استمرار تدفق تلك العائدات بشكل خط مستقيم Estimations Linear ويمثل هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن ينشأ عنه الفهم من سياسات بترولية في البلدان المستوردة أو المصدرة تؤثر في حجم العائدات مداً أو انكماشاً .. وما يمكن أن يأتي به التقدم التكنولوجي من بدائل للبترول . أو تقنية نقل المستخدم ، منه ، لوحدة مستخرجة إلى ما غير ذلك من العوامل الممكنة التأثير على سعر البترول ، فحجم عائداته ، فسياسات الإستثمار والتنمية من بلدان هو عمساق اقتصادياتها .

الاغتراب التنظيمي

د. فيصل فخري مرار

ان الكتابة في موضوع مثل الاغتراب يجب ان يراعى فيها ان يأخذ المحلل الموضوع من زوايا مختلفة .. ورغم ان الطابع الوصفي يظلب على هذه المقالة الا انها تستطيع ان تقدم للقارئ صورة واضحة المعالم عن ابعاد الاغتراب .

ان هناك الكثير مما يمكن ان يقال عن الاغتراب ، الامر الذي لا يمكن ان نسوغيه صفحات ثقيلة من زوايا مختلفة . الا ان هذا البحث ما هو الا الخطوة الاولى نحو بلورة فكرة عامة ودراسات اشمل لهذا الموضوع الحيوي الذي يتعلق بسلوك الافراد وكذلك الجماعات سواء كانت نامية او متخلفة ، اضافة الى سلوك الجماعات التنظيمية اثناء العمل .

وتناول الكاتب في هذه المقالة انماط الاغتراب ومصادره واسبله . وبمدخلك ينتقل الى الاغتراب في المنظمات الادارية واثار البيلة التنظيمية في ذلك .

ويعرض الكاتب بعد ذلك لتتائج محددة لوضوعي الاغتراب ، ثم ينتهي الى وضع حلول وعلاجات للاغتراب التنظيمي .

أبحاث
بالانجليزية

REFERENCES

Alexander, Ralph S., James S. Cross and Ross M. Cunningham. **Industrial Marketing**. (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1961).

Aljian, George W., **Purchasing Handbook** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1958).

Anyon, G. Jay, **Managing An Integrated Purchasing Process** (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc. 1963).

England, Wilbur B., **Procurement: Principles and Cases** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc. 1961).

Heinritz, Stuart F., and Paul V. Farrell, **Purchasing: Principles and Applications** (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, Inc., 1965).

Hodges, Henry G., **Procurement: The Modern Science of Purchasing** (New York: Harper & Brothers, Publishers, 1961).

Kotler, Philip and Sidney Levy, "Buying is Marketing" Too, **Journal of Marketing**, Vol. 37, No. 1 (January, 1973), pp. 54-59.

Lee, Lamar, Jr., and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1965).

Moyer, Reed, "Reciprecity: Retrospect and Prospect," **Journal of Marketing**, Vol. 34, No. 4 (October, 1970), pp. 47-54.

Pooler, Victor H., Jr. **The Purchasing Man and His Job** (New York: American Management Association, 1964).

Westing J. H., I. V. Fine and Gary Joseph Zenz, **Purchasing Management: Materials in Motion** (New York: John Wiley & Sons, 1969).

occurrences as fire or strikes that might disrupt the operation of a single supplier's plant. Besides, this policy will encourage competition among suppliers, and will enable the buyers to obtain the best quality of materials at the best possible price. Supporters of multiple sources of supply argue further that such policy permits more flexibility of choice than in the case of dealing with a single supplier.

Reciprocity decisions concerning materials and components which will be part of a company's end-products are likely to affect its operations and competitive position more than decisions concerning materials and equipment which will be used in the company. Lower quality of materials or equipment may be used in production. Besides, delays in deliveries, poor technical service, or higher prices paid for such materials or components are factors which weaken the competitive future of the company and causes its profits to decline.

In situations where reciprocity relationships exist, careful record of sales, purchasing, and profits must be kept. Besides, careful analysis of costs and profits must be done to make sure that in any specific situation the sales advantages do not exceed purchasing losses as a result of the reciprocity relationships.

Reciprocity, however, is considered neither a sales problem nor a purchasing problem, rather it is a management problem. Management analysis of the total business situation is the deciding factor in this matter. If management believes that reciprocity policy would help the company expand its markets permanently, increase its profits, or contribute to the achievement of its long-term goals, then it should consider adopting this policy. If management believes that reciprocity would restrict the competitive forces and the firm's profit would be accordingly reduced, then it would not adopt this policy. In short, management should weigh such potential reciprocal relationships carefully and consider all matters of reciprocity as objectively as possible.

Number of Suppliers.

Some firms may prefer to have several sources of supply rather than one source. Sometimes, a firm may have to deal with a specific supplier. Such situation arises when a supplier has an item protected by patent.

There are other factors which induce a firm to deal with a single supplier. Quantity discounts or lower shipping rates on carload quantities make it more economical to place orders to a single supplier. In other cases, total purchases may be too small to justify splitting the order among several suppliers since the per unit handling cost would be higher or because some suppliers would not accept small orders. Still in other cases expensive tools may be required for manufacturing goods purchased. The buyer may prefer to deal with a single supplier rather than paying extra money for such tools that he would have to provide if he chose several suppliers. Finally, dealing with one source of supply will induce the vendor to provide the buyer with better service and favor him over a buyer who splits his orders among several suppliers. This matter is of great importance in times of material shortage when competition in buying arises among buyers.

On the other hand, those who favor the policy of multiple sources of supply assert that splitting orders among several suppliers assures uninterrupted supply since the buyer would be more protected against such

Reciprocity in purchasing refers to the practice of selecting suppliers who are customers of the buying firm. The term "trade relations" is usually used to refer to this practice since the term reciprocity has acquired unfavorable connotations. An increased use of reciprocity has been occurred in the chemical industry as a result of the intensified competitive pressures and increase in product diversification.

Some executives do not favor reciprocity for the following reasons:⁶

1. False markets can be created with companies that may later change their minds.
2. Deterioration of the firm's effort may occur as a result of false sales security.
3. Reducing competition in the market place may cause the technological development of the company to decrease.
4. Purchasing costs may be higher as a result of restricting competition.
5. Legal dangers may emerge as a result of restraint of trade situations.
6. New customers may be hard to find as a result of pre-established relationships with competitors.
7. Company reputation may be impaired because of bad publicity resulting from reciprocity.
8. Reciprocity does not follow the sound principles of buying and setting regarding criteria of quality, price, and service.

Reciprocity, however, has its supporters. Such supporters assert that both the buyer and the seller will benefit from selling to and buying from each other if loyalty and confidence exist on both sides. These supporters also believe that customers who are also suppliers will provide better service, since they understand the peculiar problems of the buying firm. Moreover, such supporters assert that reciprocity is a profitable way to expand a company's markets. For example, a battery manufacturer may intend to buy the brand of automobile that uses the firm's batteries. ⁷

Beside the common form of reciprocity which involved only two parties — the buyer and the seller — other complicated situations of reciprocity may be found. It may take the form of "three-way reciprocity" This form is illustrated by the situation of a construction firm which finds itself under pressure from the owner of the proposed building to buy from a particular materials supplier because that supplier happens to be a customer of the owner's product. Although the principles underlying these indirect reciprocal relationships are not largely different from two way reciprocity, indirect reciprocity received more criticism than the simpler form. Other complicated forms of reciprocity also exist. ⁸

6. Lamar Lee, Jr. and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill, Inc., 1965), p. 79.

7. *Ibid.*, p. 80.

8. See for example Reed Moyer, "Reciprocity: retrospect and prospect," **Journal of Marketing**, Vol. 34 (October, 1970), p. 48.

Promotional support provided by a supplier is also an important factor in evaluating service. This is of a special importance in the case of dealing with a supplier of a new material that will be used in the production of a new product. A supplier may conduct a promotional campaign to contribute to the success of the end-product in the market. The buyer may, therefore, prefer to deal with a supplier who provide promotional services.

Price.

Price should not be considered by itself. Rather, it should be considered in the light of the factors of quality, delivery, and service. The purchasing agent should make sure first that the quality is adequate, delivery schedules will be met, and service is satisfactory; and only after these are assured, he should look to price as a deciding factor in rating suppliers.

In comparing prices purchasing agents have followed the practice of computing the relative costs of different materials as component parts of the finished product. They take into account variety of factors such as the amount of scrap or waste resulting from the use of the material, processing costs, and other characteristics that generate or minimize costs. The technique of making these comparisons are parts of the so called "value analysis". These techniques are used to enable the purchasing officer to determine for each industrial good the effect of its use on the final cost of the finished product. The marketing officer must also consider the impact of using materials bought on the quality and other features of the finished product according to the company's marketing strategy.

Vendor rating.

Some firms use rating procedures as an aid in selecting suppliers. These procedures are based on the actual performance of suppliers regarding quality, delivery, service, and price. While price can be determined objectively, difficulty arises in measuring the three other factors. However, some firms use rejection rate of a supplier's shipments as a measure of quality. Rejection rate is obtained by dividing the value of a supplier's materials which were rejected during a specific period of time by the value of the materials shipped during that period. Some formulas have been used to rate delivery and service.

Some companies inform their suppliers of their position on the rating scale. Suppliers are expected then to improve their performance in order to advance, or at least, to keep their position on the rating scale. The extensive use of rating systems by industrial buyers, however, depends to a large extent on the costs involved.

IV. Other Problems Related to Selection of Sources of Supply.

There are other matters related to the selection of sources of supply that must be considered by the purchasing officer. Two of these matters are discussed in this article. They are related to reciprocity policy and number of suppliers.

of transportation. Certainty of delivery, on the other hand, can be judged by some other aspects such as financial stability of a supplier, the adequacy of his equipment, his labor relations, and the competence of his technical and managerial employees.

The geographic location of a supplier might affect both speed and certainty of delivery. If a supplier is located at great distance from the buyer's plant, shipments from him may be subject to more risks of interruption and delays. However, the ability of a supplier to provide the desired quantity at the desired time must be considered in evaluating suppliers.

Service.

In industrial buying, service involves many elements each of which has its effect on dealing with a supplier. The most important types of service are technical, inspection and quality control systems, availability of spare parts, selling services, and promotional support.

Technical services involve help provided by a supplier's experts to buyers in solving technical problems that arise in connection with the use of his products. A supplier who has a group of experts and trained specialists to provide services and consultation to customers would be more acceptable than a supplier who does not have experts to provide such services.

The technological development of a supplier's activities and his interest in keeping with current methods are important factors that must be considered in evaluating technical service. Improvements and developments made by competitors make it necessary to the buyer to get better products from his suppliers.

The inspection methods and quality control standards maintained by a supplier are also important in evaluating service. A supplier who is careless about inspection will ship many items that might be rejected and returned because of their inconsistency with the quality standards and specifications. If quality-control standards maintained by such supplier are not satisfactory, imperfect items may not be discovered until after they have been incorporated into finished products, a matter which causes many problems to arise.

Availability of spare parts is an important factor in evaluating service. Many buyers prefer to do their own repairs for purchased machines. Availability of parts will enable such buyers to make repairs without delay, and therefore, they will avoid shutdown of machines and disruption of production. Moreover, if the purchased items are to be incorporated into finished products, availability of spare parts of such items in the market would be necessary for the success of the buyer's finished products.

Selling services are important and must be taken into account in evaluating service. The most important type of selling services is information provided by a supplier's salesman on new products, new materials, and trade conditions.

form in which the catalogue is published and the manner in which catalogues are filed and indexed. The size and shape of the catalogue has a great effect on the filing process of catalogues. Recognition of the importance of catalogues as a source of information on suppliers and types of products induced many large companies to appoint a librarian whose job is to maintain the catalogue file as one of her duties.

Trade shows and conventions.

The trade show or convention is another source of information about suppliers. Some industrial groups hold trade shows during various times of the year. The members of an industry display their products at a trade show in an attempt to attract buyers and build up their interest. The trade convention, on the other hand, is a meeting of members of an association, held primarily for the purpose of the exchange of ideas. In some conventions, members of an association are able to display their equipment and materials. Such conventions are ideal places for a supplier to show his products to potential customers. They also enable buyers attending them to find out about new products and other possible sources of supply.

Vendor files.

Vendor files contain information concerning the address of the vendor, past transactions made with the company, data concerning its reliability, and other pertinent information of any sort that might be of value to the buyer. The purchasing department usually keeps a record of a commodity file, which is usually classified on the basis of types of products. The commodity files contain information about sources of supply from which products have been purchased in the past, the prices paid, a cross reference to the vendor files, and other pertinent information.

Criteria for evaluating suppliers.

Having a list of available vendors at hand, the purchasing officer must evaluate each supplier so that the list may be reduced to retain only the most likely sources of supply. In evaluating suppliers, there are several factors that must be considered. Those factors are related to the ability of suppliers to provide the desired quality, quantity, service and price.

Quality.

Quality of a product is viewed by the industrial buyer as that quality which will be suitable for the purpose for which it will be used. The best quality, therefore, is not necessarily the highest quality. Quality should always be judged on the basis of its suitability for the purchaser's needs rather than its perfection.

Reliability in delivery.

Reliability in delivery involves two elements, speed and certainty. Speed of delivery can be judged by some aspects such as the maintenance of adequate stocks near using centers and the use of the proper means

Trade directories:

Trade directories include lists of manufacturers according to the products they make on a nation-wide basis. They provide some other information on such matters as size of manufacturers, their financial status, their methods of distribution, and location of sales offices. Some trade directories are specialized by industries. They include all companies within specific industry and their products as well as other pertinent data. Besides, there are regional directories issued by State Chambers of Commerce as well as local classified telephone directories. Most of these directories contain enough information to enable the purchasing officer to prepare a tentative list of possible suppliers.

Trade Journals.

Trade journals are other useful sources of information about suppliers. The purchasing officer should choose from different kinds of business magazines those publications dealing with the fields in which his firm has primary interest. In general, trade journals are not useful as directories to be consulted as the need arises. Rather, they are considered general sources of information on new products and methods which are usually described in the advertisements or the editorial pages.

Salesmen.

Salesmen are considered one of the valuable sources of information on matters regarding sources of supply, types of products, and trade information generally. Although in most cases salesmen information relates to their own companies, a salesman may be able to give information about a source of supply for an item that his company does not sell. Because of the importance of salesmen as a source of information, many purchasing officers make it a practice to see as many salesmen as they possibly can. Many buyers maintain a record for each salesman containing data that they expect to be valuable in the future. In addition, some companies have provided their purchasing personnel with suggestions concerning the relations between the purchasing office and the vendors' representatives in recognition of the importance of salesmen as a source of information.

Although the purchasing executive is expected to be familiar with his company's operation, materials, equipment, and other needs, and be qualified to carry salesmen's suggestions and proposals to the using department, he does not, as a rule, have the technical qualifications of a specialist. Therefore, he should refer proposals and suggestions by technical salesmen regarding products of interest to department heads when necessary.

Catalogues.

Catalogues constitute a valuable source of information on suppliers. They are utilized by the majority of purchasing agents for this purpose, especially in cases of standard items. The effectiveness of catalogues as a source of information on suppliers depends, to a large extent, on the

IV. Selection of Sources of Supply.

The process of the selection of a supplier is one of the most important function of purchasing. The complexity of the process, however, depends largely on the item purchased. It is much simpler for an item which is bought frequently and does not require substantial funds than for a new item or an old item involving substantial expenditures. The process will be more formal and systematic in the latter case.

Selection of acceptable and willing vendor is necessary to make a satisfactory purchase. Some suppliers may not be capable of providing desired quality standards or can not provide adequate service; others may not be able to supply the amounts needed at the same time they are needed; still others who may be able to meet these requirements but are not willing to sell at the desired price. The purchasing officer must find the vendor who can provide the optimum combination of all the pertinent factors of quality, price, service, and delivery schedules. Money and effort spent on careful selection of sources of supply usually prove to be a good long-term investment. Proper selection of suppliers makes it both easier and more economical for issuing orders in the future. Frequent dealings will also increase confidence on both sides. Moreover, periodic reviews of suppliers are easier to make when the buyer and seller are on friendly terms as a result of frequent dealings with each other.

The selection of good suppliers is indispensable to the relationships between the purchasing department and the using departments within the organization. The choice of suppliers is usually left to the purchasing department as long as the using departments are satisfied with the quality, amount and prices of materials they obtain. If departments find that supplied materials are not satisfactory, they are likely to insist on specifying suppliers. This of course will make the purchasing department lose control over purchasing, and as a result, the morale of this department will suffer serious harm.

Sources of Information about Suppliers.

The process of selecting a supplier starts with preparing a list of prospective suppliers. Some purchasing officers rely on their past experience and their memory for their knowledge of sources of supply. This practice may be satisfactory when the items are simply, repetitive in nature, and do not require large amounts of funds. However, since human memory is uncertain, and sometimes biased, it is important to maintain records of actual and potential sources of supply for efficient operation of the purchasing department. Beside past experience and memory, there are other sources of information about suppliers. The principal sources consist of trade directories, trade journals, salesmen's interviews, catalogues, trade shows and conventions, and vendor records.

highest quality. It rather involves search for offers that include the best combination of price, quality and service.

4. To develop reliable multiple sources of supply.
5. To develop good supplier relationships. Such relationships are important in solving problems that arise between a company and its suppliers. This would also make a vendor willing to give advance information on new products and prices, and provide better service.
6. To achieve maximum coordination and integration with the other departments of the firm. This involves providing concerned departments with information received from suppliers regarding materials and prices. Besides, the purchasing department should understand the needs of each department so that it can secure the goods and services suitable for such needs.

These objectives apply in principle to all types of organizational buyers: manufacturing concerns, governmental units, hospitals, and all other types of institutions that do not buy for purpose of resale. The principles are also applicable to all sizes of organizations, although in some situations, some changes in some of the objectives may be required to make them fit a particular organization.

Purchasing activities.

The purchasing department, trying to achieve the objectives of purchasing, performs a variety of activities. Typical activities of a purchasing department include the following:

1. Recognizing the needs of using departments of various supplies and precise description of such needs.
2. Selection of sources of supply.
3. Ascertaining prices of items purchased.
4. Placing the order.
5. Follow-up of the order.
6. Checking invoices
7. Maintenance of records and files.
8. Developing and maintenance of vender relations.
9. Traffic management.
10. Receiving purchases.
11. Inspection of goods purchased.
12. Storekeeping.
13. Inventory control.
14. Scrap and surplus disposal. 4

⁴ For detailed discussion of purchasing activities, see J. H. Westing, I. V. Fine and Gary Joseph Zenz, **Purchasing Management: Materials in Motion** (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1969), pp. 10-22.

service industries, contract construction companies, commercial enterprises, governmental units, certain professional groups such as doctors, and other nonprofit organizations. The most important group of these is the manufacturing group. The purchase of industrial goods by commercial enterprises is confined largely to furnitures and fixtures, cleaning materials, wrapping and packing materials, stationary, and business machines. The purchases of professional groups of this type of goods include mainly items that are highly specialized as well as other items such as stationary items.

III. Purchasing.

Purchasing is one of the basic functions of business that are directed toward achieving company objectives. On the average, half of a manufacturing firm's income from its sales is spent on goods and services by the purchasing department. This fact makes evident that every dollar saved in purchasing is a new dollar of profit. Applicable expenses must be deducted before obtaining net profit. Besides, additional profit from purchasing savings can be achieved with little increase in expenses, sometimes without any increase at all. Additional profit from increase in sales volume, however, requires increase in expenses as well as increase in the risk of capital. All these factors make evident the importance of the purchasing function's profit making potential. Efficiency in performing this function will, accordingly, increase the opportunities for profit of an enterprise.

Objectives of Purchasing.

The purchasing responsibility is sometimes defined as buying materials of the right quality, in the right quantity, at the right time, at the right price from the right sources. This definition describes the objectives of purchasing in a broad way. However, the basic objectives of purchasing may be stated as follows ³

- 1 To secure materials, equipment, and other supplies necessary for an organization's operations. The purchasing function must be performed so efficiently as to minimize or eliminate interruption of production resulting from shortage of supplies.
2. To keep inventory investment and inventory losses resulting from obsolescence and theft at minimum.
- 3 To buy both competitively and wisely. Buying competitively means trying to be free of forces that greatly increase prices and restrict availability of materials. To buy wisely, on the other hand means to get the goods that are best suited to company operations and end-products. This does not, however, necessitate obtaining the

3 Stuart F. Heinritz and Paul V. Farrel **Purchasing: Principles & Applications**, (Englewood Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, Inc. 1965), p. 7; and Lamar Lee, Jr. and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill Book Company 1965), pp. 11-12.

II. Buyers of Industrial Goods Versus Buyers of Consumers' Goods:

Goods can be classified broadly into consumer goods and services, and industrial goods and services. The differences between these two types of goods do not arise from variation in their physical characteristics as from differences in the ways and the purposes of buying them. Consumer goods and services are bought by individuals for personal or household use. Industrial goods, on the other hand, are bought by business firms and other organizations for use in the conduct of such enterprises. Behavior patterns of the buyers of these two types of goods result largely from differences of purposes for which buyers purchase them. Consumer goods are usually bought in small quantities, many times by individual buyers, and often through decisions based upon habits rather than careful consideration of the purchase situation. Besides, they are bought by many people, and some of them are bought by everybody. Personal taste and preferences are the dominant factors underlying the behavior of buyers of these goods.

Although buyers of consumer goods and services are similar to buyers of industrial goods and services in that both acquire such goods and services to serve a purpose, the objectives to be achieved through purchases are different for each group. The objective of a buyer of consumer goods is almost always the personal satisfaction of the buyer or someone associated with him in a family or friendship relation. But the objective of an industrial buyer that he aims to achieve through his purchase of industrial goods is usually the making of profit or, sometimes, the operation of an enterprise. Goods purchased by business firms or organizations may be used for the purpose of increasing productivity of an operation, a reduction in its cost or an increase in the salability of the end products or services.

Industrial goods are mostly bought by corporations and organizations. They are usually bought in large quantities. Each purchase may affect the cost structure of a buying firm, and influence its operations and end products. Therefore, decisions of making purchases are based upon careful consideration of the effects of such purchases on a firm's operations and profit. Moreover, such purchases are negotiated by professionals whose business is to buy. Impulse, whim, and emotion are minor factors in determining behavior of industrial buyers. The profit that may be realized from the use of goods purchased, or their effect on the operating efficiency are the dominant factors motivating the industrial buyers' behavior. 2

Types of Industrial Buyers:

Buyers of industrial goods, who purchase such goods for use in carrying out their business activities are distinguished from buyers for the purpose of resale. The chief groups of buyers of industrial goods are manufacturers,

2. For a more elaborate discussion of industrial goods and their characteristics see E. Jerome McCarthy, *Basic Marketing: A Managerial Approach* (Homewood, Ill. Richard D. Irwin, Inc., 1971), pp. 321-341.

ORGANIZATIONAL PURCHASING : ITS OBJECTIVES, ACTIVITIES, AND FACTORS RELATED TO THE SELECTION OF SOURCES OF SUPPLY

DR. MOHAMED BASTAMI MANSOUR *

1. INTRODUCTION

Earlier marketing scholars looked at marketing as a subject which was concerned with both buying and selling. Consequently, organizational purchasing emerged as an important area of marketing. However, with the emergence of the marketing concept following World War II, marketing scholars and practitioners emphasized the importance of marketing activities from the seller's point of view. Purchasing, accordingly, became a neglected subject, and marketing curriculum, at American schools of business reflected this development. However, recent views of some marketing educators give a great deal of importance to purchasing as marketing function. ¹ Purchasing has been also considered an important business function by many firms.

Three events contributed to the change of business philosophy which resulted in viewing purchasing as a major business function. The shortage of both materials and qualified suppliers resulting from unexpected increase in demand for all types of goods during World War II clearly demonstrated the importance of effective purchasing to the wellbeing of manufacturing concerns. Besides, increasing intensity of competition in many major industries resulted in the need to cut costs in order to survive and to protect profit margins. Management, then, started searching in all elements of cost. Since the expenditures by the average industrial company on materials and services it purchases from outside suppliers range from 40 to 60 per cent of sales, anything contributing to the reduction of this element of cost would be of great help in reducing total cost and in increasing profit margins. However, the rapid change and technological development caused expenditures on materials and equipment to increase. This necessitated searching for new ways and methods of developing the purchasing function.

* Assistant professor of Marketing, Kuwait University.

¹ Philip Kotler and Sidney Levy, "Buying is Marketing Too," *Journal of Marketing*, Vol. 37 No. 1 (January 1973) pp. 54-59.

REFERENCES

1. Chenery, H. B. "Restructuring the World Economy" in Foreign Affairs, January 1975, PP. 242—263
2. El-Sheikh, R. "Kuwait, Economic growth of the Oil State", Kuwait University 1973
3. El-Hamad, A. "Surplus Oil Funds and the Arab Capital Markets" Euromoney, February 1975.
4. Mikdashi, Z. "The Community of Oil-Exporting Countries, a study in Government Cooperation", George Allen and University Ltd., 1972.
5. Tuma, E. "Economic Development in the Middle East", April 1973.
7. World Oil, October—December 1974.
8. Canada Commerce, 1973
9. Forbes, April—June 1973.
10. Oil and Gas Journal, December 1974.
11. Overseas Business Report, U.S. Department of Commerce, October 1974, March 1975.
12. The Economist Intelligence Unit, Q.E.R. "Oil in the Middle East". No. 1 — 1973.
13. The Time Magazine
14. Middle East Economic Digest — Meed — London.
15. The Economist — London.

STATISTICAL APPENDIX

COUNTRY					
Algeria *	R — \$3,384 Billion	\$571	14.2	30%	
	E — \$1,585				
Bahrain *	R — \$225	n.a.	230,000	n.a.	
	E — \$177				
Egypt	R — \$6.2 Billion	\$280	35.0	30%	
	E — \$6.3 Billion				
Iraq *	R — \$9.3 Billion	\$798	10.4	25%	
	E — \$9.9 Billion				
Jordan	R — \$33.9 Million	\$350	2.5	33%	
	E — \$374 Million				
Kuwait *	R — \$7 Billion	Over	850,000	50%	
	E — \$2 Billion	\$4,000			
Lebanon	R=E — \$802				
	Million	\$935	3 (est.)	85%	
Libya *	R — \$3.1 Billion	\$2,500	2	27%	
Qatar *	R = E — \$150				
	Million	\$620	130,000	Low	
Saudi Arabia *	R = E — \$27				
	Billion	\$2,500	55	n.a.	
Syria	R = E — \$1,705				
	Billion	\$340	6.89	40%	
Tunisia	R = E — \$483	\$465	5.5	55%	
U.A.E. *	R = E — \$428	n.a.	250,000	n.a.	

E = Expenditure

R = Revenue

* Oil-Exporting countries

n.a. = Not available

Source of table: Overseas Business Report, U.S. Department of Commerce, March 1975

do not provide encouragement to foreign investment. Therefore, these countries should adopt economic policies aimed at correcting these problems. This will provide a better environment for international economic cooperation.

One final remark: All the above analysis is based on the following assumption; the oil revenues are going to increase in a linear pattern (i.e. straight line estimates). In other words, oil revenues, are treated as a linear function of the quantity supplied of oil; with no allowance whatsoever being made for exogenous variables on the national and/or the international level to enter the picture and affect the validity of the estimates. It stands to reason that once one of the explanatory variables changes, then one is apt to come up with different results; in our case with different future revenue estimates. (1)

(1) This might explain partly, the difference of opinion concerning the size of petro-money revenues; where the latest estimates (made by a senior U.S. official in the Department of Commerce) puts the oil revenues at the end of the decade at \$200 billion instead of the originally estimated \$650 billion. See Wall Street Journal, May 23, 1975., P. 4.

Table IV *: The Expenditure Pattern of Petro-money in 1974 (U.S. Dollars, Billions)

Domestic Expenditure by the oil countries	25
Addition to official international reserves	20
Loans to World Bank & International Monetary Fund	3.5
Loans to developing countries	2.5
Aid to "frontier" Arab States	1.5
Loans to industrialized states	5
Foreign investment in shares and property governments	3...
Private foreign investment	10
Floating short-term in the European & American money markets	9.55
Total	80

These outflows of Arab petro-money to the outside world served two important purposes:

(1) Provide profitable returns to the investing countries (the oil-producing countries); although sometimes they were badly affected by the now-and-then occurring devaluations of the major currencies in the world (e.g. Pound Sterling, and American Dollar).

(2) The second purpose is of substantial significance. Many of the oil-consuming countries suffer from deficits in the balance of payments. The recycling of petro-money help ease their balance of payments deficits. This fact carries additional importance when account is taken of the high degree of interdependence of the world economy. In today's world, economic fluctuations within one country are not confined to that country alone, but are transmitted through international trade to the rest of the world. Capital flows help stabilize such fluctuations and this contributes to the stability of the world economy as a whole.

IV. Concluding Remarks

In this paper we have discussed the role of Arab Petro-money in the domestic, national and international economies. We have showed that such funds have contributed — and is expected to contribute — to economic activities in these three areas to the mutual benefits of all parties. Petro-money has provided the Arab countries with the capital that is critically needed to develop their economies. Due to the surplus of oil funds; the outside world has also derived benefits from the recycling of such funds. The prospects for the continuation of the recycling trend look promising. However, economic conditions in the industrialized countries are now characterized by a combination of recession and inflation. These conditions

* Source: Middle East Economic Digest — Meed — Feb., 1975.

(1) As a matter of fact, Arab Petro-money has recently become among the most significant factors in stimulating the British economy. The Time Magazine illustrates this by stating that "The (British) government has been borrowing Arab Petro-money to maintain living standards at home, and thus to keep the workers happy...". Time, May 26, 1975, P. 37.

The significance of the above figures is made clearer when they are compared with Table III. This table shows the total investment requirements of the Arab Countries during the same period — excluding the oil countries listed in Table II.

Table III * : Arab investment requirements and inter-Arab finance 1975-1980 (U.S. Dollars, Billions)

	<u>1975</u>	<u>1976</u>	<u>1977</u>	<u>1978</u>	<u>1979</u>	<u>1980</u>
Total investment Requirements	10.5	12.1	13.9	16.0	18.4	21.2
Inter-Arab finance (25% of requirements)	2.6	3.0	3.5	4.5	4.6	5.3

Even if the above estimates of investment requirements and inter-Arab finance (the portion of investment financed by oil money) were doubled, the new estimates would use up only about (50%) of surplus oil funds. The fact that Arab oil revenues greatly exceed Arab investment requirements points to the limited absorptive capacities of the Arab economies. This leads us to the assertion that investment policies in the Arab Countries should give priorities to the types of investment that would expand the Arab economies absorptive capacity. The factors limiting absorptive capacity — especially in the short-run are the bottlenecks mentioned above. The function of productive investment would be to eliminate these bottlenecks by providing for expansion of cultivable land, skilled labor, organizational and entrepreneurial ability, efficient financial markets and institutions. This should be the long-run objective of Arab investment if the economies of the Arab countries are to be able to nearly fully absorb the surplus oil funds.

III International Economic Policies

One conclusion that emerges from the above analysis is that surplus oil funds would still be substantial even after meeting all of the investment requirements of the oil countries and a large portion of the non-oil Arab Countries. The Arab countries are thus left with surplus funds that needs to be invested somewhere. The outflow of Arab petro-money is now being directed to two main destinations outside the Arab World: The industrialized west and the developing third world countries. The flow of petro-money from the Arab oil-producing countries to the outside world has been term "recycling" of petro-money. In 1974 the oil-exporting states were estimated to have earned \$80 billion in revenues. The following table illustrates the alternative ways in which these funds were used.

* Source Al-Hamad, op. cit., P. 20.

of performance." (1) It is according to this more comprehensive measure of the concept of development that the Arab oil as well as non-oil countries are to be considered less developed. However, all Arab countries are engaged in serious efforts to bring their countries economies across the threshold of economic development. Various bottlenecks and obstacles challenge most of these countries development efforts. For the oil-producing countries these bottlenecks manifest themselves in the form of shortages of skilled labor, land, entrepreneurial and/or organizational ability. The only resource that is not binding is capital. The non-oil Arab countries, on the other hand, face severe shortages of capital (as well as other limiting factors of production like land in some and skilled labor in others). Elementary economics tells us that this implies a higher marginal productivity of capital in the non-oil Arab countries than in the oil countries. Consequently there is much to be gained, from the point of view of the Arab world as a whole, by transforming investment funds from the capital-rich (oil countries) to the capital-poor (non-oil countries). This fact, combined with other political and nationalistic considerations should underlie the oil-producing countries' policies concerning the investment of their surplus funds abroad.

The main issue of the political economy of the Arab Middle East today is: to what extent can oil revenues contribute to the overall economic development of the region? The potential for inter-Arab economic cooperation is large and the achievements should measure up to the potential. The following two tables reflect the extent to which the oil-producing Arab Countries can contribute to financing development projects throughout the non-oil producing part of the Arab World. Table II shows the estimated magnitudes of surplus oil funds in some oil-producing Arab Countries during the decade of the seventies. The term "Surplus Oil Funds" refers to the excess of oil revenues over the investment expenditure requirements of the oil-producing countries.

Table II *: Projected Surplus Oil Funds in some producing Arab Countries (U.S. Dollars, Billions)

Country	1975	1977	1978	1980
Saudi Arabia	11.425	12.695	13.225	14.580
Libya	5.025	5.540	5.817	6.412
Kuwait	4.350	4.795	5.035	5.552
Abu Dhabi	3.275	3.610	3.790	4.182
Qatar	.825	.910	.955	1.050
Total	25.000	27.000	28.800	31.800

(1) Tuma, E. "Economic Development in the Middle East", delivered at the Middle East Symposium, California State University at Sacramento, April 27, 1973

* Al-Hamad, A. "Surplus oil Funds, and the Arab Capital Markets", Eurpomoney, Feb. 1975, P. 17.

industrial origin of these countries' output. For between 80 and 85 per cent of Gross Domestic Product in the Arab oil-producing countries originates in mining and quarrying (i.e. oil extraction). Thus, the main challenge that faces the policy-makers in these countries is to transform the industrial origin of their economies from mining and quarrying into a more "industrially-oriented origins".

This is a necessary condition for these economies to reach the self-sustained growth according to Rostow's terminology. (1) This conclusion is based on the fact that less than five percent of the total labor force in the oil producing countries is engaged in oil-related industries, and that "the major function of the crude oil industry — doesn't relate to the domestic factors employed in the industry, for these cost the industry very little, or less than five percent of the posted price. Neither is it related to the production process in the non-oil sectors of the economy, for the amounts of oil products used up as inputs are very small (in 1970 the amount of oil products consumed in Kuwait was 4.9 million U.S. barrels, while total exports of both crude and refined oil products were over one billion barrels). Being a (non-drinkable!), non-renewable asset, the main fact about oil and gas production is the production decline curve," (2) (i.e. with the passage of time total output of oil extracted from Middle Eastern wells will decline). Huge doses of internal investment are required to achieve a more balanced economic growth. Table 1 puts the costs of such policy-objectives at billions of dollars; nevertheless, such costs are substantially less than the revenues that oil-producing countries get from exporting oil. The rest of oil revenues must therefore be placed back in the outside world. In what follows, the external outlets for investing petro-money are discussed.

II. National Economic Policies:

Not all Arab Countries are oil producers or exporters. However, all of these countries can be said to be economically less developed. This statement implicitly rejects the traditional measures of economic development, namely per capita income. Measuring economic development by per capita income implies that most of the oil-producing countries are highly developed. For in terms of per capita income, many of these countries rank right along or even ahead of such countries as the United States, Sweden and Switzerland. "In addition to a high level of per capita income" writes one scholar, "the concept of development means — the development of a set of institutions and organizational patterns that render the economy self-sustaining at a high and advancing level of performance. Development also means that social conditions have improved enough to sustain that level

(1) To be able to "fuel the process of development", these countries have to spend part of their incomes on buying Western machinery and know-how.

(2) El-Sherkh, R. "Kuwait, Economic growth of the oil state, problems & policies" A publication of the Kuwait University 1972/1973 P. 54.

prices, this problem didn't arise since oil revenues were more or less just sufficient to finance the oil countries' development efforts with modest surplus left over. However, at present, even the most ambitious development plans of the oil producing countries substantially fall short of absorbing the newly acquired increase in wealth. Consequently, many of these countries began to search for investment alternatives beyond their national boundaries in order to fully utilize their financial capital. This article will attempt to generalize the response of the oil countries' economic policy to this newly emerging situation at the domestic, national and international levels.

1. Domestic Economic Policies:

At the domestic level, the governments of the oil producing countries responded to the increased oil revenue by greatly accelerating the pace of economic development. The development plans of most of these countries foresee huge expenditures on developing almost all sectors of their economies. Table 1 shows the planned development expenditures by a selected group of Arab oil-producing countries:

Table 1 *

Country	Population (millions)	Plan Period	Planned Expenditures
Algeria	14.20	1974-1977	\$26 Billion
Iraq	10.40	1975-1980	\$25 Billion
Kuwait	.850		\$3.5 Billion
Libya	2.00	1972-1975	\$ 4 Billion
Saudi Arabia	5.00	1975-1980	\$50 Billion

The main driving force behind these ambitious development plans is the countries' desire to diversify their economies to insure their viability when the oil wells run dry. This is their long-run objective. In the short-run the governments of these countries are paying increasing attention to the immediate welfare of their people. In many of these countries, the ordinary citizen enjoys free medical care and free education through the university level. The leader in this respect has been Kuwait whom the Wall Street Journal describes as the Utopia of a welfare state. The Kuwaiti citizen, writes a staff reporter of the Wall Street Journal, can expect his government to keep him "free of such western worries as income taxes, hospital bills or employment. (The Kuwaiti citizen) can take for granted such good things as a full free education up through a Ph.D., free medical care, modern housing. . .". (1) The continuity of such prosperity in these countries is conditional upon meeting one main condition: diversify the

* U.S. Department of Commerce Overseas Business Report, October 1974.

(1) Wall Street Journal, April 8, 1974.

UTILIZING MIDDLE EASTERN PETRO-MONEY:

ALTERNATIVES AND PROSPECTS

Sulayman Al-Qudsi &

Marwan Masri *

INTRODUCTION

The last two years or so have brought the oil-producing countries of the Middle East (all of which are Arab, with the exception of Iran) many fold increases in wealth, following the quadrupling of crude oil prices. The increase in oil prices came about because of the relative scarcity of oil as a basic input factor in almost every economy in the world. This relative scarcity was accentuated by several other factors:

- I. Excess demand for oil during and shortly after the period of oil embargo.
- II. The socio-economic and political factors in the Middle East in particular, and in the world in general in the early seventies which gave rise to an increased Arab bargaining power (i.e. the war of 1973 made them discover the "mighty oil" as a political and economic weapon; and the occurrence of the embargo in the cold season made the oil-consuming countries more vulnerable to fluctuations in the oil supply.)
- III. For more than four decades; Middle Eastern oil was underpriced, which caused a constant deterioration in the terms of trade of crude oil vis-a-vis industrial products (e.g. from 1958 = 100 to 81 in 1968). (1) Thus, the increased oil prices came to adjust the oil market structure by charging the fair price (i.e. which clears the market).
- IV. The galloping inflation in the developed world which pushes up Arab oil producing countries' import bills (2) (the latter soared (75%) in 1975 from 1973).

The suddenness of the increase in wealth has confronted the oil producing countries with a new problem, namely: the management and utilization of the influx of petro-money. Before the recent hikes in crude oil

* Both are graduate students in economics at the University of California at Davis.

(1) Mikdashi, Z. "The Community of Oil Exporting Countries, a study in Government Cooperation," George Allen and Unwin Ltd., 1972 p. 166.

(2) The Economist, London, January 11, 1957.

(3) Wall Street Journal, May 23, 1975 P. 4.

EDITOR : Dr. Hassan Al-Ibraheem

MANAGING EDITOR : Dr. Asa'ad Abdul Rahman

EDITORIAL BOARD :

Dr. Moh'd A. Rabie

Prof. Ali Tawfeek Ali

Dr. Shawki H. Abdullah

Dr. Farid Al-Hussaini

Abdulrahman F. Abdulrahman

(Assistant Managing Editor)

Mail all communications to : Editor,
Journal of Social Science, P.O. Box
5486, Kuwait.

19. J. Thibaut, "An Experimental Study of Cohesiveness of Underprivileged Groups," in Leon Festinger/et al, **Theory & Experiment in Social Communication**, (Michigan: Michigan University Press: 1950), p. 35.
20. Kurk Back, "The Exertion of Influence Through Social Communication," in Festinger et al, *op. cit* pp. 21-36.
21. Richard Calhoon, **Managing Personnel**, (Row & Harper: 1963), pp. 485-8.
22. R. M. Stodgill, **Individual Behavior & Group Achievement**, (Oxf. Univ. Press: 1959), pp. 281-2.
23. Joseph E. McCorath, **Social Psychology, A brief Introduction**. (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965), p. 136.
24. Melvin Seeman, **American Sociological Review**, p. 288
25. B. Schreike, **Alien Americans**, (New York: The Viking Press, 1936) p. 18.

FOOTNOTES

1. Paul Tillich and Erich Fromm, **Man in Estrangement**, (Nautville: Vanderbilt University Press, 1965), p. 75.
2. GeGrald Sykes, **Alienation, the Central Climate of our Time**, (Toronto: Ambassadors Book Ltd., 1964), p. 41.
3. Jan Najda, "Alienation and Integration of Student Intellectuals" **American Sociological Review**, XXVIII, No. 5, (Oct., 1963), p. 759
4. Group of Whittier College., "On the Meaning of Alienation," **American Sociological Review**, (Oct., 1961), p. 780.
5. Melvin Seeman, "On the Personal Consequences of Alienation in Work", **American Sociological Review**, XXXII, No. 2 (Apr. '67), p. 277.
6. Robert Blauner, **Alienation and Freedom**, (Chicago: University Press, 1964), p. 47.
7. Leon Festinger, Stanley Schachter and Kurk Back, **Social Pressures in Informal Groups**, (Standard: Stanford University Press, 1950), p. 32.
8. *Ibid.*, p. 103.
9. Jan Najda, "Alienation and Integration", **American Sociological Review**, p. 759.
10. Herbert Bloch and Predrin Prince, **Social Crisis and Deviance**, (New York: Random House Inc., 1952). p. 31.
11. Gerald Sykes, **Alienation, the Central Climate of our Time**, p. 73.
12. R. Presthus, **Organizational Society**, (Ronald Inc., 1961), p. 59.
13. M. Seeman, "On the Meaning of Alienation," **American Soc. Rev.**, Dec., 1959.
14. R. Blauner, *Ibid.*
15. Lewis A. Coser, (Review of Blauner's Book, "Alienation & Freedom") **American Social Review**, 1965.
16. Peter M. Blau & W. R. Scott, **Formal Organizations**, (San Francisco: Chandler Pub. Co., 1962), p. 60.
17. Kornhauser, **Scientists in Industry, Conflict & Accommodation**, (Berkeley; University of California Press, 1962), p. 10.
18. George A. Miller, "Professionals in Bureaucracy; Alienation Among Industrial Scientists and Engineers." **American Soc. Rev.** (Oct 1967) pp. 768-775.

he moves to another environment or to a new culture. But as time passes, the individual starts to adapt and form new standards and new mores to cope with the new social requirements.

Moreover, the rise in economic status and encouraging greater mobility tends to split the person from the original nucleus. Besides, financial success on the part of the alien foreigner means a severance of ties with his less fortunate brethren whom he leaves behind to struggle alone.

Finally, the power of a group to influence its members towards conformity with shared beliefs and actions depends on the positive and negative sanctions (rewards and punishments) the group has at its disposal. The influence of a group over its members depends on how strongly the members value their membership and its accompanying rewards (including interpersonal rewards such as recognition, status and prestige as well as material rewards) and how much the member wants to avoid the negative sanctions.

But irrespective of any measures taken for social adaptation of the alien or the alien foreigner, there still remains quite a number who will never fit into the working or social surroundings, whatever the scales of measures taken to help them. They will form a minority harmful to the interests of their compatriots, who will suffer from the consequent stiffening of the prejudices and discriminatory attitudes of the population in the community concerned.

SOLUTIONS TO ALIENATION

In a world that is continually changing, adaptation or readjustment are constantly necessary. There are two factors involved in the adaptational process of biological and social existence. These are: The adaptational capacity of the individual himself and the adaptational situation of conditions of the environment, both natural and social.

Under the best circumstances, some individuals fail to adapt successfully because of something within the environment or because of a defect of personality. Some obvious physical defects may hinder adaptation but sometimes intellectual deficiencies keep the individual away from adaptation. Men, however, don't ordinarily fail because they want to fail but because of innumerable personal reasons covering the entire range of human experience, including their own ambitions prejudices, habit patterns, lack of insight, loyalties and social conviction. Some of the psychological elements is the inability or failure to comply with external conditions. "It might be for reasons of conscience, political or social idealism or ideological conviction." 25

There are some measures that could be taken in order to help encourage potential aliens to adapt and integrate either in the working environment or in society in general.

The first measure is called the "leisure solution" either by employees, unions or the government. It is the hope of many that the opportunities for self-expression and creativity denied by modern technology and bureaucracy can be found again in the freely chosen pursuits of leisure time. This argument is supported by the technological trends that are reducing the necessary number of hours each employee must work to produce the nation's goods and services.

Secondly, enlargements of the contents and responsibilities of jobs; this tends to introduce interest variety and increase the importance of the product to workers. Others may introduce job rotation — a policy that permits the worker to move from one subdivided job to another, adding variety to his work and expending his knowledge of the technical organization.

Thirdly, by increasing opportunity for freedom and dignity of the individual or the worker, a great deal can be achieved in the way of adaptation and integration. A person deprived from expressing himself, suppressed and humiliated, rejected and looked down upon, denied recognition and dignity will never think or try adapting to the society norms and standards.

Fourthly, some people maintain that time is the great assimilator. A person's ties with another group will be stronger at the beginning when

individual meaningfully, the social order should generally be viewed as being less supportive and trustworthy. Finally, alienated work doesn't reward individuals' investment in the work process. It teaches the lesson of withdrawal!

Seeman maintains that work is nothing less than what it is known to be — often not very rewarding in itself and always necessary. And the big task for the worker is not to convert it into a major source of intrinsic satisfaction but to manage it so that it can be an acceptable life of the moment by creating occasions, however small, for humor, sociality, decision making, competition, argument, etc., that are at once trivial and remarkable. 24

Whatever the findings of a research would be, the fact remains, however, that alienation is but the first step of an individual's estrangement and deviation. And unless the society, the organization or the group to which the individual belongs, diagnoses the symptoms of alienation and tries to find the causes and solutions for this serious sickness, then a great social ill will prevail and it will be far too late to try to draw alienated individuals back to conformity with groups norms and standards. Therefore, a section on solutions for alienation is worth the effort.

CONSEQUENCES OF ALIENATION

Can alienation lead to deviation? To be an alien is to act passively towards the group; to be isolated and socially detract from a community. But if alienation is of a high intensity, the individual might go to the extreme sometimes. Given that an individual, an alien, deviates from a group norm, any of several outcomes can ensue: He may provide others to join his position and thus alter the group norms; or he may be provoked to conform to the original norm. If he is free to leave the group and the group is of little importance to him, he may withdraw from it. Conversely, if he is of little importance to the group, he may be faced with the choice of conforming or being rejected by the group. Where the norms of the group to which the individual holds allegiance overlap and conflict, the individual is faced with a choice between them.

Rapid social change can have several different kinds of consequences for the individual. The industrial revolution and subsequent social change has led to anomie or to normlessness on the part of the individual. "The major consequences of social change for the individual is an increasing in conflict due to his allegiance to an increasing number of differentiated groups." 23

As for workers, the consequences of alienation depend to a greater extent on the age, status, convenience, and responsibility of the worker. Old, senior, well involved employees cannot but be patient to contrive with the alienating work relationship while those who haven't yet been trapped by age or other circumstances, have another alternative — quitting the job. This applies to young people who are characterized by moving from job to job until they get old and settle at a well paying, satisfactory job with a sufficient retirement arrangement.

In the automobile industry, for instance, there is much greater frequency of active dissatisfaction with alienated work among assembly line workers. This dissatisfaction is a reflection of their independence and dignity which is expressed in other ways besides a generalized dissatisfaction. Thus they quit their jobs more frequently than other workers in different industries.

One of the consequences of alienation is that people whose work provides little opportunity for decision on the job will see their world as being more generally unmanageable. When work is meaningless in itself people find it necessary to substitute extrinsic ends as important goals. Besides, with long hours given over to unrewarding tasks, alienated workers build up a reservoir of frustration and dissatisfaction. Minority groups are likely targets for this hostility, hence alienation in work and prejudiced attitudes should tend to coexist. Moreover, where work doesn't bind the

The cohesiveness of a group is the "total field of forces which acts on members to remain in the group." 19 This force toward remaining in the group is a function of the valence or pulling power of the group vis-a-vis an individual's goals of different kinds. The greater the cohesiveness in a group, the greater its power, in relation to individual members. With increased cohesiveness, there is more pressure toward uniformity and conformity. This has strong repercussions on group action and performance. Thus, in highly cohesive groups, efforts to agree on specific issues are strong. Then, too, because of greater pressure toward uniformity, the likelihood is for more change in the behavior of individual members. 20.

On the other hand, splinter groups or subgroups in which circumstances and goals are different tend to reduce cohesiveness in a larger group. Other forces too disrupt group cohesiveness. Blocking of group objectives can temporarily increase cohesiveness if frustration is attributed to an attack from without, but the long-run result may be reduced cohesiveness. Conflicts between goals of different members can have the same results. UNPLEASANT experience of members in the group and failure of the group to progress toward its objectives often lessens cohesiveness. And, of course, personality conflicts as seen in aggression of certain members, rivalry for status, and interpersonal dislikes are to be disruptive. 21

According to "Stodgill", loyalty to the group is determined by the ratio between the cost paid for support and the magnitude of discrepancy between expectations and outcomes experienced in the group. So when the ratio is sadly out of balance an individual is (in varying degrees) likely to abandon the group. 22

Cohesiveness can, it follows, be a force in facilitating or blocking management objectives. Where the group aims and those of management are congruent, cohesiveness is a positive force for management. Where they conflict, troubles are bound to follow or at best there will be reduced achievement of organizational goals.

Administratively, a number of actions can alter the cohesiveness of groups. Supervisors who develop loyalty to the group through effective communication have cohesive groups that are high producers. Another way of putting this is to say that adding prestige to a group can increase both productivity and cohesiveness. Maintaining the structure and membership of small groups not only increases cohesiveness but lessens turnover.

and Scott have shown that although professional and bureaucratic modes of organization share some principles in common, they rest upon fundamentally conflicting principles as well. 16 Specifically, there is often a conflict between the assumptions and demands of organizational logic and those of scientific research. Quite apart from personal problems and the scientist's expectations of a great deal of latitude, there is a built-in structural tension. Organizations, in effect, seek accountability, standardization, quantitative standards of performance, predictability, and the like. Such prescriptions however, are often in opposite to the needs of scientific research and the expectations of the scientists. Concerning predictability and budgeting, for example, researchers by definition do not know what they are going to find. There is inherent risk of failure in all research; yet a function of bureaucratic organization is to overcome risk. Administrators often experience difficulty in accepting this kind of ambiguity. A researcher, moreover, does not usually know exactly how much money will be required to complete a project. Organizations honor planning, progress schedules and targets, yet research rarely proceeds by schedule; like many creative activities, it often proceeds by fits and starts. Kornhauser 17 concludes that most conflicts between the scientist or engineer and his employing organization stem from the basic organizational dilemma of autonomy vs. integration. These professionals must be given enough autonomy to enable them to fulfill their professional needs, yet their activity must also contribute to the goals of the organization.

The professional who experiences such conflicts in his work may become alienated in his work, the organization, or both. George A. Miller in a research conducted on scientists and engineers employed by a major American aerospace company, found ample support for the hypothesis that alienation from work is a consequence of the professional bureaucratic dilemma for individual scientists and engineers. 18 One method for alleviating conflict is to modify the organizational structure by providing more professional incentives and lessening the degree of organizational control. Although the relationships involving research freedom and professional atmosphere are similar for both scientists and engineers, these professionals may be experiencing work alienation for DIFFERENT reasons. If scientists and engineers differ their professional goals, then alienation manifested by engineers may result from their lack of power and participation in organizational affairs whereas alienation manifested by scientists may reflect their lack of autonomy to pursue their work.

4. Alienation in Small Groups

While alienation from "work situations" reflects a feeling of disappointment with career and professional development, as well as disappointment over the inability to fulfill professional norms, alienation from expressive relations reflects dissatisfaction in social relations with supervisors and fellow workers.

These types are, of course, oversimplified and idealized, but they have value as conceptual tools. They work out their adaptations to the organizations according to their psychological traits of character.

2. Alienation Among the "Indifferents"

Diverse industrial environments produce decisive contracts in the balance of alienation and freedom. Comparing the printing trades, the textile industry, automobile assembly plants, and the highly automated chemical industry, and using Seeman's specification 13 of different dimensions of alienation, Blauner finds that these industries present very different environments for the worker. In printing, alienation in all its dimensions is minimized through continued adherence to a craft tradition providing job security, a measure of worker control over the job, integration in an occupational community, and fairly degrees of self-expression and self-esteem. In contrast, in the textile industry a sense of powerlessness and meaninglessness is pervasive, but community integration in the tradition mill towns permits the workers to attain relative satisfaction with work in which freedom, control and self expression are lacking. Work on the automobile line is seen as most alienative in all aspects; the worker is self-estranged and suffers from powerlessness and social isolation. In the automated chemical industry, on the other hand, the operators achieve a new kind of control over the automated machinery and as a consequence integration between the self and industrial setting reaches relatively high levels.

Viewing the matter in historical perspective, Blauner suggests that secular developments in technology, industrial structure and the division of labor have affected the various dimensions of alienation in roughly the same direction. In craft industry alienation is low and the workers freedom is at a maximum. The curve of alienation rises sharply in the period of machine industry and reaches its highest point in the assembly line industries of the 20th century. But with automated industry, a countertrend asserts itself. In automated factories the worker gains a new sense of dignity through new responsibilities and this results in more meaningful work in a more integrated industrial climate. 14

"Blauner" permits himself a sense of qualified optimism as he envisages the gradual spread of automated production methods from the oil and chemical industries to other work areas. He does not, however, seem to have considered the possibility that "the industrial system of the future may indeed grant high degrees of a new freedom from alienation to an elite aristocracy of labor while large numbers of displaced workers in other occupations sink further into apathy, self-estrangement and a sense of meaninglessness." 15

3. Alienation Among the Ambivalents Especially Professionals

But alienation from work is not confined to indifferents only. Blauner

EFFECTS OF ORGANIZATIONAL ENVIRONMENT

We object to the undifferentiated image of industrial life that has frequently dominated industrial sociology. We grant that there are powerful alienating tendencies in all modern normative organizations. But whether such tendencies are intensified or mitigated depends, *inter alia*, on the types of personalities in the organization and the effect of organizational environment on the personnel, especially the "indifferent" (e.g. industrial workers), the "ambivalents" (e.g. professionals and staff-line personnel) and small group cohesion.

1. Typology of Personalities

"Robert Presthus", in *Organizational Society*, 12 finds modern Society with big organizations characterized by unbridled competition which has been replaced by an "imperfect market" and by "rational bureaucratic" controls. The kind of personal accommodation an employee displays to the bureaucratic situation is associated with one of his three "ideal" personality types: the UPWARD MOBILES, the INDIFFERENTS and the AMBIVALENTS.

The Upward-Mobiles are those who react positively to the bureaucratic situation and succeed in it. They accept authority without much difficulty. They are motivated by a strong fear of failure. They have respect for organization authority, commit themselves fully to the organization, avoid controversies and cultivate virtues for the key positions in a system that values conformity and loyalty above everything else.

The Indifferents are the uncommitted majority who see their jobs as mere instruments to obtain off-work satisfactions. These include the white-collar as well as blue-collar workers. The typical indifferent tends to reject the organizational bargain which promises authority, prestige and income in exchange for loyalty, hard work, and identification with its values. Instead, he separates his work from the "meaningful" aspects of his life, which include recreation and leisure activities. If the indifferent remains committed to his work, he will sometimes distinguish between it and the organization.

Standing between these groups are the Ambivalents, a small, perpetual minority who can neither renounce their claims for status and power nor play the disciplined role that would enable them to cash in such claims. The Ambivalent is usually a man of middle class background, intellectually oriented, having limited talents in interpersonal relations and resisting conventional values. The organization tends to suppress this group as they refuse to pay homage to hierarchs. They are unhappy but potentially creative. In sum, with the exception of his critical function as the agent of change, the ambivalent type is unique to the bureaucratic situation.

THE ALIEN IN ORGANIZATIONAL GROUPS

The alienated nature in the modern society, shows the alien not only as a worker, but as a manager and even as an owner of production. The individual has become an economic atom that "dances to the tune of atomistic management." His place is well settled and assigned; he has to sit in a certain fashion, his arms move x inches in a course of y radius and the time of movement will be so and so. Besides, work is becoming more repetitive and thoughtless as the planners and scientific managers further strip the worker of the right to think and move freely. Life is being denied, need to control, creativeness, curiosity and independent thought are being baulked, and the end result and the inevitable one is "flight or fight — on the part of worker — apathy or destructiveness and psychic regression." 11

The role of the manager is also one of alienation. His role is to employ profitably the capital invested by others. At the same time his stress is more on the efficient operation and expansion of the enterprise. The manager like the worker deals with impersonal "giants"; with the giant competitive enterprise; with the giant national and world market; with the giant consumer who has to be manipulated; with the giant union and with the giant government. All these giants determine the activity of the manager and direct the activity of the worker and work.

The attitude of the owner of the big corporation to his property is one of almost complete alienation. His ownership consists in a piece of paper, representing a certain fluctuating amount of money. He has no responsibility to the enterprise and no concrete relationship to it in any way. This is, of course, the case of stockholders whose main interest is to get dividends at the end of the year.

or from employment to retirement and from concern with that which is casual to concern with the remote, abstract and self-justifying." 9

A high or moderate intensity of alienation should be expected among individuals belonging to religious, ethnic, political, educational, occupational, associational, residential and other minorities. The changes in individual social location and has transition from membership in a majority, to membership in a minority where he is hardly recognized leads to some exclusion or self-exclusion and consequently could be expected to be highly associated with alienation.

In their book, "Social Crisis and Deviance", Bloch and Prince, affirm the idea that a frequent result of a rapid change is either the incapacity or unwillingness of individuals and groups to adapt to the conditions of change. The incapacity might be psychological or social. But change may produce deprivation, that in turn will bring in their wake frustration for masses of people. If these feelings are not quickly resolved, rationalized or directed, the newly created frustration will seek outlets for the needs that are denied, 10

In all societies there are conventional patterns, techniques, norms, standards, or channels by means of which individuals may express tension. Thus the society tries to influence the individual to conform and in resisting this influence the individual deviates and becomes an alien.

These are the causes or factors that might lead to alienation in society in general. But there are other factors that may be considered the source of alienation in the organization. This is the focal point of the next part.

SOURCES AND CAUSES OF ALIENATION

The question is always asked, "What are the conditions which produce deviates or aliens?" One straightforward answer to this is that man by nature is sociable. He has the ability, the desire and the need to interact with other human beings. But, when pressures and influences are being exerted on people to adopt a certain way of thinking or a certain pattern of behavior, some people conform quite readily, while others are able to resist entirely these influences. Pressures may be in form of laws, rules, mores or etiquettes. Open pressures are generally accompanied by open punishment for deviation in the form of censure, overt disapproval or even rejection from the group.

But why does an individual resist these influences or pressures? First of all, the group might not fulfill the expectations of an individual, he might see no attractive power within the group. Under these circumstances, the relatively weak influence which the group exerts, cannot overcome personal considerations which may happen to be contrary to the group standards.

Secondly, there may not be sufficient communication between the individual and other members in the group. In such instances the deviate may not even be aware of the fact that he is different from most of the others in the group.

No matter how attractive the group is to a particular person; it will be impossible for an individual to interact with the group if there is no way of communication between both.

Thirdly, the influence of some other group to which the individual belongs may be stronger and the attachment more tight than the influence which the core group is able to exert on him. Under these conditions a person who appears as a deviate or alien is so, only because his previous group has chosen to not him a member of the core group. 8

Fourthly, another reason for deviation or alienation is isolation. It can be considered both as a cause and an outcome of deviation. Social isolation might be either voluntary, due to the previous mentioned reasons, or compulsory on the individual who is prejudiced against by society. The society might isolate an individual who does not conform to its norms and etiquettes. He is considered a stranger, an alien who must not be dealt with at all.

"Jan Najda", in an article on "alienation and integration" attributes alienation from a larger society to be associated with a "transition from rags to riches, from paganism to Christianity; from childhood to adolescence

A person is powerless, however, when there is not much that he can do about most of the important problems that he faces today. A worker is powerless when he is an object controlled and manipulated by other persons, or by an impersonal system such as technology, and when he cannot change, modify or act to change this domination.

"Blauner", in his book "Freedom and Alienation" discusses four "modes of industrial powerlessness". First, the separation from ownership of the means of production and the finished products. Secondly, the inability to influence general managerial policies. Thirdly, the lack of control over the conditions of employment and lastly the lack of control over the immediate work process. 6

As a meaninglessness, it reflects a split between the part and the whole. A person experiences alienation of this type when his individual acts seem to have no relation to a broader life program. It also occurs when individual roles are not seen as fitting into the total system of goals of the organization but have become severed from any organic connection with the whole.

"Isolation results from a fragmentation of the individual and social components of human behavior and motivation." 7

Since these are the types, dimensions or intensities of alienation, one has to discuss now the sources of alienation, causes that lead to alienation and factors that contribute to this social phenomenon. The next part will throw light on some of the causes of alienation both in society in general and the working organizations in particular.

TYPES OF ALIENATION

In order to understand alienation, one has to discuss some of its types. There is physical as well as mental or intellectual alienation. Alienation differs in both intensity and manifestation. It seems that it differs from culture to culture, both in the specific spheres which are alienated and in the thoroughness and completeness of its process.

The intensity of the feeling of alienation varies with the number of "qualitatively different collectivities" an individual belongs to and thus to the number of subcultures he participates in. It depends on the extent to which his membership in these "collectivities" is supported by the personal primary groups, such as one's family and childhood, adult peer group, as well as by the ties to one's birthplace, neighborhood or community of residence. 3

The intensity of alienation furthermore depends on the extent of continuity of commitment and attachment during his life cycle and the extent to which membership represents or symbolizes the main body of society and are infused with the prevalent values, norms and beliefs.

In an article titled, "On the Meaning of Alienation", a group of Whittier College regarded the concept of alienation as consisting of three stages of development: First; the predisposing stage where three successive phases take place: powerlessness, meaninglessness and normlessness. Secondly; the stage of cultural disaffection; that is when the person conceives himself to have been let down by events and chooses to reject the relevant cultural norms. Having made that choice, he has become isolated from his contemporaries who are now perceived as strangers, and enters a stage of social isolation at this point. Thus he has one foot in and another foot outside of the social system which makes him a marginal man. Such formulation of alienation processing appears applicable to an analysis of alienation among the unemployed. 4

Where this group of Whittier considers "powerlessness", meaninglessness and normlessness as stages of alienation; "Middleton" includes these under five types of alienation. In addition to these three, he mentions cultural estrangement as a type of alienation where some people don't get interested in some activities or norms of society. There is also "social estrangement" or isolation as another type of alienation where some people feel lonely and aloof. The last type of alienation according to Middleton, who depends on his analysis on "Seeman" definition and categorization, is estrangement from work. 5 Some people don't really enjoy work, but they have to do it so as to achieve some goals and satisfy their needs and wants.

Alienation is a general social phenomenon, a feeling that may be experienced in some fashion by any member of a given society. It cannot be understood apart from its opposite, the feeling of belonging, sharing or participation which follows from the individual's inclusion or integration into social "collectivities"

"Gerald Sykes" defines alienation as a mode of experience in which the person experiences himself as an alien. He has become, one might say, estranged from himself. He doesn't experience himself as the center of his world, as the creator of his own acts, but his acts and their consequences have become his masters, whom he obeys or whom he may even worship. 2 The alienated person is out of touch with himself as he is out of touch with any other person in society.

Whatever the method of defining alienation one can generalize that to be alien means to be strange, either to the society or to yourself. This depends on the situation in which the alien finds himself.

INTRODUCTION

The primary attitude displayed by an ordered society towards the alien is one of distinct animosity or contempt. An anti-foreign attitude is caused by the fact that the alien is conspicuous because he is different. Even in his own group, an individual who deviates from the established mores who dresses or behaves differently, is likely to provoke hostility.

It is natural that since the alien does not conform to the society's patterns, he creates a feeling of revulsion. He is too noisy or too dignified, too free or too reserved. If his moral standards differ from those of society, he is considered immoral. If he has different business methods, he is dishonest or tricky. Thus any deviation from the given schemes of life excites moral disapproval.

The greater the difference in cultural or social linkages, the greater is the repugnance. The experience of difference may vary according to the way in which one makes one's contacts with the alien: as fellow worker, employee, employer, customer, business man, neighbor or competitor.

Not what somebody does or doesn't do, but what he is expected to do, determines the attitude of the group towards him. If people know where you come from, the established opinion of what, in that case, your characteristics should be, will soon be discovered in the anticipated peculiarities.

The alien, therefore, is not only conspicuous as an individual because of his appearance and behavior, but also is objectional as a member of his group whose undesirable peculiarities, opinion is already fixated. He arouses still further resentment if he deviates from the customs and manners arbitrarily assigned to his group.

In the following sections the reader will find a presentation of what the writer thinks fit the topic in the limited time and space assigned to this paper.

Definitions of Alienation:

According to "Webster's" an alien is a "foreigner, belonging to another country, a stranger, a foreign born resident in a country whose language and cultural patterns are different from one's own, or an outsider who bears political allegiance to another country." Authors and writers differ in their definition of alienation. "Erich Fromm" perceives alienation as "awareness of oneself as a separate being, in both the intellectual and the effective sense." ¹ This means that alienation must be approached on two levels. In one sense, any physically mature person who has not achieved full consciousness is alienated. Alienation for Fromm, as indeed for most who apply the term, is separation, and therefore, alienation as experienced, is first of all loneliness and isolation.

ORGANIZATIONAL ALIENATION

By

DR. FAISAL F. MURRAR *

TABLE OF CONTENTS

Preface

- I. Introduction
Definition of Alienation
- II. Types of Alienation:
 - a. Dimensions and Intensity
 - b. Process and Stages
- III. Sources and Causes of Alienation:
 - a. In Society in General
 - b. In the Organization
- IV. The Alien in Society and Organizational Groups:
 - a. The Alienated Owner
 - b. The Alienated Manager.
 - c. The Alienated Worker.
- V. Effect of Organizational Environment
- VI. Socially Relevant Consequences of Alienation in Work.
- VII. Solutions for Alienation:
 - a. Alienation and Social Adaptation
 - b. Alienation and Social Integration.

ORGANIZATIONAL ALIENATION

(SUMMARY)

Writing about a topic as alienation one has to present in a comprehensive manner what one feels to be a satisfactory analysis of this concept from different angles. Thus the approach adopted in this paper, although pretty much descriptive, yet it can give the reader a somewhat clearer picture of the dimensions of alienation. There is a lot that has to be said about alienation and it will be beyond the scope of a short article to present fully all the different ideas and analytical studies that touched this topic. And as usual, an article of this sort is but the first step that the writer takes in forming a well developed idea about such an important concept in individuals' behavior either in big communities, developed or under-developed, or in small organizational groups at work.

* Faculty of Economics and Commerce, University of Jordan.

SUBSCRIPTIONS

In Kuwait :	KD. —.750
In Arab World :	KD. 1.—
Others :	KD. 2.—
Student Rate :	KD. —.500

Opinions expressed in this journal are solely of their authors and do not reflect the journal opinions.

CONTENTS

DR. FAISAL F. MURRAY

Organizational Alienation

Suleyman Al-Qudsi & Marwan Masri

Utilizing the Middle Eastern Petro-Money :

Alternatives and Prospects.

Dr. H. Bastani Mansour

Organizational Purchasing: Its Objectives'

Activities and Factors Related to the Selection of Sources of Supply



Kuwait University

**Journal
of
Social Science**

Faculty of Commerce, Economics and Political Science.

No. 2 Third Year December 1975

Journal of Social Science , Faculty of Commerce ,
Economics , and Political Science ,
Box 5486 Kuwait



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Faculty of Commerce, Economics and Political Science

Organizational Alienation

Dr. Faisal F. Murrar

Utilizig the Middle Eastern Petro-Money

Alternatives and Prospects

Solayman Al-Qudsi & Marwan Masri

Organizational Purchasing: Its Objectives'

Activities and Factors Related to the Selection of Sources of Supply

Dr. M. Bastami Mansour

No. 2 Third Year December 1975